تقرير عن

مفهوم الحماية

لدى المرأة الفلسطينية

مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي
2009

ISBN 978-9950-354-00-5

فريق العمل	
الاشراف على البحث في مختلف المراحل	سريدا عبد حسين - صباح
تحليل النتائج وكتابة التقرير النهائي	سريدا عبد حسين - صباح
المساعد في كتابة التقرير	عبد الهادي ابو زهرة
قيادة فريق البحث في مرحلة التحضير	فداء البرغوثي
عقد جلسات المجموعات البؤرية، تحليل نتائج المناقشات	سناء بليدي، انشراح جرادات، حور شهابي، سهيلة قراعين، كفاح الرجوب، خولة عليان، سمية الصفدي، وروضة البصير
تصنيف وترميز المعلومات	انشراح جردات، كفاح الرجوب، روان عبيد، رانية سنجلاوي، وإلهام سامي.
إرشاد النساء والفتيات اللواتي كن قد شاركن في المجموعات البؤرية أو المقابلات المعمقة	جميلة دودين وسعاد شتويم
قراءة التقرير ووضع الملاحظات عليه	حنان أبو غوش ونبيل دويكات
كتابة جزء (تجربة مرشدة)	سعاد شتيوي
التدقيق اللغوي	صادق الخضور
ترجمة الى اللغة الانجليزية	دكتور مالك قطينه
مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي 2009	

الإهداء

لكل امرأة فلسطينية لمّا تزل تنشد الشعور بالطمأنينة
للواتي يواجهن عذاب العنف الواضح
ومرارة الصمت الفاضح
للمرأة المستباحة دون وازع أو رقيب، من القريب قبل الغريب
لكل من تقتات المهانة ليل نهار
سرّا وعلانية
نهدي هذا الجهد
أملا في إثارة نقاش جدّي
وتحفيز مشرّع أو مسؤول
لكل المعانيات من تفاصيل حكايات شرحها يطول
نقدّم رؤى وتوصيات
علنّا نقرع جدار صمت قد طال
نقدّم هذه الدراسة
قد لا نقدّم إجابات
لكن يكفينا شرف المحاولة
ونتمنى عليكم شرف المحاولة وطرح السؤال
فكثيرة هي التساؤلات
نطرحها، سعيا للتأمل في واقع الحال
لكل هؤلاء
نهدي جهدنا،
مدركات أننا ما زلنا في بداية طريق
فيه ألف سجال وسجال!!!!

شكر وتقدير

لم يكن من الممكن أن يتم إنجاز هذا التقرير لولا مساهمة مجموعة من الأشخاص الذين واللواتي شاركن وشاركوا في مراحل مختلفة من إعداده. وفي كل مرحلة كان هناك الكثير من العمل من أجل إخراج هذه الدراسة إلى النور. ففي البداية نقدم الشكر إلى السيدة فداء البرغوثي للعمل الذي قامت به في المراحل الأولى للتأسيس للدراسة، حيث ساهمت بجهودها ونشاطها في جميع المراحل الأولى، ابتداءً من وضع الأسئلة مع الفريق، ومتابعة الباحثات في الميدان، وترميز وتصنيف تقارير المجموعات البؤرية والمقابلات المعمقة، إلى متابعة التفاصيل المتعلقة بكل ما تحتاجه هذه المرحلة. وقد شارك أيضاً في هذه المرحلة مجموعة من الباحثات اللواتي شاركن ضمن فريق عمل معاً على وضع الأسئلة، وعقدن جلسات النقاش للمجموعات البؤرية بالإضافة إلى العمل على تحليل نتائج مناقشات هذه المجموعات، وهن: سناء بليدي، انشراح جرادات، حور شهابي، سهيلة قراعين، كفاح الرجوب، خولة عليان، سمية الصفدي، وروضة البصير. أما في مرحلة تصنيف المعلومات فقد شاركت كل من انشراح جردات، كفاح الرجوب، روان عبيد، رانية سنجلاوي، وإلهام سامي.

كما نود أن نمد شكرنا إلى الزميلتين جميلة دودين وسعاد شتوي اللتان عملتا على تقديم الإرشاد للنساء والفتيات اللواتي كن قد شاركن في المجموعات البؤرية أو المقابلات المعمقة وطالبن بالحصول على الإرشاد.

كما أنه لا يفوتنا شكر الذين واللواتي قرأن وقرؤوا وعلقوا على أول مسودة من التقرير، ونخص بالذكر حنان أبو غوش ونبيل دويكات، على ما بذلوه من جهد ودعم لإخراج التقرير في وضعه الحالي. كما أن هناك مجموعة أخرى من الزميلات والزملاء اللواتي والذين ساهموا بالتعليق على التقرير وهم مها أبو دية، وجدان حبر، ديما عويضة، عبد الرازق غزال، لميا جبارين، ورانية سنجلاوي.

سريدا عبد حسين - صباح

المحتويات

المقدمة	6
الجزء الأول: في السياق العام لوضع المرأة الفلسطينية	8
- حول مصادر العنف في المجتمع الفلسطيني	8
- العنف الاسري : استعراض عام	9
- مواجهة العنف الأسري	13
الجزء الثاني: المنهجية	14
الجزء الثالث: عرض النتائج	19
القسم الأول : مفهوم الحماية لدى النساء	19
القسم الثاني: أشكال الحماية	24
القسم الثالث: متى تلجأ النساء لطلب الحماية ؟	30
القسم الرابع: الاعتبارات لمنع النساء من طلب الحماية	35
القسم الخامس: الجهة التي تتوجه اليها المرأة لطلب الحماية	39
القسم السادس: ما الذي يحمي المرأة برأيها	46
القسم السابع : عندما تطلب المرأة الحماية ماذا تجد	49
نتائج ورشات العمل	54
الخلاصة	57
التوصيات	59
ملحق رقم (1) تجربة مرشدة	63

المقدمة

انطلاقاً من تجربة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، وبناء على خبرته المتراكمة في مجال العمل على قضية العنف الأسري، فإنه بات مدركاً أن حماية المرأة من العنف بمثابة حماية للأسرة والمجتمع، وذلك تتويجاً لما ترسّخ لديه من قناعات بالانعكاس الإيجابي لحماية المرأة على التنمية والرفاه الاجتماعي لأي مجتمع، ففي الحالات التي لا تتم فيها حماية المرأة، سواء كان ذلك لغياب القانون، أو لغياب المساواة الاجتماعية، أو لوجود ثقافة بطريركية سلطوية تميز بين الجنسين، فإن المجتمع يكون عبارة عن سجن آسر لقدرات نصفه الآخر، وإمكانياته، وأرواحه.

في ضوء ما سبق، يأتي هذا التقرير ليتناول تحليل نتائج مناقشات مجموعات بؤرية ومقابلات معمقة، تم تنفيذها مع مجموعات نسوية بهدف الوصول إلى تعريف مفهوم الحماية لدى النساء الفلسطينيات. ويهدف التقرير أيضاً إلى معرفة طبيعة شبكة الحماية الموجودة في مجتمعنا، علاوة على معرفة فيما إذا كانت هناك أطر حماية أخرى يمكن إضافتها للأطر المعروفة لدينا. كما ويعرض التقرير نتائج ورشات عمل عقدت بغرض عرض النتائج ونقاشها قبل نشرها، بالإضافة إلى تقرير إحدى المرشدات اللواتي قدمّن خدمة الإرشاد للنساء اللواتي شاركن في المجموعات البؤرية.

تكمن أهمية التقرير في كونه الوثيقة الأولى التي تطرح مفهوماً للحماية ينطلق من وجهة نظر النساء أنفسهن. فلدى استعراض الأدبيات المحلية والإقليمية والدولية نجدها -بشكل عام- تتحدث عن مفهوم الحماية من وجهة نظر المؤسسات العاملة في هذا المجال، الحكومية منها وغير الحكومية، حيث شاب تلك الأدبيات تغييب لصوت المرأة، وهو ما تلافاه هذا التقرير.

وممّا لا شك فيه أننا، وبطرحنا هذا المفهوم على النساء أنفسهن لبناء تعريف له من وجهة نظرهن، فإننا نفتح المجال للتفكير بالآليات المطروحة للتصدي لظاهرة العنف ومدى نجاعتها، وهو ما يزيد من اعتقادنا بأن هذا التقرير يشكل مساهمة جديدة وجادة في موضوع الحماية والعنف الأسري.

ونتطلع لأن يكون هذا التقرير عاملا يمكننّا من التقدم خطوة إلى الأمام في موضوع العنف ضد المرأة، حيث أنه يتم حالياً طرح قضية العنف الأسري بمعزل عن علاقتها بمفهوم الحماية. إلا أننا نعتقد بوجوب طرح قضية العنف الأسري بعلاقتها وارتباطها بمفهوم الحماية، فنحن نرى أنه ومن خلال فحص مصادر الحماية، والتدقيق فيها وفهمنا لها، فإننا نكون قد بدأنا فعلياً في السير على طريق إيجاد الحلول لمشكلة العنف الأسري، والعنف ضد المرأة، والعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، إذ أنه كلما عملنا على تقوية الحماية وتعزيزها نكون قد أرسينا الأسس للوقاية والعلاج من العنف.

وقد كانت لدينا الأسئلة التي بادرنا بطرحها على المشاركات اللواتي وافقن على الانضمام إلى المجموعات البؤرية أو المشاركة في المقابلات المعمقة، وعدنا بأسئلة جديدة وأسئلة أصعب منها. فما وجدناه في الميدان عبّر عن الواقع الذي تعيشه النساء والفتيات. وشملت الأسئلة التي ذهبنا بها إلى الميدان الجوانب الآتية: ما هو مفهوم الحماية من وجهة نظر النساء؟ متى تطلب النساء الحماية؟ من يحمي المرأة في حال طلبت الحماية؟ ما هي الاعتبارات التي تضعها المرأة أمامها قبل أن تطلب الحماية؟ وماذا تعني الحماية لها؟ ورغم أننا عثرنا في الميدان على إجابات عن هذه الأسئلة إلا أننا عدنا منه - كما أسلفنا - بأسئلة أكبر وأصعب من تلك التي طرحناها، مما عزّز من قناعاتنا بأهمية تداولها في دراسات قادمة، وسنورد ذلك في الجزء الخاص بالخلاصة والتوصيات.

ونودّ التوضيح هنا أننا نستعمل مصطلح المرأة الفلسطينيةخلال عرض النتائج، والمقصود به تحديداً المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية بما فيها القدس العاصمة، حيث لم تتم مقابلة أية امرأة فلسطينية من غزة، أو أية منطقة جغرافية أخرى تتواجد فيها المرأة الفلسطينية، لذا وجب التنويه لهذا الأمر.

الجزء الأول: في السياق العام لوضع المرأة الفلسطينية

"يبدأ العنف منذ اللحظة الأولى لتأسيس أية علاقة اضطهاد، استغلال، استضعاف...الخ"[1]
(باولو فريري، 1998)

يعرض هذا الجزء من التقرير لمحة عامة حول مصادر العنف في المجتمع الفلسطيني، ويتطرق إلى وضع العنف الأسري كما جاء في مسح العنف الأسري الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ويعرض بعدها بعض الإحصائيات المختلفة التي تمكننا من فهم الأوضاع المختلفة التي تعيشها المرأة، كما يعرض بعض الجهود والمحاولات من أجل وقف العنف الأسري.

حول مصادر العنف في المجتمع الفلسطيني

عندما نتحدّث عن العنف في المجتمع الفلسطيني، لا بد من التطرق إلى مصادره. ففي المجتمع الفلسطيني -وعلى شاكلة أي مجتمع آخر- هناك أسباب موضوعية وأخرى ذاتية تقود لممارسة أفراد المجتمع العنف فيما بينهم. ولعل من أهم الأسباب عدم توازن علاقات القوى بين أفراد مجموعة ما. كما ان هناك مصادر عدة وأسباب مختلفة للعنف الاسري في المجتمع الفلسطيني، ولكن ثمّة ما يميزه، هو أنه، وبالإضافة إلى وجود عدم التوازن في علاقات القوى ما بين الأنثى والذكر فيه، يعاني من ممارسة العنف عليه من قبل الاحتلال الإسرائيلي. حيث يعمل الاحتلال بمنهجية مدروسة ومخطط لها لتصدير العنف للمجتمع الفلسطيني بكل وحشية وهمجية كمّاً ونوعاً. وهنا نورد ما قاله فريري (1998) من أنه وبمرور الوقت يتم تذويت هذا العنف في النفوس واستدخاله، ومن ثمّ استخراجه مرة أخرى بطرق عدّة وعلى مستويات مختلفة، وقد يؤدي هذا إلى تشويه الإدراك الذاتي للإنسان تحت الاحتلال حول حقيقة الاختلاف الطبيعي بينهم وبين من يضطهدهم، وقد يصبح اضطهاد غيرهم في مرحلة ما سلوكاً يأتي نتيجة لهذا الاستدخال.[2]

وبالرغم من ان أهداف وطبيعة هذا التقرير لا يتناول علاقة العنف الذي يسببه الاحتلال الإسرائيلي بالعنف الأسري، إلا اننا نرى ان يتم التنويه له لما فيه من تأثر على المجتمع الفلسطيني. ولا نقصد هنا –بطبيعة الحال- تصوير الاحتلال وأسلوبه العنيف على أنه السبب الوحيد أو المصدر الحصري للعنف في المجتمع الفلسطيني، ولكننا نؤكد أهمية عدم إغفاله كمسبب ومصدر رئيس للعنف في مجتمعنا. كما نؤكد على أهمية إجراء المزيد من الدراسات لتوضيح وتبيان علاقة عنف الاحتلال بالعنف الأسري.

وكأية علاقة إنسانية هناك طرفان لهذه العلاقة، ويبدأ بالعنف طرف من الأطراف، وما أثبته تاريخ الإنسانية أن الطرف الذي يضطهد، الأقوى، هو الذي يبدأ بالعنف. فالطرف الأضعف

1- Freire Maria, Macedo Donaldo. The Paulo Freire Reader. Continuum Publishing Company, 1988.

2- المصدر السابق.

لا يمكن أن يبادر إلى العنف، فالعنف يبدأ عادة عند هؤلاء الذين يستغلون، ويضطهدون، ولا يعترفون بالآخر كإنسان، فكيف لمن يُستغل، ويُضطهد أن يبدأ بالعنف؟ ليس من تؤخذ منه إنسانيته الذي ينكر الإنسانية والحب، بل من ينكر أن الآخر إنسان هو الذي ينكره لنفسه وللطرف الآخر[3].

ونستطيع القول من خلال التجربة الحية، ومن خلال مراقبة الاحتلال الإسرائيلي، أنه يعمد لاستخدام العنف كأسلوب وأداة لنزع صفتي الإنسانية والكرامة في سعيه لهدم المجتمع الفلسطيني. فهذا العنف ممنهج ومدروس ومخطط له، والاحتلال يستهدف إنسانية المجتمع الفلسطيني وكرامته كيلا يبقى، وحتى لا ينظم نفسه كمجتمع، وكي يتحول إلى مجرّد شعب لا يملك معايير المجتمع وعناصره، ولا يتشارك بأية روابط من شأنها الحفاظ على المجموعة بشكل مجتمع. ولذا يعمد الاحتلال إلى الاستخدام المبالغ فيه للعنف لتحقيق ذلك..

لذا، فإنه وفي الوقت الذي قد نتشارك فيه مع باقي المجتمعات في أسباب العنف ومصادره، إلا أننا نختلف عنها بأن الاحتلال الإسرائيلي يعمل أولاً على جعل العنف لغة التواصل، وجعله ثانياً أهم أسلوب تعامل مع الآخر، مما يعمل على تعزيز مصادر العنف الأخرى في المجتمع وبالتالي على إعاقة جهود التغيير الاجتماعي.

العنف الأسري : استعراض عام

ولكي نحدد سياق وموضوع هذا التقرير، فإننا نستعرض بعض الإحصائيات التي تساعدنا على فهم وضع المرأة الفلسطينية فيما يتعلق بالعنف الأسري، ويتم الاستعانة بشكل رئيسي وأساسي هنا الى نتائج مسح العنف الأسري الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[4]:

- أفادت 61.7% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج بتعرضهّن للعنف النفسي، و23.3% بتعرضهن للعنف الجسدي، بينما أقرت نسبة 10.9% بتعرضهّن للعنف الجنسي ولو لمرة واحدة على الأقل من قبل الزوج خلال عام 2005.
- أفادت 25.0% من الإناث غير المتزوجات في الأراضي الفلسطينية (18 سنة فأكثر) بتعرضهن للعنف الجسدي، و52.7% من الفئة ذاتها، أفدن بتعرضهن للعنف النفسي ولو لمرة واحدة على الأقل من قبل أحد أفراد الأسرة خلال عام 2005.
- أشار المسح بأن 1.7% من النساء يذهبن الى مراكز ومؤسسات طلب الاستشارة، و3.0% أفدن بأنهن يتصلن مع إحدى المؤسسات لتلقي الاستشارة عبر الهاتف. كما ان نسبة 1.7% يذهبن الى مراكز الشرطة لتقديم شكوى ضد الزوج، أو لطلب الاستشارة والحماية.

3- هذه من أفكار المعلم والتربوي الكبير البرازيلي الأصل. باولو فريري. المصدر السابق.

4- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2006 العنف الأسري في الأراضي الفلسطينية - دراسة تحليلية. رام الله. فلسطيني.

- وأفادت 42.9% من النساء استخدام اسلوب التحدث مع الزوج والطلب منه وقف العنف.

- غالبية النساء تعارض ظاهرة العنف، وبالتحديد ضرب الزوج لزوجته، حيث تراوحت النسبة ما بين 82.9% للتصرف الأقل سلبية و49.7% للتصرف الأكثر سلبية.

- أما بالنسبة للجهات التي تعمل على مساعدة النساء ونقوم بتحويلها الى المؤسسات التي تقدم الاستشارة أفاد تقرير من مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي لعام 2008 بأن أكثر جهة تقوم بالتحويل و أو مساعدة المرأة وصول هذه المؤسسات هي المحكمة الشرعية (45 مرة) يأتي الأفراد والمحامين بالمرتبة الثانية (35 مرة)، تليه مؤسسات أخرى (22 مرة) والشرطة (11 مرة).

نورد هنا بعض الإحصائيات الإضافية التي تساعدنا في تكوين صورة أوضح عن وضع المرأة التي يتطرق إليها التقرير، والتي، ورغم تأثرها بالممارسات العنيفة للاحتلال، إلا أنها ترتبط بعناصر ومصادر عنف إضافية سنلقي الضوء عليها في هذا التقرير لنتمكن من معرفة أماكن ومصادر ومواقع الحماية، أي ما نسميّه «شبكة الحماية المجتمعية»، الرسمية وغير الرسمية، في مجتمعنا.

بناء على التقديرات السكانية للعام 2009 -الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء[5]- فإن نصف المجتمع الفلسطيني نهاية العام 2009 هو تقريباً من الإناث، إذ بلغ العدد المقدّر للسكان نهاية العام 2009في الأراضي الفلسطينية حوالي أربعة ملايين فرد منهم 2.026مليون ذكر (أي 50.8%) مقابل 1.965مليون أنثى (أي 49.2%).

أما بالنسبة للحالة الزواجية للإناث، فقد أشارت بيانات العام 2009إلى أن أكثر من نصف النساء (55.9%) ممّن أعمارهن 15 سنة فأكثر متزوجات، و 1% أرامل، و1.3% مطلقات، و0.2% منفصلات عن أزواجهن، في حين أن 36.5% من الإناث في الفئة العمرية ذاتها عازبات. وتجدر الإشارة إلى أن العزوبية بين النساء في الفئة العمرية 30 سنة فأكثر بلغت 9.9%، ومتوسط عمر الزواج للإناث بلغ 19.5 سنة خلال العام 2007، كما بلغ العمر الوسيط للإناث عند الزواج 19.5 سنة في الأراضي الفلسطينية عام 2008.

بالنسبة لوضع الأمية، فقد أشارت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء خلال عام 2009 إلى أن 5.4% من الأفراد 15 سنة فأكثر أميون، حيث ترتفع هذه النسبة إلى 8.3% بين الإناث مقابل 2.6% بين الذكور. وفي مجال التعليم فإن الإناث شكلّن 55.2% من مجموع الطلبة

5- بيان صادر عن السيدة علا عوض، القائمة بأعمال رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يلخص الأوضاع خلال عام 2009.

الملتحقين بالجامعات. كما أن البيانات تشير إلى أن نسبة الإناث الملتحقات بالمرحلة الثانوية أعلى من نسبة الذكور الملتحقين بالمرحلة ذاتها، فمن بين كل 100 طالب وطالبة هناك 54 طالبة أنثى.

أما بالنسبة للمشاركة في القوى العاملة للفئة العمرية 15 فأكثر، فتدل الإحصاءات الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على أن نسبة الإناث الملتحقات بسوق العمل يشكل 15.5%، بالمقارنة مع 67.0% بين الذكور.

يبين الجدول التالي نسبة الإناث في سوق العمل في بعض المجالات:

المجال	الإناث	الذكور
المشاركة في القوى العاملة للفئة العمرية 15 فأكثر	15.5%	67.0%
البطالة للفئة العمرية 15 فأكثر	26.0%	24.0%
في مجال الصحافة	16.0%	84.0%
في مجال القضاء	12.0%	88.0%

ومع نهاية العام 2009 وجدت 34 أسيرة فلسطينية في السجون الإسرائيلية، توزعن كالآتي: 20 أسيرة محكومة منهن خمس أسيرات محكومات بالسجن المؤبد، و 12موقوفات، وأسيرتان اثنتان معتقلتان إدارياً.[6]

ولا تفوتنا الإشارة إلى أن المرأة الفلسطينية -بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية- شاركت في الانتخابات التشريعية عام 1996، والتي أعطت مؤشراً على النشاط السياسي والاجتماعي للمرأة الفلسطينية. فرغم كبر حجم المعوقات السياسية والاجتماعية والقانونية والثقافية والتنظيمية التي واجهت المرأة، إلا إنها وجدت في الانتخابات الأولى مدخلاً لإثبات حقها ومشاركتها، حيث ترشحت 28 امرأة بواقع 14 امرأة في قطاع غزة، و14 امرأة في الضفة الغربية، من أصل 672 مرشحاً وذلك للتنافس على 88 مقعداً في المجلس التشريعي، وفازت خمس مرشحات فقط، أي أن نسبة الفوز للمرأة بلغت 5.6%.
وأصبحت هناك وزيرتان في الحكومة أي بنسبة 7% [7] ، علماً بأن عدد النساء المسجلات

6- المصدر السابق

7- جدير بالذكر أن تمثيل المرأة في البرلمانات لا يتعدى نسبة 13% من أعضاء البرلمانات القومية في العالم. ففي البرلمانات العربية حصلت النساء على ما نسبته 4.6% من المقاعد. بينما حصلت في البرلمانات الإفريقية على 12%. وفي أوروبا والأمريكيتين 16%.
وفي اليابان فقط 4.6% من أعضاء البرلمان هم من النساء. في حين أن نسبة النساء في البرلمان الفرنسي (الجمعية الوطنية) 10.9% وفي الولايات المتحدة 13.3% فقط. وتشكل النساء ما نسبته 7% فقط من وزراء العالم أجمع. والسويد هي البلد الأول الذي أصبح في العام 1995 يملك العدد نفسه من النساء والرجال في المناصب الوزارية.

للانتخابات بلغ 495,839، أي ما نسبته 49% من إجمالي الناخبين المؤهلين للتسجيل، مقابل 517,396 من الذكور من أصل 1,013,235، أي بنسبة 49% للنساء مقابل 51% للرجال حتى 27/12/1995، وتجاوز عدد النساء المسجلات في بعض الدوائر (رام الله، وطولكرم، ووسط غزة) عدد الرجال.

ومن خلال تحليل نتائج الانتخابات تبين أن هناك فارقاً بين نسبة التسجيل وهي 49% للنساء ونسبة الاقتراع التي وصلت إلى 42%، أي أن نسبة 7% من النساء لم يمارسن حقهن في الانتخابات، فيما بلغت نسبة المرشحات للمجلس التشريعي ما نسبته 3.7% توزعن كالآتي: 16 مستقلة، 4 فتح، 2 فدا، 2 حزب الشعب الفلسطيني، 1 جبهة تحرير عربية، ونجحت منهن 5 نساء[8].

وفي العام 2004 خاضت المرأة الفلسطينية وللمرّة الأولى انتخابات المجالس المحلية، وهي أول مرّة تجري فيها تلك الانتخابات في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث شاركت 139 مرشحة، فازت منهن 59 امرأة، مقابل 852 مرشحاً فاز منهم 254 رجلاً، أي أن المرأة تمثلت بنسبة 17% من مجموع المقاعد البالغ عددها 306 مقاعد. وقد فازت 35 امرأة منهن على أساس تنافسي مع الرجال، وفازت 24 امرأة على أساس مبدأ التدخل الإيجابي «الكوتا»[9]. ورغم أن هذه النسبة (17%) لا تمثل الحد المطلوب، إلا أنها تعتبر إنجازاً للحركة النسوية الفلسطينية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنها التجربة الأولى لهن، وإذا ما أدركنا حجم المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تحول دون تحقيق المرأة لذاتها اجتماعياً وسياسياً.

وعلى صعيد آخر، فإن هناك تفضيلاً لإنجاب الذكور من قبل النساء والرجال على حدّ سواء في المجتمع الفلسطيني، حيث أن 33.9% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج وأنجبن 4 ذكور يرغبن في إنجاب المزيد من الذكور، بينما 15.9% من النساء في الفئة ذاتها ممّن أنجبن 4 إناث يرغبن في إنجاب المزيد من الإناث، وهو ما يعني أن التمييز على أساس الجنس ما زال قائماً، ممّا يترتب عليه بدء التمييز وعدم إعطاء الأنثى قيمة متساوية مع الذكر منذ الولادة وحتى الممات، وهو ما يعكس ذاته على طبيعة علاقات القوى بينهما من جهة، وعلى الفرص والخيارات التي يستطيع كل منهما أن يحصل عليها من جهة أخرى، لتكون النتيجة هي أن تكون العلاقة غير المتوازنة هي العلاقة المتوقعة و"الطبيعية" في المجتمع، مما يؤدي إلى تأسيس وتعزيز علاقات الاضطهاد والاستغلال والاستضعاف من طرف لآخر، وبذا تتزايد إمكانية العنف والتعنيف. كما يقول باولو فريري: "يبدأ العنف منذ اللحظة الأولى لتأسيس أية علاقة اضطهاد، استغلال، استضعاف..الخ (فريري، 1998). هذا بالإضافة إلى ما تجده هذه العلاقات من مكان في غياب قانون وأنظمة وإجراءات تعمل على إعادة التوازن من ناحية، ووجود الاحتلال الإسرائيلي والمبني أساساً على علاقة بطريركية، سلطوية وعنيفة، من ناحية أخرى، ممّا يعزّز العلاقات غير المتوازنة.

8- نادر سعيد. النساء الفلسطينيات والانتخابات (رام الله: مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية. ط1. 1999).
9- نادية حجل. النساء وانتخابات المجالس المحلية. دورية دراسات المرأة. المجلد 3. 2005. ص 59. 60.

مواجهة العنف الأسري

نستطيع القول من خلال التجربة العملية والانخراط في عمل المؤسسات بأن ظهور الوعي في المجتمع الفلسطيني حيال مشكلة العنف الأسري بدأ في بداية التسعينيات من قبل مؤسسات تعمل على قضايا المرأة. ورغم عدم توافر أية معلومات موثقة ودقيقة حول وجود ظاهرة العنف في المجتمع الفلسطيني آنذاك، إلا أن خبرة النساء وتجربتهّن أكدت وجود مشكلة محلية بهذا الشأن، وازداد وعي المؤسسات والأفراد بازدياد الجهود وحملات التوعية التي قامت، وتقوم بها، المؤسسات المعنية. وتولي الحركة النسوية والمؤسسات العاملة في مجال حقوق المرأة اهتماماً خاصاً بقضية العنف ضد المرأة، من خلال برامجها المختلفة. فبإمكاننا اليوم أن نجد برامج، وتدخلات، وكتابات، وأبحاث ودراسات ترتبط بالعنف: أسبابه، ومفهومه، وأشكاله، وغيرها من الموضوعات ذات العلاقة.

بناءً على خبرة مركز المرأة التي تراكمت عبر سنوات عمله، نستطيع القول إن موضوع حماية المرأة من العنف شهد اهتماماً متزايداً في السنوات الأخيرة، حيث تم إنشاء بيوت آمنة لاستقبال النساء والفتيات اللواتي لا يجدن خياراً آخر غير ترك البيت وطلب الحماية بعيداً عن أسرهنّ. كما تم إنشاء وحدة حماية الأسرة في مخفر شرطة بيت لحم، ويعمل جهاز الشرطة على إنشاء المزيد من هذه الوحدات لتطوير آليات حماية النساء اللواتي يتعرضنّ للعنف الأسري. وعليه، يصبح من الأهمية بمكان دراسة مفهوم الحماية، ودراسة أية قضايا أخرى مرتبطة بموضوع الحماية من أجل المساهمة في تطوير هذا المجال.

وما زالت الجهود متواصلة من أجل اجتثاث العنف الأسري من المجتمع، إذ يعمل عدد من المؤسسات على تغيير القوانين المختلفة، وإصلاحها بما يضمن حماية المرأة وتغيير واقعها. وتعتبر هذه المؤسسات أن هناك ضرورة للعمل على مستويين: القانوني والواقع، أي أن يتزامن تبني القوانين التي تحمي المرأة وتحاكم من يعنفها، مع رفع الوعي المجتمعي بضرورة احترام حقوق المرأة وحمايتها. كما ان هناك قراراً لمجلس الوزراء الفلسطيني بشأن إنشاء لجنة وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، وقد صدر بتاريخ 09/06/2010 مما يساعد على تضافر الجهود نحو القضاء على العنف في المجتمع الفلسطيني. وهذا كله بأمل أن يؤدي إلى تغيير في العلاقات القوى القائمة. ولكن وكما يقول هشام شرابي (1993) «لا يأتي التغيير إلا مع تبديل نوع العلاقة القائمة بين الرجل المرأة، وذلك عن طريق الممارسة في المجتمع، وهذه عملية طويلة الأمد».

الجزء الثاني: المنهجية

«النظريات هي قصص، ومؤلفو النظريات هم/هن رواة القصص».
(جلدبرغر، وترولي، وكلينشي، وبلنكي 1996، ص .1)

اعتمدت هذه الدراسة المنهجية النسوية والقائمة أساساً على نقل تجربة المرأة وصوتها، حيث يتم التركيز على مسار العمل بالقدر ذاته من التركيز على النتائج، أي أن كيفية تحقيق النتائج والسبل المستخدمة مهمة جداً. وهو ما أخذناه بالحسبان في الدراسة التي بين أيدينا وغيرها من الدراسات، حيث نعمل على إشراك النساء فيما نقوم به من أبحاث.

وأساس علاقتنا بالنساء اللواتي تتم دعوتهن للمشاركة بالمجموعات البؤرية و/أو المقابلات المعمقة تقوم على علاقة تبادلية، إذ لا ننظر إليهن كمبحوثات، بل باعتبارهن مشاركات من خلال تجاربهن ومعارفهن وخبراتهن التي يقدمنها خلال المقابلة أو المجموعات البؤرية، وثمّة تفكير دائم من قبلنا فيما نستطيع تقديمه لهنّ من خدمات و/أو معلومات مقابل مشاركتهن لنا بتجاربهنّ ومعلوماتهنّ، ووقتهنّ، لنعمل على تحقيقه قدر المستطاع. فقبل كل لقاء من لقاءات المجموعات البؤرية وبعده، تعلن الباحثة التي عقدت المجموعة أو المقابلة المعمقة عن إمكانية الاستفادة من خدمة الإرشاد في ظل تواجد أخصائيات –ضمن فريق البحث– يعملن مع النساء المشاركات في المجموعات البؤرية والمقابلات المعمقة اللواتي يطلبن خدمة الإرشاد. وقد تم فعلاً تقديم الإرشاد الفردي والجماعي للنساء اللواتي طالبن به، سواءً أكان على شكل منفرد أم على شكل اتفاق جماعي.

اعتمدت هذه الدراسة على جلب النظرية وطرحها من رحم المعلومات التي أدلت بها النساء، ولم يكن لدينا فرضيات نود تأكيدها أو دحضها، بل حرصنا على أن تكون تجارب النساء، وأفكارهن، وتعبيراتهن، وأصواتهن هي التي تمدّنا بالنظرية. وهكذا خرجنا بتعريف مفهوم الحماية الوارد في هذه الدراسة. فقد عملنا على تصنيف ما تقوله النساء من أجل إيجاد الأجوبة عبر قراءة النص ذاته مرات عدّة، القراءة الأولى لمعرفة ماهيّة المعلومات الموجودة في النص، والمرة الثانية لوضع رموز معينة لتصنيف أحداث، وسلوكيات، ونشاطات...الخ، مما قالته النساء تحت بنود معينة نتفق عليها، ونعيد القراءة مرّة ثالثة ورابعة - حسب الحاجة- لفهم وإدراك قصد النساء لما قلنه، ونقل واقعهنّ، وتجربتهنّ، وصوتهنّ بأمانة، والقيام بهذه القراءات يتم قبل بدء عملية التحليل، ويطلق على هذه المنهجية اسم "النظرية التأسيسية"[10].

10- لمزيد من المعلومات حول النظرية التأسيسية أو ما يعرف بالانجليزي Grounded Theory، يمكن الرجوع إلى:

(1) Strauss, A. (1987). Qualitative Analysis for Social Scientists. Cambridge, England: Cambridge University Press.

(2) Glaser, B. (1992). Basics of Grounded Theory Analysis. Mill Valley, CA: Sociology Press.

(3) Charmaz, K. (2006). Constructing Grounded Theory: A Practical Guide Through Qualitative Analysis. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.

وبما أن تجربة المرأة هي أساس هذه المنهجية، فإننا نعتقد أن ما تجربه النساء ويختبرنه ينتج معرفة، وأن إنتاج المعرفة لدى النساء اللواتي نلتقي بهنّ في المجموعات البؤرية يأتي من خلال تجربتهن، وندرك تماماً أن هناك عدة اتجاهات مختلفة داخل الفكر والبحث النسوي، وأن أسلوب البحث النسوي ليس منهجية قائمة وحدها وفي حدّ ذاتها، ونعرف أن هناك من يعارض فكرة أن إنتاج المعرفة يأتي من التجربة (جرانتز، 1993). ولكننا نقول إن التجربة إحدى وسائل إنتاج معرفة جديدة، فكل تجربة جديدة لدى المرأة حول العنف مثلاً، أو حول الحب، أو الإنجاب، أو الزواج أو الطلاق...الخ، هي معرفة جديدة تضاف لمعرفة موجودة لديها، ونرى أنه ومن أجل معرفة معاني العنف، والحب، والإنجاب على سبيل المثال، ومعرفة تأثير العنف على المرأة وفهمه، ودور الحب في حياتها، وكيف تؤثر هذه التجارب في قراراتها، فمن أجل كل ما سبق، يمكننا الاستناد إلى تجارب حيّة لنساء مررن بهذه التجارب، وأصبحت لديهن معرفة حيالها بناءً على التجارب والخبرات السابقة (رمازغلو، 2002).

ونود التأكيد على أننا نرى التجربة كإحدى وسائل إنتاج المعرفة ولكنها ليست الوسيلة الوحيدة، استناداً لرؤيتنا بأن هناك حاجة لرسم وتوضيح العلاقات بين التجربة، والمعرفة، وعلاقات القوى[11] في المجتمع، وغيرها من العناصر التي تساعدنا في المحصّلة على فهم ما نقوم بدراسته بشكل أوسع. وبناءً عليه، يمكن القول إن ما نود إبرازه والإشارة إليه في دراساتنا يأتي من هذا التحليل ومن صوت المرأة أولاً، صوت المرأة الذي ننقله من خلال استعمال كلماتها وتعبيراتها كما وردت وكما عبّرت عنها. ورغم الإشكاليات المطروحة حول إذا ما كانت التجربة إحدى وسائل إنتاج المعرفة، إلا أن المعرفة تأتينا بمعارف لم تكن موجودة لولا التجربة (رمازغلو، 2002). ونذكر في هذا المقام الكاتبات النسويات الأميركيات السود من أصل أفريقي اللواتي أنتجن معارف جديدة، ونظريات بديلة للمعارف القائمة أساساً من تجارب النساء البيض، حيث أنهن، كنساء سود في مجتمع يمارس التمييز على أساس اللون، استطعن المساهمة على المستوى المعرفي والنظري من خلال تجاربهن العملية مع التميز العنصري (أودر لورد، 1984، وبل هوكس، 1981، وباتريشا كلنس، 2000).

أما أدوات البحث التي تم استخدامها فهي المجموعات البؤرية والمقابلات المعمقة، وهي أدوات تتناسب وما نهدف إليه من وراء البحث وطبيعة الفئة المستهدفة.

11- نرى بوضوح أنه وفي سياقنا الفلسطيني عندما نتحدث عن علاقات قوى، يجب ألا ننسى أن الاحتلال الإسرائيلي يكرّس ويعزّز علاقات القوى غير المتوازنة، والتي هي أصلاً من صميم سمات المجتمع البطريركي.

العينة:

عينة الدراسة ليست ممثلة ولا نستطيع تعميمها، ولكنها تعكس واقعاً معيناً لفئة معينة لديها تجربة معينة نود فهمها. وقد قسمّنا العينة إلى قسمين: قصدية وعشوائية. أي أنها كانت قصدية في جزء منها، وعشوائية في الجزء الآخر. وتم اختيار عينة قصدية من حيث التجربة مع العنف، ومكان السكن، وعشوائية من حيث المهنة والمستوى التعليمي.

تمت دعوة نساء وفتيات جربن العنف و/أو عانين منه، ودعوة نساء وفتيات دون معرفة إن كن فعلاً عانين أو لم يعانين من العنف، فقد تمت دعوتهن دون سؤالهنّ عن ذلك، ولم نقصد دعوة نساء ذوات مهن معينة أو حتى أن تكون صاحبة مهنة أو منتمية لطبقة معينة.

تعكس العينة ثلاثة أنواع من التجمع السكاني: المخيم والقرية والمدينة، في الشمال والوسط والجنوب من الضفة الغربية، وبعد أن قررنا المواقع الجغرافية للعينة، طرأت تغيرات ذات علاقة بالتنسيق، وكان توزيع المجموعات البؤرية كالآتي: 8 مجموعات عقدت في المدن، و5 في المخيمات، و8 مجموعات في القرى، ومجموعتان كخليط في الوسط، ومثلهما في الجنوب. ولم نذهب إلى غزة لأسباب عدّة منها الوضع غير المستقر هناك. وفيما يرتبط بالعمر، فقد تمت دعوة نساء وفتيات أعمارهن 18 سنة فما فوق.

فيما يرتبط بمتغير التحصيل العلمي، لم يتم اختيار المشاركات حسب درجة تعليمهنّ. لهذا لن نستطيع الجزم بمدى وجود دور للتعليم على مفهوم المرأة للحماية، لكننا نستطيع تأكيد أن النساء يرين في الشهادة حماية لهنّ، أي أن تعليم المرأة يحميها. كما أننا لم ننظر إلى تأثير الطبقة الاجتماعية التي تنتمي المرأة إليها على مفهومها للحماية، وبالتالي لم تتم دعوة النساء إلى المشاركة في المجموعات البؤرية على أساس طبقي حتى نقارن الحماية ومفهوم الحماية عبر الطبقة الاجتماعية أو من خلالها.

تكوين فريق من الباحثات :

عمدنا إلى تكوين فريق من الباحثات ذوات المهارة والخبرة بالعمل مع النساء ومن ذوات الخبرة في الميدان. وتشكل الفريق من عدة تخصصات، مثل: مرشدات اجتماعيات، ومحاميات، وباحثات ميدانيات، وعضوات أطر جماهيرية، ونساء ذوات خبرة في العمل النسوي. وشاركت عضوات الفريق منذ اللحظة الأولى من التخطيط للبحث، ووضعن أسئلة الدراسة، وجمعن المعلومات وشاركن بتحليل المعلومات. وحرصنا على أن تكون عضوات الفريق البحثي ممن عملن مع المركز في مشاريع سابقة من أجل تراكم المعرفة والمهارات لديهن. كما تم عقد لقاء بواقع يومين مع الفريق لعرض مبادئ البحث النسوي ونقاشها، وبيان علاقتنا بالنساء المشاركات، والعينة، وتفاصيل ذات علاقة.

المجموعات البؤرية:

تعتبر المجموعة البؤرية –بوصفها الأولي (البسيط)– نقاشاً مفتوحاً بين مجموعة معينة منتقاة لموضوع معين. هذا هو الإطار النظري. أما على المستوى العملي، فقد تم عقد 25 مجموعة بؤرية في ثلاثة تجمعات سكانية (القرية، والمخيم والمدينة) بمشاركة 229 امرأة وفتاة فيها، وتشكلت المجموعات البؤرية من فتيات غير متزوجات، ونساء متزوجات، بهدف معرفة تأثير العنف على كل فئة.

وقد عقدت مجموعات بؤرية مع نساء عانين من العنف وخبرنه من الفئتين، وتمت دعوتهن على هذا الأساس. كما تم تنظيم لقاءات أخرى مع مشاركات لا نعلم فيما إذا كنّ خضعن للعنف، حيث دعيت كل واحدة منهن بشكل عام ودون تخصيص تجربتها أو عدمها بالعنف، ولم نسألها عن تجربتها مع العنف. وتم الترتيب لدعوة النساء من خلال الأندية، والمؤسسات القاعدية، والجمعيات. لم نختر كل واحدة من المشاركات، بل كانت الدعوة عامة.

وكما أسلفنا، بلغ عدد المشاركات في المجموعات البؤرية الخمس والعشرين 229 امرأة وفتاة، وكان المستوى التعليمي للمشاركات في المجموعات البؤرية على النحو الآتي –مع ملاحظة أن عدداً من المشاركات لم يحبذن كتابة المستوى التعليمي-:
19 مشاركة أنهين المرحلة الابتدائية، و25 أنهين المرحلة الإعدادية، بينما أنهت 70 منهنّ المرحلة الثانوية. 24 يحملن شهادات جامعية، وواحدة تحمل شهادة الماجستير، و6 دبلوم، بينما بلغ عدد الأميّات 8، ولم ترغب البقية في كتابة مستواهن التعليمي.

وبالنسبة للحالة الزواجية للمشاركات في المجموعات البؤرية، فقد كانت هناك امرأة واحدة مطلقة، وواحدة أرملة، وواحدة يطلق على وضعها "مهجورة"، و75 فتيات غير متزوجات، و140 مشاركة متزوجة، في حين لم تجب البقية عن سؤال الحالة الاجتماعية. وتراوحت أعمارهن جميعاً بين 18 سنة و60 سنة، ووجدت أيضاً فئة لا تحبذ كتابة العمر أو البوح به.

المقابلات المعمقة:

تم استخدام أداة المقابلة المعمقة أيضاً مع اثنتي عشرة سيدة وفتاة من الضفة الغربية، وتشكلت العينة من امرأتين متزوجتين، و10 فتيات غير متزوجات. لم نستطع تحديد هذه العينة بشكل مسبق بسبب صعوبة الوصول إليها، بل اعتمدنا على إجراء المقابلة مع من توافق على ذلك، على أن تتجاوز مدّة من لهن تجربة مع العنف فترة السنتين، لنتمكن من رسم المسار الذي عاشته لمدة سنتين على الأقل. علماً بأن هناك عدداً من النساء اللواتي تراجعن بعد الموافقة المبدئية على إجراء المقابلة، وذلك لاعتبارات شخصية ومجتمعية كما قلن لنا. تم عقد مقابلات معمقة مع من وافقن، سواء كنّ عانين من العنف في السابق، أو ما زلن يعانين من العنف وطلبن المساعدة. هدف هذه المقابلات المعمقة هو معرفة المصادر العائلية والاجتماعية الموجودة في المجتمع لدعم النساء اللواتي يقررن طلب الحماية والدعم، أي تحديد ما نسميّه

شبكة الدعم للنساء المعنفات اللواتي يقررن وقف العنف ضدهنّ من خلال طلب دعم وحماية. أما المستوى التعليمي للمشاركات في المقابلات المعمقة، فقد كانت هناك 11 مشاركة تراوح تعليمهن بين الإعدادي والثانوي، وواحدة أنهت المرحلة الجامعية الأولى.

المجموعات الإرشادية:

كما ذكر سابقاً، عملنا على تقديم خدمة الإرشاد للنساء اللواتي طلبن ذلك، وتم عقد 5 مجموعات إرشادية تكونت من النساء اللواتي طلبن الانضمام لهذا النوع من المجموعات. والمجموعات التي تشكلت عقدت في كل من: مخيم بلاطة، ومخيم جنين، ومخيم العروب، وحوارة، وسلمونة. وكان هناك عدد من الجلسات الفردية مع عدد من المشاركات في المجموعات البؤرية، ومع أولادهن، وأزواجهن، حيث طلب البعض ذلك، وتمثّل الهدف من عرض الخدمة الإرشادية للنساء اللواتي يشاركن في المجموعات البؤرية في التأكيد على ضرورة إعطاء الفرصة لهن للاستفادة منها إذا أردن ذلك، خاصة أن المواضيع المطروحة كانت حساسة وذات طابع شخصي.

تعهد من قبل المركز:

كنّا قد كتبنا تعهداً من طرفنا تمّت قراءته على النساء والفتيات قبل البدء في المقابلة. والتعهد ينص على تحمل المركز مسؤولية احترام المعلومات التي تشاركنا بها النساء والفتيات، ممّا أوجد الثقة بين الباحثة والمشاركة. وتم تحضير كتاب خاص بموافقة المشاركة على الاشتراك في الدراسة، وتم توقيعه من قبل المشاركات في المقابلات المعمقة.

ورشات عمل لعرض النتائج الأولية:

عقدنا 4 ورشات عمل (نابلس، وبيت لحم، والخليل، وجنين) بعد الخروج بالنتائج الأولية للدراسة، حيث تم عرضها بهدف نقاشها مع شرائح مجتمعية مختلفة والحصول على رأيها حيال النتائج الأولية، وترسيخ فكرة الشراكة مع المؤسسات بفتح الفرصة أمام ممثليها لتسجيل آرائهم حول نتائج الدراسة، على عكس النهج الآخر وهو الرجوع إلى المجتمع بعد الانتهاء من الدراسة. وسنورد نتائج الورشات في جزء خاص من التقرير.

الجزء الثالث: عرض النتائج

يعرض هذا الجزء من التقرير النتائج الأساسية التي خرجت بها المجموعات البؤرية، والتي أجابت عن أسئلة الدراسة، حيث تم تصنيفها إلى 6 محاور، وهي: مفهوم الحماية وأشكالها، متى تلجأ النساء إلى طلب الحماية؟ ما هي الاعتبارات التي تفكر فيها النساء عندما يلجأن لطلب الحماية؟ من أو ماذا يحمي المرأة من وجهة نظرها؟ ويتم عرض النتائج من خلال استعراض التعبيرات و/أو العبارات (الكلمات) التي استخدمتها المرأة للتعبير عن ذاتها ورأيها، وعن تجربتها كما تراها هي.

القسم الأول: مفهوم الحماية

يتناول هذا القسم من الدراسة مفهوم الحماية كما تراه النساء اللواتي شاركن فيها، حيث ركزنا منذ البداية على بعد هام، وهو محاولة التعرف على الفهم الذاتي التي تراه المرأة الفلسطينية نفسها لمفهوم الحماية الذي ترى أنه مناسب أكثر من غيره لحمايتها. وهذا يؤكد الأهمية النظرية والمنهجية لهذا البحث، والتي ترتكز على فهم النساء الفلسطينيات أنفسهن في تعريفهن وإدراكهن للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجههن كنساء من جهة، ولآليات التعامل معها من جهة أخرى.

وبغض النظر عن اتفاقنا كمؤسسة مع بعض النقاط هنا أو هناك، أو اختلافنا معها ومع تعريف النساء لمفهوم الحماية، إلا أننا ارتكزنا على الفهم الذاتي للنساء أنفسهن كمنطلق لتعريف هذا المفهوم. فرغم إدراكنا التام أن المفاهيم في العلوم الاجتماعية عامة -وعلى الأخص فيما يتعلق بقضايا المرأة- يعتريها صعوبة في تحديد شكل هذا المفهوم أو ذاك ومضمونه (وهذا عائد لعوامل موضوعية وذاتية يعد الخوض فيها خارجاً عن نطاق هذا التقرير وهدفه)، إلا أن ما أردناه من هذه الدراسة هو فتح الباب فيما يتعلق بهذا الجانب تحديداً، ألا وهو مفهوم الحماية (كما تراه النساء أنفسهن) لأنه يشكل نقطة انطلاق معرفية وسلوكية تفيد في ربط ما تعنيه النساء بالمفهوم، وسبل الحل التي قد تجد منفذاً لها هنا أو هناك على الصعد السياسية والاجتماعية والقانونية، وهذا ما سيوضحه القسم التالي بشكل أكثر تفصيلاً.

فالكلمات والعبارات التي استخدمتها النساء للتعبير عن مفهومهن للحماية تباينت وتنوعّت. ومن الواضح أن فهم النساء لمفهوم الحماية وتعبيرهن عنه يتشكّل تبعاً لخلفيتهنّ وتجاربهنّ، كما وأن المفهوم يتأثّر بالمستوى المعرفي للمرأة. وقد اتضح من التحليل أنه لا يوجد تعريف محدد لمفهوم الحماية تتفق عليه النساء اللواتي شاركن في المجموعات البؤرية. وكانت هناك فروقات واضحة في مستوى التعبير عن مفهوم الحماية. فبعض النساء أعربن عن أن الحماية بالنسبة لهنّ هي «الأمان والاستقرار» و«الطمأنينة». وكان هناك مستوى آخر أكثر ذاتية لدى نساء أخريات، حيث اعتبرن مفهوم الحماية بأنه «قوة شخصية المرأة»، و«حماية المرأة لذاتها»، و«تحكي مع نفسك»، و«الثقة بالنفس»، و«الحرية»، و«الشعور بالراحة». وكانت هناك تعبيرات

يمكن تصنيفها في مستوى آخر، وهي ذات علاقة بالبيئة الخارجية، حيث عبرت بعض النساء عن مفهومهن للحماية بأنه «القانون»، و«توعية للأبناء»، و«توفير الأمن»، و«إعطاء المرأة حقها»، و«التعليم»، و«الأهل»، و«المساعدة من الغير»، و«البيت».

ويمكن القول إن تعريف النساء لمفهوم الحماية تراوح بين مستويين رئيسيين:

الأول: يرى في الاتكاء على العوامل الذاتية والارتكاز إليها منطلقاً لتعريف مفهوم الحماية، وبغض النظر عمّا إذا كانت هذه العوامل متمحورة حول قوة الشخصية، ووعيها، وتعليمها، واستقلالها الاقتصادي..الخ. مثلاً، عندما تقول إحدى المشاركات: *«أهم شيء في الحماية تقوي شخصيتك وتحمي نفسك، أن تستقوي بينك وبين نفسك»* **(مشاركة متزوجة غير معنفة من مخيم شعفاط).** أو قول آخر لمشاركة أخرى: *«أنا بحمي حالي من حالي»* **(مشاركة من شمال الضفة متزوجة معنفة).**

الثاني: وينطلق من العوامل الخارجية عند تعريفه لمفهوم الحماية، أي أن هذا القسم من النساء المشاركات يرى في مفهوم الحماية انعكاساً لجملة من الشروط الموضوعية الواجب توافرها لندرك مفهوم الحماية، بغض النظر عما إذا كانت هذه العوامل متمحورة حول سيادة القانون، أو وجود جهات عشائرية وغيرها.

بينت النتائج وجود نوع من الخلط لدى تعريف النساء للحماية كمفهوم أو كشكل أو أداة تتبعها المرأة لحماية نفسها, ففي حالات عدّة، تمّ التركيز على المفهوم «كأداة»، أي ما هي الطريقة أو الوسائل التي تحتمي بها المرأة عندما تشعر بالعجز أو عندما يقع عليها العنف، مثل اللجوء للشرطة أو للأهل، أو الصمت، أو التحدث مع صديقة... الخ.

هناك إدراك واعٍ أو غير واعٍ للترابط والتلازم بين مفهوم الحماية كمفهوم وبين شروط توافره، بمعنى أنه ومنْ خلال إجابات العديد من المشاركات، فإنهن ينطلقن من الشروط الواجب توافرها لتوفير الحماية للنساء في تعريفهن للمفهوم, أي أن النساء يرين أن الحماية كمفهوم: هي الخطوات العملية المتبعة أو الواجب اتباعها من أجل تكريس مفهوم الحماية نظرياً وعملياً. وهذا يعكس أهمية الحاجة العملية التي تشعر بها النساء من أجل توفير الحماية لهن، وكأن الحماية كمفهوم ليست موجودة إلا إذا توافرت ظروف خلقها وأدواته.

فقد دلت النتائج على أنه لا يوجد هناك نمط واحد محدد وواضح لكل فئة. ولهذا كانت هناك إجابات تشترك فيها أحياناً الفتيات اللواتي تعرضن للعنف، والفتيات اللواتي لم يتم سؤالهن عمّا إذا كنّ تعرضن للعنف، أي أننا لم نسألهن عن تجربتهن مع العنف عندما تمت دعوتهن للاشتراك في المجموعات البؤرية، وهو ما يخالف ما اتبعناه مع المجموعة الأخرى ممّن دعيت عضواتها على أساس تجربتهنّ مع العنف الأسري.

وفي أحيان أخرى، وجدنا فروقات معينّة نرى ضرورة لإيرادها وتسليط الضوء عليها. فقد

لاحظنا مثلاً من خلال تحليل الإجابات عن سؤال: ماذا تعني لك الحماية؟ أن فئة الفتيات اللواتي يعانين من العنف أكدن أكثر من غيرهن على مفهوم المستوى الأول، والمرتكز على العوامل الذاتية أكثر من الخارجية. وقد يكون ذلك مرتبطاً بتجربتهنّ مع العنف، حيث أن معظم الفتيات اللواتي يتعرضن لعنف يكون مصدره من داخل الأسرة، وبالتالي لا يستطعن البوح بذلك، فتخرج بنتيجة مفادها أنها هي المسؤولة عن حماية نفسها بنفسها. كما أننا لاحظنا أن الفئة ذاتها من الفتيات اللواتي تعرضن للعنف ذكرت الأمان كمفهوم لديها عن الحماية. وبالمقارنة بفئة الفتيات الأخريات، وردت الكلمة نفسها بصورة أقل بكثير، وكأن الفتيات اللواتي تعرضن للعنف يعلمن –ويدركن– أن فقدان الأمان يعرضهن إلى عدم الحماية، بينما الفتيات اللواتي لم يتعرضن للعنف لم يدركن أهمية الأمان طالما يعشن فيه, وفي الوقت ذاته، وحول الكلمة نفسها (الأمان)، رأت النساء المتزوجات اللواتي يتعرضن للعنف والنساء اللواتي لم يفصحن عن تعرضهن للعنف الأمان بالأهمية ذاتها، حيث يصبح للأمان بالنسبة للمتزوجة دلالة وأهمية مختلفة عن غير المتزوجة.

ووردت جملة *«أنا بحمي حالي من حالي»* بشكل ملحوظ لدى مجموعة الفتيات اللواتي تعرضن للعنف، ولم ترد الجملة نفسها لدى الفتيات اللواتي لم يفصحن عن تعرضهن للعنف. وقد تدلل هذه العبارة على مرارة التجربة التي تمر بها الفتاة التي تتعرض للعنف لتجد أن لا أحد -ولا شيء- يحميها إلا نفسها.

كما تكرّر ورود كلمة «الصبر» تعبيراً عن مفهوم الحماية، وجاءت من مجموعة الفتيات اللواتي يتعرضنّ للعنف، ومن مجموعة النساء اللواتي يتعرضن للعنف. حيث قالت هذه الفئة من المشاركات إنه وبالنسبة لهنّ، فإن مفهوم الحماية هو الصبر. وقد استوقفنا هذا التعبير لخطورة ما يتضمنه من فكرة اعتبار الفتيات والنساء اللواتي يتعرضن للعنف أن الصبر يشكل لهن الحماية، وأن المعنفّة تحمي نفسها بصبرها على العنف. فعلى سبيل المثال، قالت إحدى المشاركات: *«الصبر»*. فعلقت مشاركة أخرى ***«أكلنا الصبر بشوكه قد ما صبرنا... المرأة بحميها زوجها إذا كان منيح»*** **(مشاركة متزوجة معنفة من شمال الضفة)**. أو أن الصبر قد يكون بالنسبة لبعض الفتيات والنساء اللواتي يجربن العنف الأسري إحدى آليات أو استراتيجيات التعامل مع العنف. وإذا أردنا الذهاب بعيداً في تحليلنا، فبإمكاننا اعتبار الصبر نوعاً آخر من أنواع العنف، حيث أن بعض الفتيات والنساء اللواتي يجربن العنف يجدن أن الآليات التي يلجأن إليها من أجل حماية أنفسهنّ من العنف تغلق أمامهنّ, فعندما لا تستطيع المعنفّة أن تشتكي المعنف، ولا تستطيع طلب الحماية من خارج دائرة الأسرة، فإن السبب حينها يكون الضغط الاجتماعي والذي يرسّخ أن شكوى المرأة خارج حدود بيتها هو تجاوز للأعراف الأسريّة، وبوح بأمور داخلية، وهو ما يعني أن أي تصرف غير الصبر قد يعود بالضرر عليها. وبالتالي فإن ما يحصل هو هذا النوع من العنف والمتمثّل في قهر المرأة والفتاة التي تتعرض للعنف بمنعها عن البوح به.

وعليه، يتضح أن مفهوم الحماية كما تدركه النساء والفتيات المشاركات في المجموعات البؤرية هو توفر جملة من العوامل الذاتية والموضوعية التي تخلق شعوراً حقيقياً وملموساً لدى المرأة

بأنها في حالة أمان، وعدم تعرضها للانتقاص من حقها وقيمتها كإنسانة سواء على نفسها، أو مالها، وأبنائها، وممتلكاتها. وتتلخص أهم العوامل الذاتية كما أدركتها النساء بالثقة بالنفس، والاستقرار، وقوة الشخصية، والاعتماد على الذات والمواجهة، هذا على المستوى الذاتي. أما على المستوى الموضوعي، فقد تراوحت بين الاستقلال الاقتصادي، والتعليم والشهادات، وسيادة القانون والتوعية. وهنا نورد بعض التعبيرات التي أوردتها المشاركات بهدف فهم أعمق لما تعتبره النساء مفهوماً للحماية:

«حدا بتولى المسؤولية، يعني يحميكي. وحدة تجوزت بتقول أنا محمية في ظل جوزي، جوزي بيحميني من أي اشي في الدنيا» **(مشاركة متزوجة معنفة من شمال الضفة).**

«المساعدة».

«أهم شيء في الحماية تقوي شخصيتك وتحمي نفسك، أن تستقوي بينك وبين نفسك».
«الواحد يقدر يدافع عن حاله، أو ممكن طريقة يربي أولاده التربية الصالحة».

«إعطاء المرأة حقها، واحنا كنساء صوتنا مش مسموع، شو ما تحكي في الآخر الحق برجع علينا.
إعطاء المرأة حقها أكبر حماية لها» **(مشاركة متزوجة غير معنفة من وسط الضفة).**

«الحماية هي سيادة القانون، ووضع قوانين لصالح المرأة، ووضع قانون لحماية المرأة»

«بالنسبة لي كامرأة، مفهوم الحماية أن يكون عندي ثقة بالنفس، وشخصية قوية قادرة أن تواجه أي صعوبات، بالإضافة للعلم لأنه إشي أساسي ومهم، بالعلم بقدر أحمي نفسي من شغلات كثيرة» **(مشاركة متزوجة غير معنفة من شمال الضفة).**

«هي نوع من الوقاية من المؤثرات السلبية التي قد تدمر حياة البشر أو حتى تدمير الممتلكات الخاصة، بمعنى آخر هي الحفاظ على شيء أو كائن حي أو ممتلكات بوضعيتها التي لازم إنها تكون عليها» **(مشاركة معنفة من شمال الضفة).**

«معناها الحصانة من جميع الجوانب، سواء من ناحية اجتماعية واقتصادية وسياسية، وبتكوني محمية في البيت والشارع، لأنه هذي الأيام في فساد كثير وعنف في الشوارع والمدارس وفلتان أمني وسرقات» **(مشاركة متزوجة معنفة من وسط الضفة).**

"حماية يعني في نسوان، اتعرّضوا للضرب راحوا بلّغوا الشرطة، انخرب بيتهم واطلقوا» **(تعبير مشاركة من منطقة القدس).**

«الحماية إنه الوحدة تحس حالها مش مظلومة ومش مهانة، ويتوفر إلها احتياجاتها، حاسة بالأمان برا الدار وجوا الدار، ومستقرة مع الزوج والأبناء» **(مشاركة متزوجة غير معنفة من شمال الضفة).**

«الحماية يعني إعطاء المرأة حقها، لكن الذكر دائماً يعارض، ومثلاً ذكر البط غبي... في مجتمعنا الذكر معناه السيطرة على من أضعف منه» **(فتاة معنفة من وسط الضفة)**.

ويمكننا القول، بناءً على ما سبق، إن النساء المشاركات يرين مفهوم الحماية على مستويين:

المستوى الذاتي.

المستوى الموضوعي أو مستوى البيئة الخارجية.

- الحماية على المستوى الذاتي تعني: الشعور بالأمان، والاستقرار، والاطمئنان والحرية، الشعور بالراحة وقوة الشخصية والثقة بالنفس.

- أما على المستوى الموضوعي أو البيئة الخارجية فتعني: التعليم والشهادة، والقانون، والتوعية، والأهل.

ونذكر أنه عندما تم نقاش النتائج الأولية للدراسة في ورشات عمل في 4 مناطق من الضفة الغربية مع ممثلات وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني، وجدنا أن مفهوم الحماية لم يختلف كثيراً بين هذه الشرائح وشريحة النساء اللواتي شاركن في المجموعات البؤرية أو اللواتي أجرينا معهن المقابلات المعمقة.

القسم الثاني: أشكال الحماية

رغم إدراكنا منذ البداية عدم وجود شكل محدد وحيد وجازم لحماية المرأة، نظراً لتنوع البيئات الاجتماعية والاقتصادية، والخلفيات التعليمية لكل منهن، ودرجة تعرضهن لأشكال تستدعي نوعاً أو أنواعاً خاصة من الحماية، إلا أننا ارتأينا التطرق لأشكال الحماية كما تراها النساء لنتعرف الأشكال التي تعتقد النساء أنها الأكثر ملاءمة لحمايتها على كافة الصعد. وهذا يفيد على صعد عدّة، أبرزها إدراك الشكل أو الأشكال العملية التي ينبغي على المهتمين بقضايا المرأة في المجتمع الفلسطيني أخذها بعين الاعتبار عند تعاملهم مع قضايا المرأة الفلسطينية. وهو جانب مهم ندرك مدى أهميته على الصعيد اليومي المحسوس للمرأة الفلسطينية. فمن الأهمية بمكان فهم العلاقة بين الذاتي والموضوعي لدى النظر لأشكال الحماية الأكثر تكراراً أو الأكثر مناسبة كما تراها النساء المشاركات في الدراسة. ولهذه العلاقة بعد جدلي بمعنى أنه من غير السليم علمياً ومعرفياً التركيز على البعد الذاتي وإهمال العوامل الموضوعية عند التعامل مع القضايا التي تهم المرأة الفلسطينية.

هذا الجزء يعرض لما يمكن تسميته مصادر الحماية. ومع أنه يمكن اعتبارها كلها مصادر أكثر منها أشكالاً، إلا أننا فضلنا وضعها تحت عنوان أشكال الحماية نظراً لأننا سألنا النساء: ما هي أشكال الحماية برأيك؟ إذاً هي تعتبر أشكالاً أو آليات رأت المشاركات أنها إذا توافرت تحميها.
ورأت النساء اللواتي شاركن في الدراسة أن هناك أشكالاً عدة للحماية، وذكرن أمثلة عليها. وهنا نلاحظ أن النساء يرين أشكال الحماية على مستويين، فهن يرينها كعنصر خارج عنهن، أي يخص المجال العام، وهذا عكس مفهوم الحماية الذي تم وصفه والتعبير عنه بشيء من الخصوصية، قريب على ذات النساء. فمثلاً تم ذكر القانون، والمؤسسة، والشرطة، والتوعية، والعمل، كأشكال للحماية. أما المستوى الثاني والذي يرينه قريباً منهن وعليهن، فتضمن الأهل كشكل من أشكال الحماية، والعائلة الممتدة، والأسرة، والأب والأم، والأخ، والأخت.

فالمشاركات يرين أن أشكال الحماية موجودة على الصعيدين الذاتي والموضوعي، مما يقودنا للتفكير بضرورة العمل المتوازي على المستويين لنستطيع التأثير في وضع ومستوى الحماية المقدمة للنساء اللواتي يجربن العنف الأسري.

وتم ذكر «الاختصار» كشكل من أشكال الحماية، وهذا يعني أن المرأة إذا اختصرت أو «لمّت الموضوع» فستنعم بالحماية. وهذا التعبير يتداخل وكلمة الصبر التي وردت سابقاً، فهنا أيضاً نرى الاختصار شكلاً من أشكال الحماية حسب وجهة النساء والفتيات مع أنه بمثابة عنف آخر. فعدم المواجهة، وعدم المطالبة بالحق من قبل المرأة، لا يحميها فقط من العنف، بل من أي مواجهة أو صدام قد يحصل إذا ما اختصرت.

كما نلاحظ أن العائلة (الأب، والأخ، والأسرة) تحتل مكانة خاصة لدى النساء. فقد تم ذكر مكوّنات العائلة من بين أشكال الحماية، وغلب هذا على الفتيات اللواتي ما زلن في كنف الأسرة أكثر من المتزوجات. وتم ذكر التعليم، والاستقلال الاقتصادي والعمل كأشكال للحماية.

واعتبرت النساء الحصول على المعلومات نوعاً من أنواع الحماية، حتى وإن اختلف عن التعليم إلا أنه يصب في نفس تصنيف المعرفة. أي أن المعرفة تعطي الحماية للنساء، وهو فعلاً ما يتردد في أوساط مختلفة، حيث يتم اعتبار المعرفة قوة. وقد اعتبرت النساء أن الشيوخ، والمحامين، وفرض القانون، والشرطة والتحرر من التبعية الاقتصادية، والملميّن بالشأن العشائري، والدين، كلها من أشكال الحماية، وهي تعبيرات تخص المحيط الخارجي للمرأة أو الجانب الموضوعي وليس الذاتي.

وترى النساء أن حماية المرأة داخلياً هي حماية ذاتية، فقد بيّن بعضهنّ أن هناك شكلاً من أشكال الحماية هو "حماية داخلية من نفسها". وهذا التعبير يصنف مع التعبيرات السابقة التي لها علاقة بذات المرأة، أي عندما ترى المرأة أنها قادرة على حماية نفسها، وأن قوتها الذاتية والداخلية تحميها وهي شكل من أشكال الحماية. كما رأت النساء أن ضمان الحقوق أيضاً من أشكال الحماية عندما قلن "ضمان حقوقي».

واستنتجنا من خلال التحليل أن هناك اختلافاً واضحاً في أشكال الحماية كما عبرت عنها النساء اللواتي شاركن في الدراسة في حالات كثيرة، مع وجود توافق في حالات أخرى. ويرتبط هذا الاختلاف أو الاتفاق بعوامل عديدة، أبرزها طبيعة الخبرة التي مرت بها كل حالة فيما يتعلق برؤيتها للشكل الذي تراه مناسباً أكثر من غيره لحماية المرأة. كما يرتبط في جانب منه بنوعية الخبرة المكتسبة عن طريق السمع أو المشاهدة اليومية لطبيعة العنف والتمييز الواقع على المرأة الفلسطينية، وبالتالي طبيعة أشكال الحماية التي تتبعها المرأة الفلسطينية لحماية نفسها مما يقع عليها من ظلم وعنف وتمييز، بمعنى أن تبنّي شكل الحماية في بعض الحالات جاء إثر ما سمعته النساء من هنا أو هناك عن أكثر الأشكال فعالية للمرأة الفلسطينية لحماية ذاتها من التمييز ضدها. وسنلاحظ أنه تأثر كذلك بالأولويات التي تعتقد هذه النساء بأنها أجدر من غيرها اتباعاً لحماية المرأة بين الاعتماد على الذات للحماية، أو الاعتماد على عناصر خارجية «موضوعية»، ومدى قناعة النساء بأهمية كل بعد وتفضيله على غيره، واعتباره أكثر فعالية لحماية المرأة. كما تذبذبت تلك الأشكال من أكثرها خمولاً إلى أكثرها فعالية وثورية إذا جاز التعبير، بمعني أن آراء النساء اللواتي شاركن في الدراسة تذبذبت بين الصمت التام كأفضل شكل لحماية المرأة، وعدم اللجوء لعوامل خارجية أو لغيرها بصفته أي «الصمت» هو الشكل الأفضل لحماية المرأة، واللجوء لقوة القانون بصفته الشكل الأكثر فعالية لحماية المرأة وبصفته الشكل الفعال الذي يجب أن تتبعه المرأة الفلسطينية لحماية ذاتها. على أننا نلاحظ أن أشكال الحماية اتخذت نمطين أساسيين وهما: الحماية الداخلية، أو الحماية الخارجية، أو النمطين معاً.

أما فيما يتعلق بالعوامل الداخلية، فكثير من النساء اللواتي شاركن في الدراسة يعتقدن أن الأولوية تقع على عاتق المرأة نفسها إذا ما أريد لها أن تضمن أفضل شكل لحماية ذاتها وممتلكاتها. فقد نظرن إلى بعض العوامل النابعة من ذات المرأة نفسها على أنها أفضل السبل لحماية المرأة، وتشكل الحصن الحصين لحماية المرأة من كافة أنواع الظلم الواقع عليها. ورأت تلك الفئة أن أهم تلك العوامل تتمثل في:

الثقة بالنفس: ركزت نساء عديدات على هذه النقطة كشكل أولي ذاتي لحماية المرأة الفلسطينية، معتبرة أنه يجب أن تكون ثقة المرأة بنفسها عالية إذا ما أريد لها النجاح في حماية ذاتها.

وأشارت إحدى السيدات لهذا بقولها: *"الحماية الذاتية تعتمد على الشخص، وشخصية الإنسان وثقته بنفسه وقديش هو قادر يكون قوي ويدافع عن نفسه، وقديش بكون غنية بتفكيري بمعلوماتي بثقافتي، قديش أعرف أكثر وقديش أشوف أو أدخل لنافذ اللي ممكن تخليني في بر الأمان وتحميني من أي عنف أو أي ضغط ممكن أواجهه"* **(مشاركة متزوجة غير معنفة من جنوب الضفة).**

التعليم: رأت مشاركات عديدات أن تعليم الفتاة شكل فعال من أشكال الحماية الواجب اتباعها من قبل المرأة الفلسطينية. وأشارت إحداهن إلى ذلك بقولها: *"بشوف إنه بوضعنا وأوضاعنا الاجتماعية والسياسية أهم شكل من أشكال الحماية للست بالذات هو التعليم، وأهم شيء لازم ننادي فيه من وجهة نظري مش بس تعليمها توجيهي وخلاص اقعدي، لأ، لازم نعلمها للجامعة وما بعد الجامعة"* **(فتاة مشاركة من شمال الضفة غير معنفة).**
وقالت أخرى: " زي ما قالوا حماية ذاتية من خلال التعليم والتحصيل العلمي، أنا لما بكون عندي شهادة، الشهادة بتكون زي السلاح، شكل من أشكال الحماية" (مشاركة متزوجة غير معنفة من جنوب الضفة).

المواجهة: برز هذا العامل بشكل ملحوظ في عدد من الحالات، حيث ترى هذه الفئة من المشاركات أن المواجهة تعتبر شكلاً فعالاً لحماية المرأة الفلسطينية، معتبرة المواجهة أفضل السبل وأقصرها لحماية المرأة بدلاً من الصمت والخوف.

الاختصار: فيما رأت حالات أخرى أن الاختصار والصمت من أنجع أشكال الحماية الواجب اتباعها من قبل المرأة الفلسطينية. فقد أشارت إحدى السيدات إلى ذلك بقولها: *"أنا شايفة أحسن شكل للحماية الصمت، لأنه في شغلات حساسة بقدرش أحكيها، وإذا بلعتها بتمشي الأمور"* **(مشاركة متزوجة غير معنفة من وسط الضفة).**

التفاهم مع الزوج: بعض النساء المتزوجات يرين أن التفاهم مع الزوج عامل مهم، تقع المسؤولية فيه على عاتق المرأة نفسها كشكل من أشكال الحماية الواجب على المرأة اتباعها في حياتها الخاصة. ولم توضح النساء التفاهم على أية أمور، ولكنهنّ اكتفين بالقول إن التفاهم مع الزوج هو من أشكال الحماية بالنسبة لها. وأشارت إحداهن لذلك بقولها: *"أنا بالنسبة إلي بلشي في جوزكي... اتفاهمي معه... صدقيني كل وحدة بتعرف جوزها، إلا في أسلوب تجيبه وتتفاهم معه فيه، بلشي في جوزكي أول شيء إذا أقنعتيه فعلا ... انتي سويتي كل اللي بدك إياه"* **(مشاركة متزوجة غير معنفة من جنوب الضفة). وقالت أخرى: "التفاهم بين المرة وجوزها أحسن شكل لحماية المرأة" (مشاركة متزوجة غير معنفة من جنوب الضفة).**

الابتعاد عن كل ما يمس المجتمع: يعتقد عدد من النساء أنه يجب على المرأة الابتعاد عن كل ما "يمس المجتمع" حسب قولهنّ، وبالتالي فإن مراقبة المرأة لذاتها شكل فعال من أشكال الحماية للمرأة الفلسطينية. وهنا نورد ما قالته إحدى المشاركات: "أنا بحمي حالي، أنا ما بسمح للناس *مثلاً إنهم يحكوا عني كلمة غلط أو يقولوا هاي بنت فلان كذا وكذا، أنا ممكن أعمل أشياء مليحة عشان آخرتها بترجع لصالحي، وهيك بكون حامية نفسي"* **(فتاة معنفة من وسط الضفة)**. *وأشارت إحدى النساء لذلك بالقول: أنا بقول أكبر حماية للست طول ما هي ماشية صح..."* **(فتاة معنفة من وسط الضفة)**.

أما فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، فقد تنوعت أشكال الحماية كما تدركها النساء اللواتي شاركن في الدراسة، وتراوحت آراؤهن حول أهمية كل عنصر وأولويته من حالة لأخرى. على أننا استطعنا تحديد أهم العوامل التي تكررّت أكثر من غيرها. وعليه سنتجه إلى عرض العوامل التي حظيت بإجماع وتكررّت أكثر من غيرها على النحو الآتي:

القانون: أشارت نساء عديدات إلى أهمية القانون، وضرورة تطبيقه كشكل من أشكال الحماية الواجب على المرأة الفلسطينية الاحتماء بها في حال وقع عليها ظلم أو تم الإجحاف بحقها. ورغم أهمية هذا العنصر، إلا أننا لاحظنا أن هناك نقاطاً عدّة يجب ذكرها في هذا الصدد:

اتفاق غالبية المشاركات على أن المرأة يجب أن تلجأ إلى القانون في الحالات القصوى فقط.

إدراك النساء أن هناك خللاً في تطبيق القانون، إذ أشار عدد منهن إلى أن القانون يطبق على الضعفاء فقط، وأن المرأة تعتبر العضو الأضعف في هذا الجسم. وأشارت إحدى النساء إلى ذلك بقولها: *"الحماية، إذا في قانون بحمي، بس ما في قانون، هلأ لما طليقي طردني من البيت أنا وولادي الخمسة، وسكّر الدار بالقفل، رحت للشرطة قالوا لي روحي على المحكمة الشرعية، رحنا على المحكمة الشرعية، قلت للقاضي هيك هيك... فاستدعاه القاضي فقال له: هذا بيتي، وأنا حر فيه"* **(مشاركة معنفة متزوجة من شمال الضفة)**.

وجود تمييز في القانون لصالح الرجل سواءً على مستوى مواد القانون، أو على مستوى تنفيذه، حيث أشارت بعض الحالات إلى أن القانون يقف إلى جانب الرجل في أغلب الأحيان وبشكل سريع. وعندما يكون في صالح المرأة، فإن آليات تنفيذه تأخذ وقتاً طويلاً جداً.

لجوء النساء للقانون عادة فيما يخص قضايا الميراث أكثر من غيرها من القضايا، فقضايا العنف العائلي على سبيل المثال تحل عن طريق الأهل والعشائر.

خوف النساء من اللجوء إلى القانون. فرغم اقتناع العديد منهن بأهميته ودوره في حماية المرأة، إلا أنهن يتجنبن اللجوء إليه لأسباب عديدة يقف على رأسها خشيتهنّ من العواقب، وزيادة العنف ضدهنّ في حال توجهن للقضاء من جانب، و خوفاً على سمعة الأهل والحمولة.

وقد عبرت إحدى السيدات عن أهمية المحاكم في توفير الحماية للنساء قائلة: *"مثلاً إذا تعرضت الزوجة لضغط كبير من الزوج، فأدت هذه المشاكل لانفصال في الحياة الزوجية، ممكن المحكمة هاي تؤمّن إلها الحماية من الزوج وتعطيها حقوقها"* **(فتاة معنفة من وسط الضفة)**. وقالت أخرى: "القانون، تطبيق القانون والمفروض الكل يطبق القانون" (فتاة غير معنفة من شمال الضفة). *وأشارت ثالثة بقولها: "بدي قانون يحميني، بدي معلومات تساعدني كيف أتعامل مع الآخرين"* **(مشاركة متزوجة معنفة من وسط الضفة)**.

الأهل والأقرباء: ويعتبر هذا العنصر من أهم العناصر التي تكررت كثيراً كشكل من أشكال الحماية ترى النساء أنه يمكن أن يمثل حماية للمرأة الفلسطينية. فما زالت المرأة الفلسطينية تنظر للأهل (بغض النظر عن درجة القرابة) باعتبارهم مصدراً مهماً تلجأ إليه لحمايتها مما يقع عليها من ظلم وإجحاف. هذا وقد تنوعت الآراء حول من يشكل تلك الحماية من الأهل أكثر من غيره، وتوزعت ما بين الزوج، والأبناء، والأب، ووجهاء الحمولة.

العمل: دلّت نتائج المقابلات على أن كثيراً من النساء المشاركات في الدراسة اعتبرن عمل المرأة مصدراً هاماً لحمايتها، وترساً يقيها شر ما قد يعترضها في حياتها اليومية سواء على الصعيد الداخلي للأسرة، أو على صعيد الحياة العامة، لما يرتبط بهذا العامل من استقلال المرأة الاقتصادي، وعدم حاجتها لغيرها في شؤونها الخاصة والعامة من الناحية المادية، مما يوفّر لها شكلا من أشكال الحماية المادية والمعنوية.

استقلالية السكن: أشارت حالات عدّة إلى أن استقلال المرأة في السكن يعتبر شكلاً من أشكال الحماية التي يجب على المرأة الفلسطينية أن تتجه إليها. فالسكن المستقل يشعر المرأة بالأمان والراحة النفسية، وبذا يعدّ شكلاً من أشكال الحماية التي تعتقد النساء المشاركات أنه عنصر فعال في هذا الصدد، كما أنه يوفّر جوّاً من الخصوصية بين الزوج والزوجة والأبناء، وعدم اطلاع الغير على أسرار الحياة الزوجية، ممّا يفسح مجالاً أكبر للزوج والزوجة للابتعاد عمّا قد يسبب المشاكل للاستقرار الزوجي.

تطبيق الدين: رأت بعض النساء أن تطبيق الدين يعتبر شكلاً من أشكال الحماية للأسرة بشكل عام وللمرأة بشكل خاص. ورغم أنهن لم يوضحنّ كيفية تطبيق الدين، وأي مستوى من تطبيقاته يحميهنّ، إلا أنهن اكتفين بالقول إن الدين يحمي المرأة.

توعية المرأة: أي العمل على رفع مستوى وعي المرأة بحقوقها وواجباتها كذلك، والعمل على رفع مستواها الفكري من أجل مقدرتها على التعامل مع القضايا التي تواجهها في حياتها الخاصة والعامة. وهذا يتأتّى عن طريق التنشئة الاجتماعية السليمة وعدم التمييز بين الذكور والإناث، وعقد ورشات عمل لتشجيع تعليم الإناث، ودورات تدريبية. قالت إحدى السيدات: *"لو لعبنا دور كبير في توعية النساء وإرشادهن، وأن النساء فعلاً نوعيهن رايح يشكل إلهن نوع من الحماية، يعني وعي النساء بسلحهن وبوجههن لمين يتوجهوا للحصول على الحماية والإرشاد"* **(مشاركة من أريحا معنفة وغير متزوجة)**.

المؤسسات النسوية: أشارت بعض المشاركات إلى عدم امتلاكهنّ لمعرفة جيدة عن المؤسسات المختصة بحماية المرأة من كافة أشكال الظلم والتمييز ضدها أو حتى أماكن تواجد تلك المؤسسات. ورأى بعضهنّ أن هذه المؤسسات شكل من أشكال الحماية التي ينبغي على المرأة اللجوء إليه في بعض الظروف. وأشارت إحدى السيدات إلى ذلك بقولها: "*بفكّر إنه في مؤسسات بتكون معنية بحماية المرأة، تلجأ إليها المرأة لكي لا تصبح مشردة أو مش عارفة وين بدها تروح*" (مشاركة متزوجة غير معنفة من جنوب الضفة). وأشارت أخرى إلى ذلك بقولها: "*اليوم في مؤسسات وفي مراكز، يعني هم بجيبوها على أحيال*[12] *إنه العنف الجنسي والجسدي، فبحكوا أي إنسان بتعرّض لأشي زي هيك في مؤسسات وهي رقم الهاتف... وممكن المرأة تحمي حالها بالاتصال على المؤسسة هاي*" (**فتاة معنفة من وسط الضفة**).

يتضح ممّا تقدّم أنه ليس هناك شكل محدد لحماية المرأة الفلسطينية، وإنما تعددّت هذه الأشكال، وتنوعت باختلاف الرؤى والأولويات التي ترى كل حالة أنها أفضل من غيرها لحماية المرأة نفسها. وقد لاحظنا أنها انقسمت بين الاعتماد على العوامل الداخلية والخارجية، أو الاعتماد على النمطين معاً ليشكل كل منهما أو ليشكلا معاً أفضل شكل لحماية المرأة الفلسطينية من وجهة نظرهن. وقمنا بإيضاح أن هذه الرؤى وهذا الانقسام عائد إلى عوامل عدّة، لعل أبرزها: نوعية الخبرة التي مرّت بها كل حالة من جانب، ودرجة الوعي بأهمية كل عنصر من هذه العناصر من وجهة نظر النساء اللواتي شاركن في الدراسة، ومنحه الأفضلية والأولوية على غيره من العناصر الأخرى من جانب آخر.

12- القصد هو: على إذاعة أجيال

القسم الثالث: متى تلجا النساء لطلب الحماية؟

هذا الجزء من التقرير يتعرض لأهم ما توصلنا إليه من ردود النساء حتى تلجأ. هل تطلب الحماية من أول مرة تتعرض فيها للعنف؟ أم أن هناك درجات تحمل مختلفة؟ بناء على خبرتنا في مركز المرأة، فإن النساء يأتين عادة لطلب المساعدة بعد أن يستنزفن أعلى درجات التحمل، وبعد الوصول لمرحلة يستحيل فيها على المرأة المعنفّة الاستمرار أكثر في معايشة العنف.

ولاحظنا أنه لا يوجد ظرف محدد بعينه يدفع المرأة الفلسطينية لطلب الحماية، إلا أن ما يمكن قوله بشكل عام إن المرأة الفلسطينية لا تتجه غالباً لطلب الحماية إلا إذا تعرضت لضغط شديد وقاس يجعلها مضطرة لطلب الحماية سواء من جهات عائلية أو من جهات رسمية. وهذا عائد لعوامل موضوعية وذاتية كثيرة سيبرزها البحث في الفقرات اللاحقة. لكن ما نود تأكيده هنا أن خوف المرأة من زيادة حدّة العنف ضدها أو الخوف من نظرة المجتمع إليها هما اللذان يحولان دون طلبها للحماية في كثير من الحالات. ومع ذلك هناك مؤشرات على أن المرأة تلجأ لطلب الحماية ضمن ظروف أكثر من غيرها تبعاً لكل حالة، وهذا ما سنوضحه في الجزء التالي.

وقد عبرّت إجابات النساء المشاركات في البحث عن توافق كبير حول هذا المحور من الدراسة والخاص بمتى تلجأ النساء لطلب الحماية؟ (هذا بعكس التباين الكبير الذي لاحظناه في المحاور

الأخرى من إجابات النساء، سواءً ما تعلّق بمفهوم الحماية أو بالجهة التي تراها المرأة مناسبة لحماية المرأة أكثر من غيرها، وصولاً إلى المحاور الأخرى)، من حيث أن النساء لا يتوجهنّ لطلب الحماية إلا إذا فاق الموضوع طاقتهنّ ومقدرتهن على تحمل الضغط الواقع عليهنّ. وسواء اتفقن في الجهة التي تتوجّه إليها المرأة لطلب الحماية أو اختلفن، إلا أن هناك شبه اتفاق على أن المرأة الفلسطينية لا تلجأ لطلب الحماية إلا في الحالات القصوى والضرورية تبعاً لنتائج التحليل. والحقيقة أن لهذا البعد مؤشرات متعددة نشير لأهمها على النحو الآتي:

كثيراً ما تشعر المرأة أن توجهها لطلب الحماية يعني -فيما يعنيه- تعرضها للوم المجتمع، ونعتها بألقاب غالباً ما تكون ذات أبعاد أخلاقية مشككّة في أخلاق المرأة وأهلها، مما يعتبر أيضاً نوعاً إضافياً من أنواع العنف. وبالتالي، فإن المرأة الفلسطينية لا تتجه لطلب الحماية خوفاً من جلب السمعة السيئة لذاتها ولأهلها، خاصة إذا كان لديها أخوات غير متزوجات. ويظهر ذلك بشكل جلي عند ذكر الشرطة كملجأ لحماية المرأة، والآراء التي أبدتها بعض النساء تعزز هذه الدعوى.

ما زالت المرأة الفلسطينية تعتبر نفسها ضحية لغيرها، بمعنى أنها تتحمل الظلم والعنف الواقع عليها دونما شكوى في حالات كثيرة، معتبرة أنها خلقت لأبنائها ولخدمة زوجها، مما يحول دون توجهها لطلب الحماية، ويدفعها لتحمّل الممارسات ضدها والصبر عليها من أجل الأسرة والأطفال.

هناك عدم ثقة في القانون، من قبل بعض النساء خاصة اللواتي جربن التوجه إليه، وكانت لهن تجارب صعبة، وجهل به من قبل البعض الآخر، حيث تداخل البعدان (عدم الثقة بالقانون والجهل به) ليشكّلا عائقاً كبيراً يحول دون توجه المرأة لطلب الحماية القانونية، وهذا إما أن يكون نابعاً من الجهل بالقانون وقدرته على مساعدتها، وإما أن يكون نابعاً في حالات أخرى من ثقة المرأة بأن القانون يميز لصالح الرجل، وأن تنفيذه يستغرق وقتاً طويلاً في غالب الأحيان، ممّا يحول دون توجه المرأة الفلسطينية لطلب الحماية من الجهات القضائية.

تتوجه المرأة الفلسطينية لطلب الحماية في حالات كثيرة. وهناك بعض الظروف والعوامل التي تعتقد النساء أنها تحفزهنّ على التوجه لطلب الحماية أكثر من غيرها. ويجدر التنويه إلى أن هذه الظروف والعوامل تكون في غالبيتها ظروفاً قاسية أو عوامل قاهرة، بوصول العنف والقمع إلى مرحلة لا تطاق.

التعرض لأقسى أنواع العنف: تتوجّه المرأة الفلسطينية لطلب الحماية عندما تتعرض لأقسى أنواع العنف بشكل عام، والجسدي بشكل خاص. فهي لا تتوجه لطلب الحماية منذ المرة الاولى التي يقع عليها العنف وقوع العنف ضدها، من قبل أحد أفراد أسرتها أو من قبل زوجها، إلا إذا وصل العنف والتمييز ضدها أقصى درجاته. وقد أشارت إحدى النساء المشاركات في الدراسة إلى ذلك بقولها: "بعد ما توكل القتلة وتنضرب والعيلة تحط ضدها، والهادا كله ضدها وهو يظل يضرب فيها، بتروح بتوخد تقرير طبي وبتروح للشرطة مثلا..." **(مشاركة متزوجة معنفة من وسط الضفة).**

وأشارت أخرى قائلة: "في حال الظلم الفظيع اللي اتعرضت له... اللي صابها الجبال بتتحملوش" **(فتاة معنفة من شمال الضفة).** كما أدلت أخرى بدلوها في هذا المجال قائلة: "لما العنف بيزيد *عن حده، الواحد بزهق روحه وبطلع من الدار وحتى بتمنى الموت ولو قنبلة بتفجرها في زوجها الوحدة..."* **(مشاركة معنفة متزوجة من شمال الضفة).** والمشاركة التالية تؤكد أن المرأة الفلسطينية تلجأ لطلب الحماية في حالات أقل ما توصف به بأنها غير إنسانية، وخارجة عن قدرة التحمل البشرية. تقول هذه السيدة: "بنطلب الحماية بس ندخل مستشفى المجانين، في حالات كثيرة أنا بعرفها دخلوا المستشفى، يعني مثلا وحدة جوزها باع البيت وطردها برة... صار معها انفصام في الشخصية..." **(مشاركة معنفة من شمال الضفة).**

الحاجة المادية: يعيش المجتمع الفلسطيني في السنوات الأخيرة فترات اقتصادية صعبة وهذا ناتج –بشكل أساسي– عن الوضع السياسي الذي يحياه المجتمع الفلسطيني، وعن سياسات الإغلاق والحصار التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي على شعبنا منذ سنوات عديدة. وعليه يمكن القول إن هناك تراجعاً في معدل دخل الفرد، وارتفاعاً في معدلات البطالة، وارتفاعاً حاداً في الأسعار (غلاء المعيشة)، مما زاد معدلات الفقر، وعليه توجهت المرأة الفلسطينية في العديد من الحالات لطلب العون المادي من المؤسسات الحكومية والأهلية وغيرها للحصول على الدعم والحماية من أجل المقدرة على مواجهة صعوبات الحياة. فقد أشارت نتائج المجموعات البؤرية

إلى أن النساء المطلقات والأرامل هن من يلجأن لطلب الحماية والمساعدة أكثر من غيرهن. وقد أشارت إحدى الحالات إلى ذلك بقولها: "*حاجة مادية... مثلاً أية أرملة بحاجة لمساعدة كانت تروح على عدة مراكز تحميها مثل إنعاش الأسرة، أو مراكز الزكاة بعطوها كل شهر مبلغ من المال*" **(فتاة معنفة من وسط الضفة)**. وقالت أخرى: "الوضع المادي الصعب، في ستّات كثير بطلبوا الحماية مشان المصاري، مثلاً جوزها بشتغلش وعاطل عن العمل، فبتروح لبعض المؤسسات عشان يعطوها مصاري" (مشاركة متزوجة ومعنفة من شمال الضفة).

عندما تفقد المرأة حقها في الميراث: تشير نتائج المجموعات البؤرية التي أُجريت مع النساء إلى أن المرأة الفلسطينية ما زالت تواجه إشكالية حرمانها من الميراث، وهذا يحمل أبعاداً عدّة سنشير إلى بعضها باقتضاب:

وتحمل ثقافة المجتمع الفلسطيني في بعض فئاته قناعات بوجوب ألا يخرج الميراث من العائلة، وأنه يتوجب ألاّ يذهب "للغرباء" باعتبار زوج المرأة غريباً عن العائلة أو من خارج إطارها. وعليه تدفع المرأة ثمن تلك الثقافة بصفتها الحلقة الأضعف في المجتمع الفلسطيني.

رغم كل ما تقدم، إلا أن نتائج المجموعات البؤرية مع النساء اللواتي شاركن في الدراسة تشير إلى أن المرأة الفلسطينية في بعض شرائح المجتمع تتجه إلى المطالبة بحقها في الميراث، حيث تتجه بعض النساء للقانون طلباً للحماية والمساعدة في حل هذه الإشكالية. وهنا نورد ما أشارت إليه إحدى النساء لدى سؤالها: متى تلجأ المرأة لطلب الحماية؟ بقولها: "*الميراث، في حدا بيوكل حقها في الميراث... في بعض الأخوة بيعطوش البنت حقها بالتراضي، فبتروح للقانون يجيب إلها حقها...*" **(مشاركة متزوجة معنفة من وسط الضفة)**. وقالت أخرى: "الميراث، بتصير كثير، مش بس خوات، أخوة كمان، إشي بوخذ أكثر من إشي..." (مشاركة متزوجة معنفة من شمال الضفة).

في حالات الاعتداءات الجنسية والاغتصاب: تتعرض المرأة الفلسطينية لأنواع من العنف المادي والمعنوي، تصل في بعض الحالات لأقسى أنواع العنف وأبشعها ألا وهو الاغتصاب والاعتداء الجنسي، مما يضطرها لطلب الحماية من بعض الجهات العشائرية والمؤسسية. وقبل الحديث عن هذا الجانب، لا بد من الإشارة إلى نقاط ذات صلة بالموضوع، تم استخلاصها من نتائج المجموعات البؤرية والمقابلات التي أجريت مع النساء اللواتي شاركن في الدراسة. وبما أنها من الأهمية بمكان، فقد كان لا بد من إيضاح بعضها.

فنتائج المجموعات البؤرية والمقابلات المعمقة مع النساء المشاركات تدلّل على وجود عنف جنسي يمارس ضد المرأة في بعض شرائح المجتمع الفلسطيني، بغض النظر عن نوع هذا العنف واختلافه من حالة لأخرى. ويظهر ذلك من إشارة بعض النساء إلى أن المرأة الفلسطينية تتجه لطلب الحماية إذا مورسَ ضدها عنف جنسي. وبغض النظر عما إذا كان هذا الاستنتاج جاء من خبرة مباشرة تعرضت لها النساء ولم يبحن بذلك، أم جاء نتيجة ما سمعنه من هنا أو هناك، فما يهمنا مدلول الإشارة في حدّ ذاته. كما أن فعل العنف الجنسي يعتبر من المحرمات ذات

الحساسية الشديدة، وخاصة عندما تتعرض له الفتاة وتصل أخباره إلى المجتمع، مما يضطر المرأة للتوجه إلى إحدى الجهات طلباً للحل والحماية. والجدير بالذكر أن أبرز الحلول التي تتم في هذا الصدد تتجه إلى تزويج الفتاة من الرجل القائم بفعل الاغتصاب بغض النظر عن فعل الإجرام الذي قام به هذا الشخص، وبغض النظر عن نفسية الفتاة.

كما أن فعل العنف الجنسي يعتبر من الموضوعات المسكوت عنها في المجتمع الفلسطيني بشكل عام. فالغالبية العظمى من الحالات التي يتم فيها عنف جنسي ضد المرأة يتم السكوت عنها وللمة الموضوع في أضيق نطاق خوفاً من عوامل كثيرة لا يتسع المجال للخوض فيها هنا. ولا ننسى أيضاً مسألة العنف الجنسي ضد الفتاة والمرأة الفلسطينية داخل العائلة، وهي من الموضوعات التي حظيت باهتمام ملحوظ مؤخراً من المؤسسات التي تعمل على قضايا النساء، خاصة التي تقدم الخدمة والإرشاد مثل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. وهذا يدل على أنه بدأ ظهور لهذه الإشكالية في المجتمع الفلسطيني.

الكثير من حالات العنف الجنسي والتحرشات الجنسية التي تتعرض لها المرأة الفلسطينية، سواءً في المجال الخاص أو العام، يتم التغاضي عنها أو معالجتها بالصمت خوفاً من "الفضيحة" التي تلحق بالفتاة أو بعائلتها في مجتمع تسود فيه ثقافة "القيل والقال". وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن المرأة الفلسطينية المتزوجة ما زالت تتعامل مع العنف الجنسي الذي يُمارس من قبل الزوج بأنه ليس فعلاً عنيفاً بل باعتباره من الحقوق الزوجية، ولا يجوز للمرأة أن ترفضه أو أن تعتبره من السلوكيات العنيفة التي تمس بروح المرأة وجسدها.

أحياناً تلجأ المرأة الفلسطينية لطلب الحماية إذا تعرضت لعنف أو تحرش جنسي. وهذا ما أشارت إليه إحدى المشاركات بقولها: "*لا بتتعرض لتحرش الجنسي وهاي أهم شيء، بتضطر إنها تحكي لحدا يحميها، لأنه هي من نفسها مش راح تقدر تتصرف، بدها حماية من حدا يتصرف معها...*" **(فتاة معنفة غير متزوجة من جنوب الضفة)**. وأشارت أخرى: "*لما أهلها يجوزوها غصب عنها أو حصل اعتداء جنسي...*" **(مشاركة معنفة غير متزوجة من جنوب الضفة)**.

أبرزت نتائج المجموعات البؤرية والمقابلات التي أجريت مع النساء أن هناك ظروفاً عدّة تضطر المرأة فيها لطلب الحماية. وسنذكر بعضها دون إسهاب على النحو الآتي:

عندما تتعرض المرأة لمشاكل مع الزوج أو الأهل.
عند فقدان الأمان الداخلي سواءً من الأهل أو الزوج.
عندما تفقد كل الوسائل/ تفقد السيطرة وتصل إلى طريق مسدود. "لما توصل الشغلة لليأس وفش أمل، ولما تصل لليأس بتضطر تطلب العون من حدا" **(فتاة غير معنفة من أريحا)**.
عندما تشعر بالخوف/ عندما تتعرض للتهديد. قالت إحدى المشاركات: "إيمتا بدوّر على الحماية... لمّا بخاف... يعني بكون خايفة من شغلة وبدّي حدا يحميني منها، إنه الحماية مش موجودة في ذاتي بدوّر إنه حدا يحمي لي إياها، وإذا خايفة من شغلة تصير ومش عارفة أحمي حالي، فلما أخاف بدوّر عالحماية" **(فتاة معنفة من أريحا)**.

عند الإكراه على الزواج، وقد أشارت إحدى السيدات إلى ذلك بقولها: "لّما تكون مغصوبة على حدا بدهاش إياه" (مشاركة متزوجة معنفة من وسط الضفة).
عند الطلاق، تلجأ المرأة الفلسطينية لطلب الحماية إذا وقع الطلاق والانفصال التام بين الزوجين، وخاصة عندما لا يكون لها معيل وعندها أطفال، ممّا يضطرها لطلب الحماية لتأمين متطلبات الحياة لها ولأبنائها.

ويتضح من تحليل ونقاش نتائج المجموعات البؤرية والمقابلات التي أجريت مع النساء المشاركات في الدراسة أن المرأة الفلسطينية تلجأ لطلب الحماية في العديد من الظروف التي تجد نفسها فيها مضطرة لذلك. وقد بينت المشاركات أن المرأة تلجأ لطلب الحماية عندما تقع عليها أقسى أنواع العنف والتمييز سواءً في الأسرة أو المجتمع، وأن طلب الحماية قد يكون من الام، الأب، الصديقات، أو الأهل، أو وجهاء الحمولة، أو المؤسسات الرسمية أو المنظمات الأهلية.

القسم الرابع: الاعتبارات التي تمنع النساء من طلب الحماية

هذا الجزء يضع بين أيدينا أهم الاعتبارات التي تمنع المرأة الفلسطينية التي تعاني من العنف من طلب الحماية من جهات عائلية أو خارجية. ولاحظنا أنه وبسبب اختلاف الظروف التي تحياها كل حالة، فقد تنوعت إجابات كل حالة ورؤاها فيما يتعلق بالاعتبارات، ومدى أولوية كل اعتبار عند تحديد أهم الاعتبارات الموضوعية والذاتية التي تحول دون طلب المرأة للحماية. ورغم ذلك استطعنا إدراك أن الاعتبارات الاجتماعية، والتي يقف على رأسها الخوف من النتائج السلبية، والخوف من كلام الناس، وقد أظهرت النتائج كذلك أن المرأة الفلسطينية تضع في حالات كثيرة مصير أبنائها وسمعة عائلتها على رأس الأولويات التي تحول دون طلبها للحماية، وهذا ما سنوضحه في الفقرات الآتية بتفصيل أكثر.

هناك اعتبارات كثيرة تضعها النساء أمام أعينهن قبل أن يقررن طلب الحماية. ورغم وجود نساء يضعن الاعتبارات أمامهنّ مدة أقل من غيرهن، إلا أن الغالبية تضع بعض الاعتبارات وتفكر فيها قبل التوجه لطلب الحماية. وكان من الممكن تقسيم الاعتبارات التي وضعتها النساء إلى قسمين: القسم الأول له علاقة بالموانع والعوائق الداخلية، والقسم الثاني ذو علاقة بالموانع الخارجية. لكن وإذا ما نظرنا جيداً وتأملنا فسنخرج باستنتاج مفاده أن جميع هذه الاعتبارات يجب أن تصنف كاعتبارات خارجية، هذا إذا ما اتفقنا على أن المرأة التي تعيش حياة معنفة، في ظل قوانين لا تحميها من العنف من جهة، وتعطي الحقوق لمن يعنفها من جهة أخرى، فإننا لا نبالغ حينما نقول إن هذه المرأة لا تملك الخيار الحر، ولا تستطيع أن تختار البقاء في ظل حياة تعنيف أو ترك هذه الحياة لأسباب ذات علاقة بالبيئة الخارجية، أي المجتمع، والقانون، والأهل، ومصلحة أولادها، وغيرها من الأسباب.

«إن كثيراً مما يسمى بالعوائق الداخلية لدى لنساء هي في الحقيقة ناتجة عن بنية يقع في صميمها إخضاع المرأة. ويؤدي شمول هذا الإخضاع إلى جعلها صعبة التحديد، وكذلك مركزية التأثير في فقدان حرية المرأة ضمن المجتمع الذي يهيمن عليه الذكور، وفي مجتمع يعتبر العنف المنزلي ظاهرة مرضية فردية لرجل وامرأة خاصّين، وفي الوقت نفسه يتساهل إزاء العنف ضد المرأة بجعل موارد النساء المضروبات من أولويات التمويل الدنيا». **(هرشمان، نانسي. 2003).**

يتصور البعض للوهلة الأولى أن النساء يقررن بمحض إرادتهن عدم اللجوء لطلب الحماية، أو بسبب «جهلهن»، وكأن المرأة التي تعيش في ظل العنف الأسري لا تملك القدرة على الإدراك بأن الحياة التي تعيشها ليست حياة طبيعية. لذا نميل للاعتقاد أن الأسباب، أو الموانع، أو الاعتبارات التي تضعها المرأة أمامها وتفكر فيها، قبل طلب الحماية، وقبل أن تخرج من دائرة العنف الأسري هي جميعها خارجية. قد يتبيّن وكأن بعض هذه الاعتبارات اعتبارات داخلية للوهلة الأولى، ونبقى نتعامل معها هكذا إذا ما أمعنا النظر في حرية المرأة المعنفة على اتخاذ القرارات الحرة.

بناءً عليه، فعلينا، قبل أن نصف ونصنّف أي اعتبار من الاعتبارات التي تتخذها المرأة والفتاة

المعنفة، أن تتساءل عن الخيارات التي أمامها، والتي تشكل لها فرصاً يمكنها الإفادة منها. ولدى التدقيق في الاعتبارات التي وضعتها النساء اللواتي شاركن في المجموعات البؤرية، نجد أنها اتسمت بإحساسهن بالخوف من عدة قضايا وعلى أكثر من مستوى، منها الخوف من المجتمع، حيث تتشارك جميع النساء فيه وقد عبرت بعض المشاركات عن ذلك بقولهن: «أول إشي بنفكر فيه هو رد فعل الناس»، «الوحدة فينا تحسب حساب لكلام الناس»، «*المرأة بتفكر الإشي الأخير سمعتها بين الناس*»، «المجتمع دايماً بحط الحق على المرأة» **(نساء متزوجات مُعنفات من جنوب الضفة).**

وكما تقول نانسي هرشمان (2003)، فإن مجتمعاً «تعجز فيه الأعمال غير الفعالة للشرطة والمحاكم، والأقارب، والأصدقاء باستمرار عن مساعدة المرأة المضروبة وحمايتها، في مجتمع كهذا تكون مشاعر الإحساس بالعيب، والإثم، وهوان القيمة والاستحقاق، استجابات متوقعة. بيد أن مصادرها ليست داخلية تماماً». (هرشمان، نانسي. 2003)، ويبقى على المرأة إيجاد طرقها وأساليبها الخاصة للتعايش مع الوضع بطريقتها الخاصة. ورغم أن هناك اختلافاً ما بين امرأة وأخرى في مجال القدرة على اتخاذ القرار الحر، وفي وجود الخيارات المختلفة التي تسمح لها باختيار ما يتلاءم ووضعها، إلا أنه وكما يقول رجا بهلول: «صحيح أن دائرة الاختيار الحر للمرأة تضيق أو تتسع اعتماداً على الظروف الفردية، وقد تختلف من مجتمع لمجتمع، أو من فترة لأخرى، إلا أن من الصحيح أيضاً القول بشكل عام إن المرأة ليست "سيدة حياتها"» (بهلول، 1998، ص. 61)[13].

كما يوجد مستوى أو نوع آخر من الخوف وهو الخوف من الطلاق بالنسبة للنساء المتزوجات، حيث أن الخوف من الطلاق مرتبط بالخوف من عدم القدرة على الإنفاق على حالها وعلى أطفالها، ومرتبط بالخوف من رفض أهلها لها ولأطفالها، ومرتبط أيضاً بالخوف من عدم رضا أهلها عن الطلاق ولو كان زوجها هو من طلقها، حتى وإن كان سبب الطلاق هو طلب الحماية من العنف، ومرتبط أيضاً بخوفها من أن تصبح منتمية إلى مجموعة منبوذة مجتمعياً وهي «مجتمع المطلقات».

وهنا لا بد من السؤال الذي يدور حول مكانة المرأة في المجتمع، وبالتحديد حول لماذا هذه المكانة؟ وكيف تؤثر هذه المكانة على علاقة المرأة بالمجتمع؟ وبقراراتها؟ وبنظرتها لذاتها؟ هذا ضروري في سياق هذه الدراسة لنفهم نظرة المرأة وخوفها من المجتمع كما بينت لنا النساء المشاركات في هذه الدراسة. ونورد هنا ما يقوله حليم بركات (1982) في هذا الصدد، حيث أنه يعتبر أن «مكانة المرأة العربية الدونية هي نتيجة مباشرة للنظام السائد، ونوعية البنى الاجتماعية وطبيعة توزيع العمل، ومدى المشاركة في عمليات الإنتاج» (بركات 1982، ص. 53). إذاً -وكما قلنا سابقاً- فإنه من الصعب جداً بل من المستحيل أن تتم حماية المرأة دون أخذ نوعية البنى الاجتماعية كأساس لتغيير أوضاعها.

وهناك قضية أخرى قد لا تتشارك فيها النساء جميعهنّ بل الأمهات فقط، وهي قضية الأطفال، حيث يتم التعامل مع هذه القضية بدرجة عالية من الأهمية من قبلهن والخوف في الوقت

13- بهلول رجا. المرأة وأسس الديمقراطية في الفكر النسوي اللبرالي. مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. رام الله 1998.

ذاته. «*بخاف من تحطيم الأولاد*» **(مشاركة من جنوب الضفة متزوجة ومُعنفة)**. «المرأة فينا بتخاف على أولادها يضيعوا» (مشاركة من جنوب الضفة متزوجة ومُعنفة). ومن جهة أخرى، يزيد الأطفال قيمة المرأة في المجتمع كما أوضحت إحدى المشاركات، وهي غير متزوجة: «*المرأة غير المتزوجة حتى لو كانت متعلمة، يضعها المجتمع أقل مرتبة من المرأة التي لها أطفال حتى ولو كانت غير متعلمة*» **(فتاة من وسط الضفة)**. فتقييم المشاركات يرى أن المجتمع يضع أهمية وقيمة أعلى للأطفال من التعليم.

ومن الممكن أن ترى المرأة في طلبها للحماية مجازفة لبقائها في بيتها، أو في المكان الذي تعيش فيه. ففي الوقت الذي يعتبر طلب المرأة الحماية حلاً لمشكلتها، يعتبره الطرف الآخر بداية المشكلة. فالعنف ليس مشكلة للطرف الذي يعنّف طالما بقي داخل نطاق البيت.

وثمّة قضية أخرى لا تشترك فيها إلا النساء والفتيات اللواتي يتعرضن للعنف –وهي مسألة عبرنّ عنها بوضوح- وهي الخوف من زيادة حدة العنف كمّاً ونوعاً ضدهن. فمن يتم تعنيفهنّ لا يبادرن غالباً لفضح الأمر خارج مجال الأسرة ليبقى طي الكتمان. وإذا قررت المرأة إخراج مسألة العنف خارج الإطار الضيق للأسرة ولم تجد الحماية المطلوبة والتي تعفيها من الاستمرار في حياة عنيفة، فهي مرشحة لزيادة العنف ضدها.

هنا نعود مرة أخرى إلى مسألة الخيارات الحرة التي تمتلكها المرأة المعنفة. فما هي الخيارات الموجودة داخل مجتمع يجرم أصلاً الضحية و«*يلومها في حال أخرجت أسرار البيت لبرة*» «***أسرار البيت مش لازم تطلع حسب العادات والتقاليد، أو «بخاف يوخذوا موقف ويقولوا إنها فاشلة في حياتها***». وكلما كان المجتمع محافظاً أكثر على نظام اضطهاد مكتمل ومتكامل ومتوافق وفعال، تقل قدرة ضحاياه على إدراك الأمر.

هناك اعتبار آخر وهو عدم ثقة المرأة بأنها ستحصل على الحماية إذا ما قررت طلبها. فقد كانت هناك عبارات ترددت أكثر من مرة من المشاركات، مثل: «الوحدة بتفكر إنه إذا بدو يتغير وضعها وتحصل على الحماية»(مشاركة معنفة من وسط الضفة).

وفي الوقت ذاته، نجد أصواتاً مختلفة تقول إنها لا تضع أي اعتبار إذا ما قررت طلب الحماية، كما أنها تعتبر «*السكوت على العنف مصيبة فوق مصيبة*» **(مشاركة متزوجة مُعنفة من وسط الضفة)** على حد تعبير إحدى المشاركات. وتعتبر هذه الأصوات –وإن كانت أقل من الأولى- أن المهم هو راحة المرأة: «*لأني إذا سكتت مرة بدي أسكت طول العمر، وبصير عندي ضغط، والضغط بولّد الانفجار، والمشكلة الصغيرة بتصير كبيرة*» **(مشاركة متزوجة غير معنفة من وسط الضفة)**. إذاً هناك أصوات تعتقد أن لا اعتبارات تحول دون طلب الحماية، وأن ممارسته نوع من الوقاية، وهذه الأصوات تدل على أنها تملك الخيار، وأنها قادرة على اتخاذ قرار حر، بعكس المجموع الأكبر والذي تعتقد عضواته أنهنّ لا يملكن الخيار. والسؤال هنا: ما هي شروط أو عناصر وجود الخيار؟ وما الذي يجعل الخيارات في متناول يد المرأة؟ هل هو تعليمها؟ أم

أسرتها؟ أم شخصيتها؟ أم تربيتها؟ وعلى أية حال، ستكون لأي قرار تتخذه المرأة تبعات وردود فعل ممن حولها، ولكن هذه المجموعة التي لا تضع الاعتبارات تكون لديها جاهزية أعلى لمواجهة نتائج قرارها من المجموعة التي تضع الاعتبارات.

ونتساءل هنا مرة أخرى عن علاقة الخيارات مع الحرية والحرية مع الخيارات، أي أن توافر خيارات للمرأة يعني أن هناك مسافة معينة من الحرية، وحرية الاختيار. ووجود الخيارات يعني وجود الإمكانيات والتصورات المختلفة لحل مشكلة العنف، مما يؤدي لوضع حلول بديلة عن قبول العنف كحل .

القسم الخامس: الجهة التي تتوجه إليها المرأة لطلب الحماية

تتنوع الجهات التي تلجأ إليها المرأة الفلسطينية المعنفة طلباً لحمايتها ورفع العنف الواقع عليها من حالة لأخرى. فبعض الحالات ترى أن الجهات العائلية هي الأكثر نجاعة عندما تضطرها الظروف لطلب الحماية، أي أن هذه الفئة تعتقد أن الأهل هم الأحق بحماية المرأة، وأن الأهل والأقرباء هم الملجأ الأول والأخير للمرأة لطلب الحماية. بينما اعتبرت حالات أخرى أن الأهل هم جزء من الظلم والعنف الواقع عليهنّ لسبب أو لآخر، وبذا فإن الجهات الخارجية -سواء أكانت رسمية أم غيرها- هي الأكثر فاعلية ومقدرة على حماية المرأة.

ونرى أن هذا الاختلاف نابع من اختلاف الخبرات التي تحياها كل حالة، وبالتالي تأتي المواقف لتعكس قناعة كل حالة حيال الجهة الأنسب لتوفير الحماية للمرأة. وما يثير الاستغراب وملاحظتنا وجود شبه إجماع بين النساء على أن الجهات الرسمية الفلسطينية -وخاصة الشرطة- هي الجهات الأقل ثقة لدى المرأة الفلسطينية كجهة يتم اللجوء إليها لطلب الحماية، وهذه النقطة وغيرها من النقاط سنوضحها بشكل أكثر تفصيلاً في الفقرات الآتية.

فرغم إشارة العديد من النساء إلى أن المرأة الفلسطينية تفضل الصمت على البوح والشكوى بما تتعرض له من ظلم وعنف في حياتها اليومية من المجتمع وأفراده، لاعتقادها أن الصمت هو السبيل الوحيد لحمايتها في ظل ثقافة المجتمع الذكرية، ولإيمانها بأن صمتها يحقق مصالح لأفراد أسرتها وأبنائها إن لم يحقق لها ذلك، ولقناعتها بأن المجتمع ومؤسساته لن يحققوا لها ما تصبو إليه ولن يرفعوا الظلم عنها، بل بالعكس قد يزداد حدة، نقول –ورغم كل ما تقدم- إلا أن المرأة كثيراً ما تضطرها الظروف عامة، وحدّة العنف خاصة، إلى اللجوء لإحدى الجهات لطلب العون والمساعدة في تخفيف حدّة العنف الواقع عليها. ويأتي هذا بعد استنفادها كل السبل والوسائل الذاتية من صبر وتحمل وصمت في سبيل تجنب ما تتعرض له من ظلم واضطهاد.

ورغم ما تقدم إلا أن تحليل المجموعات البؤرية والمقابلات التي أُجريت مع النساء اللواتي شاركن في الدراسة يشير بوضوح إلى عدم وجود ملجأ واحد أو جهة بعينها تختارها النساء لطلب الحماية. وهذا منطقي إلى حد بعيد، إذ تحيط بكل حالة مجموعة اعتبارات وظروف تجعل طلب الحماية من هذه الجهة أو تلك أقرب للمنطق والمعقول، بل –وفي مرات عديدة– ما يمكن أن نطلق عليه «في متناول اليد أو المقدور عليه». وعليه سنذكر، بلا تفصيل، بعض النقاط العامة التي تؤثر في طلب الحماية من هذه الجهة أو تلك أو تجعلها أقرب من غيرها من المؤسسات أو الجهات العائلية.

تختلف ظروف كل حالة من حيث نوعية الظلم وشدة العنف الواقع على المرأة. فهناك حالات يكون فيها الأخ، أو الأب، أو الزوج، أو أحد أفراد الأسرة الآخرين هو المتسبب في العنف أو الضغط الواقع على المرأة أو الفتاة، مما يجعل توجهها لطلب الحماية من جهات خارجية كالشرطة أو إحدى المؤسسات النسوية شيئاً مستبعداً إلا ما ندر، وبعد أن يكون العنف فاق طاقة تحملها.

وفي أغلب هذه الحالات، تلجأ المرأة لطلب الحماية من أحد كبار العائلة أو الصديقات أو الجارات ذوات الثقة.

تحول اعتبارات ثقافية عديدة دون توجّه المرأة لطلب الحماية من جهات رسمية، واللجوء لجهات "داخلية" غالباً، خوفاً من اعتبارات قد تمس بسمعتها وسمعة عائلتها. ومن هنا نرى أن هذه الاعتبارات تحدد نوعية الجهة التي تلجأ إليها المرأة.

ولا تتجه النساء الفلسطينيات المحتاجات للحماية لمركز الشرطة الفلسطينية، كأولوية، لعوامل مختلفة قد يكون من أهمها فقدان الثقة في هذه الأجهزة، والخوف على سمعة المرأة وسمعة أبنائها، خاصة الإناث. وغالباً ما يكون اللجوء للشرطة بسبب قسوة العنف وفقدان الأمل في حلول "داخلية".

وتلجأ المرأة الفلسطينية للقانون والمحاكم في حالات الخلاف على الأرض مع الأهل، وحالات الطلاق طلباً للنفقة أو لحضانة الأبناء، أكثر من غيرها من القضايا، فلجوء المرأة الفلسطينية للقضاء طلباً للحماية نادراً ما يتم وغالباً ما يقترن بقضايا محددة.

التوجه إلى الله واللجوء إليه، وأن الله هو خير من يتوجه إليه الشخص المصاب، فإن المرأة الفلسطينية تتجه إلى الله طلباً للحماية والتعويض.

على المستوى العائلي، فإن الأم هي الملجأ الأكثر أماناً والأكثر طلباً للحماية في حال تعرض الفتاة الفلسطينية لعنف أو ضغط من داخل العائلة. فنادراً ما تطلب المرأة الحماية من أفراد الأسرة الذكور، في حين أن الأم، تليها الأخت الكبرى، فالصديقات، هن الملجأ الأساسي للمرأة. وهذا يدلل على علاقات النساء الإناث فيما بينهن في مثل هذه الحالات، دون إغفال ما قالته المشاركات في حالات أخرى من أن الأب والأخ يوفران الحماية، دون التحديد بأنهنّ يلجأن إليهم لطلب الحماية.

سنستعرض في الفقرات الآتية أهم الجهات التي تتوجه إليها المرأة الفلسطينية في حال اضطرتها الظروف لطلب الحماية، وسنعرض هذه الجهات بفصل مقصود، من حيث الجهة أكانت "عائلية" غير رسمية أم جهات رسمية. وهذه التقسيمة ليست اعتباطية بل مبنيّة على أساس نتائج المجموعات البؤرية التي أجريت مع النساء اللواتي شاركن في الدراسة. فمن خلال ملاحظة النتائج، اتضح أن المرأة الفلسطينية -بشكل عام- تلجأ إما للأهل والأصدقاء من جانب، أو إلى إحدى المؤسسات الرسمية كالشرطة أو القضاء أو المؤسسات النسوية من جانب آخر. هذا لا يعني إطلاقاً أن المرأة الفلسطينية لا تتوجه لأكثر من جهة في بعض الحالات (عائلية ورسمية)، بل قد تضطرها الظروف أحياناً لطلب الحماية من جهات متعددة في الوقت ذاته في بعض الحالات. وعليه سنتطرق لهذه الجهات بشيء من التفصيل على النحو الآتي:

الجهات العائلية والقرابة

غالباً ما تتجه المرأة الفلسطينية لطلب الحماية من أقرب الناس إليها مثل الأب، والأم، والصديقات وحتى الجارات، لسببين أولهما شعورها أن هؤلاء هم الأكثر إحساساً من غيرهم بمشكلتها، وبالتالي الأقدر والأكثر رغبةً في حل مشكلتها من غيرهم، وثانيهما رغبتها في عدم خروج المشكلة إلى العالم الخارجي، خوفاً من عدد من الاعتبارات التي تم تفصيلها في فصل سابق من هذه الدراسة. ويمكن إجمال هذه الفئات كما يأتي:

الأم، والأب: تشعر المرأة الفلسطينية بأنها جزء من كيان الأسرة التي تنتمي إليها بشكل عام وللأب والأم بشكل خاص في حال تعرضها لعنف أو ضغط خارجي, وبناءً عليه، تتجه لطلب الحماية منهما بشكل خاص. وفي الحالات التي يكون فيها الأب غائباً لسبب ما، تلجأ المرأة لطلبها من الأخ الكبير بشكل خاص. *وهذا يعود في جانب مهم منه إلى طبيعة التركيبة الثقافية للمجتمع الفلسطيني والتي تلقي "بالمسؤولية" بكافة أبعادها على عاتق الوالدين في تربية الأبناء، ورعايتهم...الخ، وخاصة الإناث في حال حصول أي نوع من المشاكل مع المرأة، وبشكل أكثر خصوصية مع الزوج في حال كانت المرأة متزوجة. أشارت إحدى المشاركات إلى ذلك بقولها: "أولا بتحكي الوحدة لأمها، ومن ثم لأبوها، بتمشي من الأقرب للأقرب... للأم للأخت والأب..."* **(مشاركة متزوجة معنفة من وسط الضفة).** *فيما قالت أخرى: "بروح لأمي... لأنها هادية وطويلة البال... وبتفهم علي وبتحس فيه..."* **(مشاركة متزوجة معنفة من وسط الضفة).** وقد أوضحت إحدى السيدات أهمية الأهل وسبب لجوء المرأة إليهم وتفضيلها إياهم على الجهات الأخرى قائلة: "أول شيء بترجع لأهلها.. لأنهم زي ما بيقولوا من عائلتها، من نفس ضلعها، وأقدر شيء على حمايتها وحفظ أسرارها..." **(فتاة معنفة من شمال الضفة).**

الأخت الكبرى: تلجأ المرأة الفلسطينية في حالات كثيرة للأخت الكبرى طلبا للحماية أو المشورة أو التفكير والتخطيط لتجاوز مشكلة أو موقف. وهذا مرتبط ببعد تربوي ونفسي عميق مزروع في كيان الأنثى الفلسطينية بأن الأخت -وخاصة الكبرى- ملجأ آمن في كثير من الأحيان للمشورة وربما حمايتها. وهذا النهج مقترن بإدراك الفتاة أن للأخت الكبرى من التجربة والخبرة ما يعينها على حل مشكلتها. فالفتاة الطالبة للمشورة تدرك أن الأخت الكبرى أحرص من غيرها على حفظ أسرارها بشكل جيد، لا سيمّا في ظل بعد الفتاة الفلسطينية عن الرجل، وخاصة الأخوة في العائلة كما فصلنا ذلك في فصل سابق من هذه الدراسة. وأشارت إحداهن بقولها: *"بروح لأختي الكبيرة، بحسها زي أمي، وعندها خبرة وتجربة كبيرة وبتناقشني بالعقل..."* **(فتاة معنفة غير متزوجة من شمال الضفة).**

ورغم إدراك المرأة –بشكل عام– أن الأخت لا تحمل حلولاً لمشكلتها في كثير من الأحيان، إلا أنها تعتبر التوجه للأخت الكبرى نوعاً من الحماية النفسية ويشكل ارتياحاً نفسياً لها. أشارت إحداهن إلى ذلك بقولها: *"أنا بلجأ لأختي الكبيرة وبحاول أفضفض اللي بقلبي... هيك أنا بحمي نفسي من أشياء مجهولة، يعني لو بدي أضل حاطة بقلبي يمكن انجلط.. فأنا بحمي نفسي*

بالطريقة هادي بروح لأختي بشكيلها همي، وبحس نفسي ارتحت كثير" **(مشاركة متزوجة معنفة من جنوب الضفة).**

الصديقات: يمكن إدراج فئة الصديقات ضمن الجهات "العائلية" التي تطلب المرأة حمايتها في حال احتاجتها، ويمكن إدراج هذا النوع من الحماية أو الطلب في باب الحماية النفسية أو رفع المعنويات. فكثيراً ما تشكل الصديقة في عالم المرأة الفلسطينية ملاذاً آمناً لما يمكن تسميته "الفضفضة" أو طلب المشورة. ولهذا بعد نفسي في بعض الحالات حيث يؤدي أحياناً إلى الراحة النفسية التي تفقدها المرأة، وخاصة المعنفة. كما يمكن أن يقود المرأة إلى التوجه لتحديد الجهات الممكن التوجه إليها طلباً للحماية بعد أخذها التشجيع والدعم النفسي من الصديقة. وقد صرحت إحدى المشاركات في هذا *الصدد قائلة: "بالنسبة إلي.. بروح لصاحباتي لأني بحس إنهن بعطني حلول إيجابية وبفهمن علي..."* **(فتاة غير معنفة وغير متزوجة من شمال الضفة).** فيما بينت أخرى أن الصديقات هن الملجأ الأول الذي تسعى إليه المرأة عند شعورها بأنها بحاجة إلى شخص يسمعها، فقالت: الصاحبات...أنا بشوف إنه الصاحبة هي أحسن إشي للمرأة أنها تتوجه إليه وتطلب مساعدتها، وإذا ما قدرت تحل المشكلة على الأقل بتسمعك بنفس وبتحاول ترشدك، بتناقشه يعني..." (فتاة غير متزوجة معنفة من وسط الضفة).

كبير العائلة أو الحمولة: ويندرج تحت هذه الفئة أيضاً "وجهاء الإصلاح". بما أن المجتمع الفلسطيني يعتبر مجتمعاً متمركزاً حول العائلة بمفهومها التقليدي وخاصة في الريف، وبما أن لكل عائلة وجيهاً أو كبيراً يمثلها في العالم الخارجي بكل أبعاده، فإن من الطبيعي في حالات كثيرة أن تتجه المرأة لهذا الوجيه أو الكبير طلباً لحمايتها مما تعاني منه. قالت إحدى المشاركات: *"... ممكن لكبير العيلة تاعتها....عشان بجد كلمتهم مسموعة على الكل."* **(فتاة معنفة من وسط الضفة).** *وبينت أخرى أهمية كبير العائلة في حل كثير من المشاكل التي تواجه المرأة قائلة: "وفي كل عيلة كبير كلمته مسموعة، والمرأة بتروح عليهم عشان عندهم خبرة وفي مرات كثيرة بسمعوها وبنصفوها..."* **(مشاركة متزوجة معنفة من جنوب الضفة).**

الجهات الرسمية

رغم أهمية العائلة والجيران والصديقات كجهات تلجأ إليها المرأة الفلسطينية (وهو ما أطلقنا عليه الجهات العائلية والقرابية)، إلا أن هناك جهات خارج نطاق العائلة والقرابة تلجأ إليها المرأة أحياناً، وسنطلق عليها "الجهات الرسمية"، وسنعرض لأهمها فيما يأتي:

المحاكم: رغم أن لجوء المرأة إلى القضاء طلباً لحقوقها أو سعياً لرفع الظلم الواقع عليها يعتبر من العيب في ثقافة المجتمع الفلسطيني بشكل عام، إلا أن الظروف وقسوة الوضع الذي تتعرض له المرأة قد تضطرها للجوء للقضاء من أجل حمايتها. وقد دلّت نتائج المجموعات البؤرية والمقابلات التي أجريت مع النساء اللواتي شاركن في الدراسة أن المرأة تلجأ لهذه الجهة في حالات بعينها أكثر من غيرها، وهي:

الطلاق: لا يوجد ما يدلل على وجود ثقافة طلب الطلاق من قبل المرأة الفلسطينية بواسطة المحاكم، ولكن ما يحصل بعد نشوب الخلاف وتفاقمه بين الزوجين والوصول إلى مرحلة اللاعودة، أن الرجال عامة يعمدون لتبني سياسة الضغط على المرأة، ورفض إيقاع الطلاق بهدوء وسلاسة، مما يدفع المرأة لمواجهة هذا الظرف باللجوء إلى المحكمة للبت في القضية. ومن الغريب أن جزءاً من هذه الثقافة يعود في أحد جوانبه إلى ثقافة "الانتقام" التي يتبعها الرجل ضد زوجته وأنسبائه لتتنازل الزوجة عن حقوقها. ويرتبط بهذه القضية ما يطلق النفقة"، حيث تلجأ المرأة للقضاء للحصول على نفقتها من طليقها لها ولأبنائها. وغالباً ما تمتد الدعوى في المحكمة لسنوات قبل البت فيها بشكل نهائي. وهنا نورد ما قالته إحدى المشاركات: *"الوحدة فينا بترحش على المحكمة إلا إذا غصب عنها ووصلت الأمور حد الطلاق، حينها بتروح على المحكمة"* **(فتاة غير معنفة من شمال الضفة).**

قضايا الميراث: هناك حالات عدّة تضطر فيها المرأة الفلسطينية للتوجه للمحاكم طلباً لحقها في الميراث. والحقيقة أنه وحتى وقت قريب كان لجوء المرأة للمحاكم للبت في هذه القضايا نادراً جداً، لكن يمكننا القول -ومن خلال ما أدلت به المشاركات اللواتي شاركن في الدراسة- إن هناك توجهاً من قبل المرأة للتوجه للقضاء للمطالبة بحقها في الميراث عندما تضطرها الظروف لذلك.

وكما أشرنا، فذهاب المرأة للقضاء يتم في الحالات المستعصية فقط. وقد كشفت مشاركة عن ذلك بقولها: "القضاء.. *ممكن ألجأ للقضاء إذا وصلت الأمور زي ما بقولوا خلاص فش فيها... وإذا في تهديد كبير على أسرتها وعلى حياتها وفي خطورة كبيرة.. يمكن تنقتل.... حينها بتروح على المحكمة"* **(مشاركة متزوجة معنفة من شمال الضفة).**

الشرطة: ما قلناه بخصوص القضاء يقال عند الحديث عن المؤسسات الأمنية الفلسطينية وعلى رأسها الشرطة. فاللجوء للشرطة ما زال يعتبر عيباً في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، وأكثر حساسية وأكثر عيباً إذا ما تم من قبل النساء ضد أية جهة كانت. ومع ذلك فإن المرأة تضطر تحت ضغط الظروف، وتزايد قسوتها في بعض الأحيان، للتوجه للشرطة لطلب الحماية.

دللت مشاركة على هذا الموقف بقولها: *"من كثر العنف بتلجأ للشرطة، لأنه بتحاول مرة وتنين وما في فايدة... الشرطة بتربيه، السجن بربيه"* **(مشاركة متزوجة معنفة من جنوب الضفة).** *وقالت أخرى عن تجربتها قبل الزواج: "أخوي كان كثير يضربني.. ومرة ضربني بالعصا بشدة فرحت على الدكتور وأعطاني تقرير... وطلعت على مركز الشرطة وحولوني على المحكمة..."* **(مشاركة متزوجة غير معنفة من جنوب الضفة).** *وبينت أخرى أن المرأة تلجأ للشرطة عندما تتعرض لعنف شديد، قائلة: أنا بحكي لك رحت على الشرطة لما ضربني طليقي ضرب كثير وقوي... وعلمت الضربات على جسمي.. أنا كنت بدي أوري الطبع الزرقا على جسمي للرجال... وهناك في الشرطة صاروا يقولوا روحي على المحكمة..."* **(مشاركة متزوجة معنفة من وسط الضفة).**

كما أشارت أخرى إلى أن اللجوء للشرطة يتم بعد فشل الجهات الأخرى -وخاصة العائلية-

في إيجاد حل مناسب لمشكلتها، إذ قالت: *"إذا ما جابوا لها أهلها حقها وأقاربها، وفقدت الأمل فيهم... بتروح للشرطة عشان مرات بقدروا يعملوا إشي أو على الأقل بضغطوا على الأهل أنهم يتحركوا..."* **(مشاركة متزوجة غير معنفة من شمال الضفة).**

المؤسسات النسوية: أوضحت نتائج المجموعات البؤرية والمقابلات في جانب مهم منها أن ليس كل النساء على معرفة ودراية بالمؤسسات النسوية التي تضطلع بالدفاع عن قضايا النساء بشكل عام وقضايا العنف بشكل خاص. إلا أن النتائج ذاتها أشارت إلى وجود حالات عديدة تعتبر اللجوء للمؤسسات النسوية أكثر أماناً من غيرها من المؤسسات وخاصة الرسمية. ويتضح ذلك أكثر إذا ما عرفنا أن المرأة تلجأ لهذه المؤسسات لضمان السرية في التعامل مع قضيتها في حالات، أو طلباً للعون المادي أو القانوني أو حتى النفسي في حالات أخرى.

أوضحت النتائج أيضاً أن بعض النساء يمتلكن الوعي بأهمية اللجوء للمؤسسات النسوية، ويرين أن هذه المؤسسات تمتلك صفة هامة وهي السريّة. وهنا نورد ما قالته إحدى المشاركات: ***"مراكز المرأة أحسن إشي، عشان بجد بحافظوا على السرية... وبسمعوكي وبحسوا فيكي أكثر من غيرهم... أنا هيك بفضل"*** **(فتاة غير متزوجة معنفة من جنوب الضفة).**

وقالت أخرى: *"إحنا صحيح بنحبش مشكلتنا تطلع برا.. بس أنا بشوف إن المؤسسات اللي بتهتم بمسائل المرأة هي أقدر شيء على حماية المرأة... في مرات كثير بقدموا استشارات قانونية ونفسية كمان... وعندهم سرية كثير... أحسن من غيرهم"* **(مشاركة متزوجة غير معنفة من جنوب الضفة).**

التنظيمات الفلسطينية: شكلت التنظيمات الفلسطينية حتى وقت قريب مرجعاً مهماً وملاذاً لكافة فئات الشعب الفلسطيني بما فيها النساء في بعض الظروف، حيث شكلت هذه الفصائل الحكم، ومثلّت في بعض الحالات نوعاً من القضاء الذي يبت في الخلافات بين الأشخاص، وحتى بين العائلات، إذا ما حصل خلاف هنا أو هناك. وتفيد نتائج المجموعات البؤرية والمقابلات أن النساء لا يشكلن استثناءً، بل العكس هو الصحيح، حيث بينت العديد من النساء أن المرأة قد تلجأ للفصائل في حال احتاجت مساعدة من نوع ما، أو لرفع ظلم أو ضغط واقع عليها. وتتعزز هذه الفكرة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن هذه التنظيمات شكلت شرياناً مادياً حيوياً، ومصدر دعم رئيس في ظل غياب الرجل عن البيت بسبب الأسر أو الشهادة أو غيرها من الظروف. وفي هذا الصدد قالت إحداهن: *"مرات كثيرة بنلجأ للتنظيمات... وخاصة إذا الأهل ما قدروا يسووا إشي إلنا.. والتنظيمات بتحل مشاكل كثير عائلية وغيرها..."* **(مشاركة متزوجة غير معنفة من وشط الضفة).**

وقد بينت إحداهن أن التنظيمات الفلسطينية شكلت مرجعاً مهماً للمرأة، وخاصة في الانتفاضة الأولى: *"كنا زمان وخاصة في الانتفاضة الأولى... لمّا بنواجه مشكلة بنروح على التنظيمات اللي في البلد عشان كلمتهم مسموعة والكل بحسب إلهم حساب.. وفي مشاكل كثير انحلت عن*

طريقهم..." (مشاركة متزوجة معنفة من جنوب الضفة).

تأسيساً على ما تقدم، واستناداً لنتائج المجموعات البؤرية المجموعات البؤرية التي أُجريت مع النساء اللواتي شاركن في الدراسة، يمكن القول إن المرأة الفلسطينية ورغم تفضيلها الصمت على المواجهة بشكل عام، ورغم فقدانها الثقة في المؤسسات الرسمية إلى حد كبير، ومع وجود فجوة بينها وبين الرجل في الأسرة سواء أكان الأب أم الأخ الكبير، رغم كل ذلك إلا أنها تجد نفسها في مواجهة ظروف أصعب من أن تتحملها، فتلجأ إلى بعض الجهات "الداخلية"، والتي أطلقنا عليها "الجهات العائلية والصداقة" في بعض الظروف، وتلجأ لبعض الجهات الخارجية أو ما أطلقنا عليه "الجهات الرسمية"، طلباً للعون أو رفعاً للظلم الواقع عليها لهذا السبب أو ذاك.

القسم السادس: ما الذي يحمي المرأة برأيها؟

ليس هناك إطار محدد يشكل حماية للمرأة بصورة كاملة ونهائية كما تراه النساء أنفسهن، فهناك تباين في آراء النساء بشكل واضح فيما يتعلق بهذا الجانب. فقد بينت آراؤهن وجود عوامل ذاتية وأخرى موضوعية تشكل حماية للمرأة الفلسطينية من العنف والظلم الواقع عليها. وقد تنوعت الآليات حتى ضمن المحور ذاته بين الذاتي والموضوعي، بدءاً بالتعليم ومروراً بالثقة بالنفس فوصولاً لإيجاد قوانين تحمي المرأة من أي ظلم يقع عليها. وهذا التنوع عائد إلى درجة وعي كل فتاة وامرأة بهذه الآليات في جانب منه، ونابع من قناعات ناتجة عن نوع الخبرة التي تحياها كل فتاة وامرأة فيما يتعلق برؤيتها للآلية التي تعتقد أنها أكثر فاعلية من غيرها في حماية المرأة. ويمكن القول بشكل عام إن هذا الاختلاف في الشكل ما هو إلا اتفاق في المضمون، فشكل الحماية والآليات كذلك يجب أن تتشكل على أكثر من صعيد في الوقت نفسه، بمعنى الارتكاز على العوامل الموضوعية والذاتية بشكل جدلي يهدف إلى إيجاد عملية تكاملية في التعامل مع أهم الآليات التي تعتبر فعالة في مواجهة الظلم والعنف الواقع عليها.

بناءً على ما سبق، فإن العديد من النساء اللواتي شملتهن الدراسة يرين أن حمايتهن تكمن في تمكينهنّ على الصعيدين الذاتي والمجتمعي معاً. وهنا نرى أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين تحسين وضع المرأة في المجتمع وتحسين وضع المجتمع، أي أنه لن يكون هناك تحسين لوضع المرأة وحمايتها في «ظل الاستغلال الاقتصادي، والاستعباد الإقطاعي، والهيمنة القبلية في الوطن العربي وفي ظل الاستعمار والاستعمار الجديد في هذا الوطن» (الناشف، 2003، ص. 278-277). وبذا، فإن من الضروري استبعاد فكرنا عن التوجهات الفكرية التي تتعامل مع المرأة باعتبارها فرداً منعزلاً عن مجتمعه، فليس من الممكن تمكينها ذاتياً بعيداً عن تمكين مجتمعها.

ومرة أخرى يتضح أن لتمكين النساء من الحماية بعداً ذاتياً، وآخر له علاقة بالبيئة الخارجية. ويمكن إجمال هذه العوامل بما يلي: قوة شخصية المرأة، والتعليم والشهادة، والثقة بالنفس، والقانون، فجميعها تحمي المرأة. وهنا وإن كان بإمكاننا تقسيم مصادر الحماية هذه إلا أننا نراها متشابكة ومتداخلة. أي أن التعليم يزيد ثقة المرأة بذاتها، ويتوقع أن يحميها ويقوي شخصيتها، ولكن وفي الوقت ذاته،لم يثبت حتى الآن أن التعليم يمكن أن يحمي المرأة من العنف، لكنه قد يعطيها الفرصة لوقف العنف الممارس عليها. فمن خلال تعليمها وشهادتها تستطيع تجاوز العلاقة العنيفة وإيجاد البدائل. وإذا ما نظرنا إلى ما تقوله النساء نجد أن هناك عوامل ذاتية وعوامل خارجية لكنها مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً عضوياً. فعندما تقول معظم النساء إن قوة شخصيتهنّ وثقتهنّ بأنفسهن وتعليمهنّ هو ما يحميهنّ، فإن هذا مؤشر على قدرتهن على حماية أنفسهن، خاصة إذا كن حاصلات على شهادة.

ونجد تعبيرات ترتبط بهذا المنحى، على شاكلة: «شهادتي هي سلاحي»، «*قوة شخصيتي وتعليمي بحموني*» **(تعبيرات لفتيات غير معنفات من شمال الضفة)**، تؤكد مرة أخرى أهمية التعليم لدى النساء والفتيات، حيث أنه تم التعبير عن التعليم والشهادة كحماية لها، وحتى كسلاح.

ويعكس التعبير الآتي النظرة الشاملة لدى المرأة فيما يخص الحماية: "أهم إشي بحمي المرأة في وقتنا بس شهادتها وتعليمها وتكون واعية، قوة شخصيتها تكون إلها كلمة، مرتاحة مادياً، الثقة بالنفس أكيد بتحميها، ولادها أمانتها وصدقها»، أو مثلاً: «ووعيها شهادتها وتعليمها»، وأيضاً التعبيرات الآتية: «أهم شي الثقة ثقتي بنفسي هذه هي حمايتي»، أو «ثقتي بنفسي ووعيي هو اللي بيحميني»، أو «الثقة بالنفس هي الحماية»، أو «أنا بحمي حالي من حالي».

وترى العديد من النساء أن العمل مصدر هام لحماية المرأة، وللراحة المادية. وهذا يقودنا إلى التفكير بأن التعليم وممارسة العمل يشكلان حماية للمرأة، حيث أن العمل يعطيها مساحة معينة مهما كانت صغيرة للتعبير عن نفسها ومشاعرها وأفكارها بشكل حر إلى حد كبير. فرغم أن العمل خارج البيت قد يضاعف أعباء المرأة، إلا أنه يعطيها الفرصة لخلق مجتمع صغير لها بعيداً عن عنف الأسرة، ويعطيها فرصة النظر إلى ذاتها على أنها قادرة ومنتجة. ولكن السؤال الذي يبرز هو: هل عمل المرأة كفيل بحمايتها من العنف بالدرجة الأولى؟ وهل يشكّل عمل المرأة حلاً ومخرجاً للعنف؟ مما يتطلب مزيداً من الدراسات المتخصصة في هذا الجانب لمزيد من المعرفة عن العلاقة بين تلك المتغيرات والعنف.

ومما يتداخل بهذا المحور ما بينتّه دراسة قام بها الباحث أيمن عبد المجيد وما كشفت عنه من أن خطاب النساء العاملات ولغتهنّ عبّر عن ثقة أكبر مقارنة بخطاب النساء غير العاملات، في حين عبرت لغة الرجال في أسر النساء غير العاملات عن السلطة والسيطرة (عبد المجيد 2007، ص. 93).

وتعتقد بعض النساء أنهن قادرات وحدهن على وقف العنف ضدهن، وقد يكون مرد هذا الاعتقاد لديهن هو الواقع الذي يحيينه والمتمثل في عدم مقدرة الآخرين من حولهن على حمايتهن من العنف، أو عدم رغبتهنّ في إخراج وضعهن خارج حدود البيت حفاظاً على سمعة العائلة. ويرى بعضهن أن مسؤليتهنّ هي حماية أنفسهنّ ووقف العنف ضدهنّ. فكما قالت إحدى المشاركات: «*أهم إشي في الحماية، تقوي شخصيتك وتحمي نفسك*». ومنهن من تعتقد أنها تستطيع تغيير زوجها المعنف وحماية نفسها منه، وحتى أن لديها طريقتها لذلك، حيث تقول إحدى المشاركات: «*أول مرة مد، وتاني مرة مد، ممنوع اتمد إيدك علي تاني مرّة! أنا مش حيوان عندك، مش اشتريتني عبدة عندك!!*».

ورغم إدراك العديد من النساء أن تغيير شخصية من يُعنفها مستحيل، وأن من الصعب جداً –بل من المستحيل– وقف العنف دون مساعدة خارجية، إلا أن بعض النساء يبقين يحاولن، ويبقى لديهن أمل بقدرتهن على تغيير الوضع ووقف العنف. وقد يعود ذلك لإصرارهن على الحفاظ على صورة معينة لهن ولأسرهن، أو لثقتهن بعدم وجود أحد يستطيع المساعدة، أو لأسباب أخرى بحاجة إلى فحص أشمل وأعمق. ويوضّح التعبير التالي ما نقصده هنا: «بكذب عليك إذا قلت لك إني مش امرأة معنفة، أي واحدة بتقول لك احنا مش معنفين مش مزبوط، إحنا معنفين طبعاً، الحماية بحاول أغير في شخصيته وهذا من المحال، بس نحاول».

ورغم إدراك النساء عدم جدوى بعض "الحلول المؤقتة" مثل اللجوء للقانون، إلا أنهنّ يعدن للجوء للقانون كحل، فالمرأة تعاود اللجوء للقانون لعدم وجود أية حلول أمامها، أو تضعه كحل شريطة أن يعمل على حمايتها. وبذا يتضح أن فكرة وجود قانون يحمي المرأة مقبولة لديها، واللجوء للقانون الحالي أيضاً فكرة مقبولة للمرأة حتى ولو كان لا يحميها, فمجرد مبدأ وجود قانون له هيبة كفيل بعودتها إليه. «القانون إذا كويس بحميني، إذا ما في قانون يمنع الناس أو يعاقب اللي يعنف النساء»، «وقوف البلد مع بعض، كل ما يكون موقف جماعي أنا بدعم النساء إنهن يعرضن حقوقهن ويطالبن بها.يتوجهن للقضاء، قانون الأحوال الشخصية، وقانون الأحوال لا يحميني، لكنه قانون».

ورغم كل ما تقدم، تصر نساء عديدات على تغيير أوضاعهنّ، ويحاولن وقف العنف ضدهنّ سواء من خلال شهادتهنّ، أو تعليمهنّ، أو قوة شخصياتهنّ وثقتهنّ بأنفسهن، أو القانون، الخ.

القسم السابع : عندما تطلب المرأة الحماية، ماذا تجد؟

في هذا الجزء من الدراسة، نستعرض نتائج المقابلات المعمقة التي جرت مع نساء وفتيات تعرضن للعنف وطالبن بالحماية. وكان الهدف من إجراء المقابلات المعمقة مع النساء والفتيات إدراك ورسم ما يمكن تسميته بشبكة الحماية الموجودة فعلاً على أرض الواقع في حال قررت أو اضطرت المرأة أو الفتاة لطلب الحماية. وكان الهدف أيضاً التعرّف عن قرب على تفاصيل معاناة النساء والفتيات اللواتي يتعرضن للعنف لنفهم بدقة أكبر مجتمعنا الذي نحيا فيه، وأسرنا، والقانون وغيابه، وغيرها من العناصر المتداخلة والمعقدة في قضايا العنف الأسري.

أجرينا 12 مقابلة معمقة مع نساء تعرضن للعنف الجنسي، والجسدي، والنفسي واللفظي من قبل الزوج، أو الاعتداء الجنسي من قبل أحد الأقارب المقربين من العائلة، ومع فتيات تعرضنَ لعنف جنسي من قبل أحد أفراد الأسرة الذكور، مثل الأب، أو الأخ، أو الخال، أو العم. كما أن هناك حالات عنف على فتيات ليس بالضرورة أن تكون جنسية من قبل الذكور في الأسرة. ترددنا كثيراً في إيراد تعبيرات الفتيات اللواتي شاركن معنا هذه التجارب خوفاً من المساس بأي منهن، ولهذا لجأنا لبعض هذه التعبيرات باقتضاب.

سنمتنع هنا عن ذكر أية معلومة ديمغرافية خاصة بالنساء والفتيات اللواتي وافقن على إجراء المقابلة معنا. فكما ذكرنا في الجزء الخاص بالمنهجية، نحن ملتزمات بالتعهد الذي قرأناه على النساء قبل البدء بالمقابلة.

من الواضح أننا لم نستطع التعمق خلال المجموعات البؤرية كما في المقابلات المعمقة، فشاركتنا النساء والفتيات أموراً، وتجارب، وآلاماً، ولم تستطع أية مشاركة الوصول إلى المستوى ذاته من المشاركة أمام باقي أفراد المجموعة، ولهذا تميزت نتائج المقابلات المعمقة بأنها مكنتنا -ولو على مستوى معين- من تلمّس تأثير العنف، وتأثير الحماية على نفسية النساء، واستطعنا أن نرسم مستوى وطبيعة الحماية الموجودة حالياً في واقع النساء والفتيات اللواتي يعانين من العنف.

تفيد النتائج أن لدى المرأة الفلسطينية –بشكل عام- إدراك بأن التوجه لطلب الحماية لا يأتي غالباً بالحل الجذري للمشكلة التي تعاني منها، فغالبا ما تأتي الحلول -سواءً أكانت من جهات عائلية أو خارجية بشقيها الرسمي وغير الرسمي- مجزوءة ومؤقتة لا تقدم حلولاً نهائية للمشاكل، بل إن عددا منهنّ يرى أن هذه الحلول غالباً ما تكون في صالح الرجل. فرجال العشيرة والقبيلة –وحتى الشرطة– يسعون لحلّ القضية على شكل «ضبضبة» و«لم الموضوع» بشكل يفاقم المشكلة في غالبية الحالات بدلاً من حلّها. فهناك حالات ترى أن النتائج المترتبة على طلب الحماية من إحدى الجهات قد يعقّد المشكلة، بل ويزيد من حدة العنف الواقع على المرأة.

بينت نتائج المقابلات المعمقة التي أُجريت طلب معظمهن الحماية من أحد أفراد العائلة المقربين قبل أن يتوجهن للجهات الرسمية، واتضح أن التوجه للجهات الرسمية يتم بعد استنزاف جميع الجهود على المستوى الداخلي. وفي الحالات التي تم طلب الحماية من جهة أو جهات رسمية، كان

الوضع قد وصل حدّاً خطيراً جداً لم تستطيع المرأة أو الفتاة الاستمرار فيه وتحمله.
وتبين لنا أن من لم تطلب الحماية من أي شخص قريب من الأسرة أو من أية جهة قريبة لها، وتوجهت مباشرة لطلب الحماية من الجهات الرسمية، وكانت الشرطة في هذه الحالة، أوضحت بأنه لم يكن لديها إيمان بقدرة من حولها على حمايتها، وأنه كان هناك غياب للثقة بينها وبين من حولها، حيث كانت تشعر أنهم يعلمون بما يلحق بها من عنف فظلوا صامتين، ولم يحركوا ساكناً، مما أفقدها الثقة تجاههم.

ومن الجدير بالذكر أن معظم المساعدة التي تأتي من شخص قريب من العائلة، أو من الجيران، أومن كبير العائلة، أو من لجان الإصلاح غالبا ما تكون مساعدة مؤقتة، ولا تكون بهدف المساعدة وحل المشكلة ووقف العنف، بل من باب «المصالحة»، حيث أنها لا تكون مساعدة حاسمة تحرّم العنف أو تجرّم المتسبب فيه أو تحمي المرأة المعنفة. ويتم التعامل مع القضية من منطلق كونها سوء تفاهم، ومن الممكن «رجوع المياه إلى مجاريها» إذا أراد الطرفان ذلك. وفي هذه المعادلة يكون من مسؤولية المرأة أو الفتاة العمل جاهدة من أجل «عودة المياه إلى مجاريها». ويتسم هذا النوع من التدخل بإجحافه تجاه الطرف الأضعف، والطرف الذي يتم تعنيفه، وهي المرأة والفتاة في هذه الحالة.

وفي حالات العنف الجنسي داخل الأسرة، تبين أن المرأة تعيش أقسى أنوع الظلم الذي يمكن أن يمارس على إنسان، فهي لا تستطيع أن تشارك أحداً بما تعانيه لأن المعتدي أخ، أو أب، أو خال، أو عم... وله سلطة القرابة وسلطة الذكر عليها. وهنا يتبين بوضوح كيف أن علاقات القوى لها تأثير على ممارسة السلطة على الفتاة، وإخضاعها لرغبات جنسية، وحاجات نفسية لسد الإحساس بالنقص من قبل الذكر، وبالتالي الحاجة إلى ممارسة سلطته على الأنثى.

ونلاحظ أن حالات العنف الجنسي داخل الأسرة هي الأكثر تأثيراً على تشويه نفسية المرأة وعقليتها، فهي تصبح غير قادرة على رؤية أية حدود في العلاقات الخاصة، أي أن الأمور تختلط لديها فيما يخص التمييز في العلاقات المختلفة. وهذا يحدث خاصة مع الفتيات اللواتي يبدأ معهن العنف الجنسي منذ الصغر. والأخطر من ذلك هو عندما يصبح لدى هذا النمط من الفتيات مفهوم معين ومشوه عن العلاقة الجنسية، بناءً على التجربة الذاتية لهنّ. وقد تتعرض الفتاة للاستغلال ممن حولها في حال علموا بأنها تتعرض أو تعرضت للعنف الجنسي، حيث يتم النظر إليها من قبل بعض الذكور وكأنها مستباحة ويجوز استغلالها مرة أخرى طالما تم استغلالها من قبل.

كما تذكر رنا نشاشيبي (2005)، فإن التعرض للعنف يسبب حالة من التوتر العالي، وتقول أنه ورغم أن «القليل من التوتر قد يكون مفيدا أحياناً إذ أنه يدفعنا للتطور والنمو، وتطوير بدائل للتعامل مع تحديات الحياة» (نشاشيبي، 2005، ص. 31)، لكن العنف الجنسي، سواءً من داخل الأسرة أو خارجها، يسبب توتراً عالياً يدمّر عملية النمو. وكلما «كان التعرض للعنف الجنسي في عمر أقل يكون تأثيره أكبر على الإنسان على المدى البعيد، إذ تشكل حالة الانتهاك

الجسدي والنفسي التي تعرض لها الشخص جزءا كبيراً من تطوير مفهوم الذات عند الإنسان المتعرض» (نشاشيبي 2005 ص. 31). وبالتالي نستنتج من أن هذه التجربة العنيفة تأخذ حيزا في بلورة الهوية الذاتية ونظرة الفتاة لذاتها، كما أن هذا النوع من العنف يجعلها تفقد الثقة تماماً بمن حولها، والأصعب من ذلك أنه يتم تحميلها عبء ومسؤولية إبقاء العنف الممارس عليها سريّاً، حيث يتم تهديدها إذا ما أخرجت الموضوع من إطار المُعتدي والمُعتدى عليها.

وبمرور الوقت يتطور عند الفتاة التي تتعرض لمثل هذا النوع القاسي من العنف، نوع من الإحساس بالذنب جرّاء اعتقادها الخاطئ بأن لها دوراً «بتقبلها لهذه العلاقة»، علماً أنه يتم اغتصاب معظمهنّ في سنّ مبكرة وقبل أن يدركن ماهيّة العلاقة الجنسية الطبيعية. ولاحظنا أيضاً أن الفتيات المغتصبات يطورن أحاسيس عجز، خاصة في أول فترة العنف الجنسي وقبل أن تتوجه إلى طلب الحماية. وينتج عن ذلك عدم قدرة المعتدى عليها في أغلب الأحيان على حماية نفسها، أو البوح بالعنف، وعدم قدرتها على مشاركة أي قريب أو بعيد خوفاً من التهديد، وخوفاً من عدم تصديقها من قبل الأهل، ومن حولها. فهي إن صرحّت بأمر العنف الجنسي الممارس عليها من قبل الأب، أو الأخ، أو العم... الخ، فإنما تضع صورة ذكر من ذكور العائلة تحت التساؤل، وتتوقع عدم تصديقها واتهامها هي، بل ويتم نبذها من الأسرة، كما أشارت إحداهن عندما كان وكيل النيابة يحقق معها: «مقدرتش أحكي عن أبوي إنه هو اللي عمل فيي هيك، لأنه المجتمع مش راح يتقبل إنه اغتصبني،... ما حدا راح يصدقني».

ولم تتقبل الفتيات العنف الجنسي الممارس ضدهن من قبل أحد ذكور الأسرة كأمر عادي، يمكن التعود عليه، لكننا وجدنا اختلافاً بين فتاة وأخرى من حيث مدة التحمل ودرجته، ومن حيث الفترة التي تستطيع فيها أن تقاوم العنف وحدها قبل أن تطلب الحماية، وهذا يعتمد على مدى سلطة الشخص الذي يعنفها، ودرجة تأثيره داخل البيت، ويعتمد أيضاً على التربية، وعلى عوامل أخرى بحاجة إلى دراسة أعمق، وفحص أدق.

معظم ضحايا العنف الجنسي داخل الأسرة يذهبن مباشرة إلى الجهات الرسمية مثل المراكز الحقوقية والنسوية، أو الشرطة، عندما يقررن طلب الحماية، ولاحظنا أن من المهم بالنسبة للضحية أن يتم تصديقها ممن هم خارج الأسرة، ونبذ العنف الذي يمارس عليها، حيث أن أحد الموانع أو الاعتبارات التي تمنع الضحية من طلب الحماية كان بالذات «الخوف من عدم تصديقها». فكما قالت إحداهن: «صدقوني من أول ما حكيت لهم شو صار معي من أبوي». كما أن هناك مشكلة أخرى تجدها الفتاة التي تتعرض للعنف الجنسي داخل نطاق الأسرة، وهي إدراك الضحية بأن بعض أفراد أسرتها يعلمون أنها تتعرض للعنف الجنسي من قبل أحد أفراد أسرتها الذكور، لكنهم لا يفعلون شيئاً لوقف العنف، خاصة عندما يكون المُعتدي هو الأب. وعبرت مشاركة عن هذا لدى سؤالها عمّا إذا لجأت لأحد أفراد الأسرة أو المقربين لطلب الحماية بقولها: «أهلي سبب دمار حياتي، أبي وأمي أولهم، أمي لأنها شافت أبوي نايم معي وما عملت شيء».

وفي حال لجأت الضحية المعتدى عليها لأحد أفراد الأسرة، فإنها لا تجد الحماية، خاصة عندما يكون المعتدي رب الأسرة. قد تختلف نتائج طلب الحماية تبعاً لمكانة الشخص الذي يتم طلب

الحماية منه أو منها. لكن لم نجد أن أية ضحية في المقابلات التي أجريناها قد طلبت الحماية من أخ ولكنها طلبت الحماية من أمها كما في الحالة السابقة، وطلبت الحماية من زوجة الأب وكانت النتيجة: «لّما رحت لمرت أبوي وقلت لها أبوي شو سوى فيي قالت لي: عيب، ما تحكي لحد أي شي، ولا لأخواتك خوف ما يصير مشاكل».

ويشكل العنف الأسري أحياناً سبباً رئيساً لعدم قدرة أفرادها على تطوير آليات ذاتية لحماية أنفسهم. ففي حال كان مصدر العنف الجنسي من خارج الأسرة النووية مثل: العم، أو الخال، أو ابن العم... الخ، يكون من الصعب جداً على الفتاة البوح لأهلها، ويكون من الصعب عليها أيضاً إيجاد الدعم لدى أهلها، ليصبح الوضع الذي تعيشه عبارة عن عنف مركب. فالعنف الأسري يتداخل بالعنف الجنسي الممارس عليها في الوقت ذاته.

وقد كشفت نتائج المقابلات عن اختلاف تجارب من يتعرضن للعنف الجنسي من حالة لأخرى، ففي الوقت التي وجدت إحداهن الحماية من الشرطة، والمتابعة من خلال الاتصال على بيت أهلها، وكتابة تعهد على الأب، كانت هناك حالات أخرى أفادت ضحاياها أن أفراد الشرطة لا يتفهمون وضعهن، فتصبح تجربتهنّ المريرة مع العنف الجنسي داخل غرفة التحقيق مادة لإشباع فضول المحققين الذين يحاولون معرفة المزيد من التفاصيل حول طبيعة العلاقة وأشكالها دون أدنى اهتمام بمعالجة المشكلة من جذورها، أو وضع حدّ لها على أقل تقدير.

ولاحظنا أن الفتيات والنساء اللواتي عانين من تجارب عنف جنسي داخل الأسرة أصبحن بعد طلب الحماية شاعرات بنوع من الأمان، وهدوء نفسي مؤقت ومشروط. وهذا عائد لأنهنّ لا يستطعن أخذ خدمة الإرشاد طوال العمر، ولقلة الخدمات الإرشادية نوعاً وكماً، وكونها مشروطة بإبعاد الضحية أو إبعاد المُعتدي من السكن، وهذا قلما يحصل لعدم وجود قانون للحماية من العنف، وبسبب تأثير علاقات القوى غير المتوازنة في المجتمع بين الذكر والأنثى، مما يؤثر على نظرة المجتمع للمرأة واعتبارها ملكاً للعائلة وللأهل وخاصة للذكور في هذه العائلة.
تشير نتائج فحص المقابلات التي أجريت مع النساء المشاركات في الدراسة إلى أن دور الشرطة والمدعي العام مختلف من حالة لأخرى، لكن من الواضح أنه في الحالات التي تدخلت فيها الشرطة وكان هناك وجود للمدعي العام كان التأثير إيجابياً، وكانت الفتاة تسترجع شيئاً من الثقة بمن حولها، مما يساعد على التقليل من التوتر العالي الناتج عن تجربة العنف التي مرت بها.

في السياق ذاته، اتضح أنه كان هناك دور إيجابي لبيوت الآمان والمراكز النسوية، وكأن الأمر مرتبط بالشخص لا بالمؤسسة، بمعنى أنه إذا كانت المرشدة داعمة، وإذا كانت الشرطية متفهمة، وتابع المدعي العام حيثيات القضية وعمل على حماية الفتاة، تكون النتيجة مختلفة تماماً في حال كان أحد هذه الأطراف لا يتفهم و/أو يدعم بالشكل المطلوب.

أما في الحالات التي لم يكن فيها عنف جنسي، واتخذ العنف طابع العنف الجسدي والنفسي واللفظي، فقد لاحظنا من المقابلات المعمقة، ومثلما استنتجنا من المجموعات البؤرية، أن المرأة تلجأ لطلب الحماية أولاً من داخل الأسرة، وهذا بعد استنزاف رهيب لمشاعرها وطاقة تحملها، فهي تتوجه عادة من الأقرب إلى الأبعد.

وضح جليّاً أن النساء يتوجهن لطلب الحماية من القضاء في حالات محددة أبرزها الخلاف على الإرث أو الطلاق وطلب النفقة. وما خرجنا به من استنتاج أيضاً هو أنه وفي أغلب الأحيان، فإن العنف لا يتوقف بشكل نهائي، حتى ولو تدخلت الشرطة، والنيابة العامة، وتمت كتابة تعهد على المُعنف، ليبقى العنف أو التهديد به قائماً.

هناك استياء من النساء والفتيات اللواتي شاركتنا حيال تجاربهن مع طلب الحماية، حيث أنهن يضطررن لتكرار تفاصيل الحادثة أكثر من مرة للشرطة، وللنيابة العامة، وللمركز أو المؤسسة الحقوقية أو النسوية.

من ناحية أخرى، يعتبر التعليم ضرورياً جداً للنساء والفتيات اللواتي يتعرضنّ لعنف، وللواتي لم يفصحن عن تعرضهن للعنف. ويتم النظر إلى التعليم باعتباره حلاً لمشكلة العنف، ومخرجاً من وضع ما.

لقد عبرت اللواتي شاركن في المقابلات المعمقة ممن لم يكملن تعليمهن بأنهن يخططن للانخراط في الدراسة بعد أن حصلن على الأمان والحماية. ولاحظنا أن معظم الفتيات اللواتي تم تعنيفهن جنسياً من قبل أفراد أسرهنّ، أجبرن أيضاً على ترك مقاعد الدراسة، إما بسبب عدم قدرتهن على المضي قدماً مع زميلاتهنّ، والسبب مفهوم، أو بسبب قرار الأب، أو الأخ، أو الأم بأن تترك الدراسة من أجل ضمان السيطرة على حقها بالحركة، وبالتالي ضمان إبقاء التعنيف الجنسي داخل جدران البيت.

تقارير من الميدان: نتائج ورشات العمل

نحن نفكر بالحماية عندما نُعنَف فقط. أنا لم أسأل نفسي من قبل ماذا تعني الحماية لي؟ مشاركة في ورشة جنين.

يعرض هذا الجزء من التقرير نتائج ورشات العمل التي عقدت لعرض النتائج الأولية للدراسة. وقررنا مشاركة المجتمع بهذه النتائج بشكلها الأولي سعياً منّا لترسيخ مفهوم المشاركة الفعالة، أي ألا نذهب للمجتمع بعد الانتهاء من التقرير وعرضه بشكله النهائي.

تم نقاش النتائج الأولية ومشاركة التجارب المختلفة من قبل الحضور في الورشات، خاصة وأن الحضور تشكل من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، كالأطر النسوية، والمؤسسات الحقوقية، والمؤسسات النسوية، والإعلاميين والإعلاميات، والشرطة، والأخصائيات والأخصائيين. وكانت هذه فرصة لسماع تجارب العاملين والعاملات على حماية النساء اللواتي يتعرضن للعنف. وتم عقد هذه الورشات في مدن: نابلس، وبيت لحم، والخليل، وجنين.، بمشاركة ما يقارب 120 شخصاً.

تم عرض النتائج الأولية التي خلصنا بها بعد نقاش المجموعات البؤرية، وتحليل المخرجات. وكان استقبال الحضور للنتائج في الورشات جميعها جيداً واتسم بالاهتمام الواضح، حيث كان هناك إجماع على أن الموضوع جديد، وأن من الضروري فحص مفهوم الحماية لدى النساء وفهمه، وفهم ماذا تعني الحماية لهن. وأكد الجميع أهمية أخذ النتائج بعين الاعتبار وإيصالها للمشرعين وراسمي السياسات، وواضعي البرامج المختلفة ليتم البناء عليها، وأخذها على محمل الجد لأنها ستوفّر الحماية للمرأة من وجهة نظرها. وعلق بعض الحضور –خاصة شريحة الأخصائيات والأخصائيين- بأنهم سمعوا التعبيرات والأفكار ذاتها من النساء اللواتي يقومون بتقديم خدمة الإرشاد لهنّ. كما عبروا عن قلقهم/نّ لقلة الموارد والمصادر المجتمعية للمرأة المُعنفة. وتطرق الحضور أيضا لموضوع «عدم حماية من يحمي» مما يعرضهم/نّ لمخاطر عدة خلال عملهم/نّ في ظل غياب قانون يحمي الأخصائيات والأخصائيين، والمرشدات والمرشدين، سواءً أكان عملهم في المدارس، أم في المؤسسات العامة أو الخاصة.

وكانت هناك إشادة بفكرة الدراسة والقائمة على التوجّه للنساء أنفسهن، وفتح المجال أمامهن للتعبير. وكما قالت إحدى المشاركات من بيت لحم: «توثيق تجربة المرأة وتعميمها رسالة مهمة في حد ذاتها».

لاحظنا أن المشاركات والمشاركين في هذه الورشات، وإن كانوا جميعهم عاملين في المؤسسات المختلفة المذكورة أعلاه، إلا أنهم أجابوا بشكل قريب من إجابات النساء في المجموعات البؤرية لدى سؤالهم عن مفهوم العنف والحماية. ويمكن تصنيف ما قاله الحضور في هذه الورشات إلى عناوين تم طرحها بشكل مشترك في اللقاءات جميعها إلى حد كبير:

حول القانون: اشتركت الورشات جميعها في طرحها للقانون، سواء بالحديث عن الانتقاص للقانون الحالي، أو ضرورة تطبيق القانون الحالي حتى ولو كان سيئاً، فتطبيقه أفضل من غيابه، أو ضرورة إنجاز قانون يحمي العائلة من العنف. وتطرق الحضور إلى دور القانون في حماية المرأة، وإمكانية توظيفه للحد من الاعتداءات عليها، بل وطالبوا بتجريم العنف ضد المرأة. وتم طرح فكرة القوة التي يملكها القانون حيث أنه يستطيع أن يلزم الجميع على تطبيقه. ورغم اعتراف الحضور بأن القانون وحده لا يكفي، وأنه لا يستطيع تغيير الحال، إلا أنه كان هناك توافق على ضرورة إيجاد قانون لحماية المرأة، والعمل على توعية المجتمع بحقوقها في الوقت ذاته.

حول التوعية: الطرح حول التوعية كان على أكثر من مستوى، فتم التطرق إلى ضرورة التوعية في المدارس، وحتى إدخال مواضيع العنف والحماية ضمن المنهاج المدرسي على اعتبار أن من شأن طرح هذه الموضوعات في المدارس زيادة وعي الأطفال -ذكوراً وإناثا- وحمايتهم مما سيكون له تأثير عند بلوغهم سن الرشد، لينشأوا متسلحين بمعلومات يمكن اعتبارها شكلاً من أشكال الوقاية المبكرة. أما المستوى الثاني للتوعية، فتمثل في التوعية المجتمعية، والتي تقي من العنف، وترفع درجة الوعي حول الحماية، وتعمل أيضاً على مساعدة من يعاني من العنف بحيث توفر له عنواناً يلجأ إليه. وكما قالت إحدى المرشدات في ورشة جنين: *«تقريباً في كل ورشة توعية أعملها تأتي إلى النساء والفتيات بعد الانتهاء من الورشة للبوح عن مشكلة لها، أو لأختها أو لجارتها، وتطلب المساعدة والإرشاد»* **(مشاركة في ورشة جنين)**.

وفي هذا الإطار، تم طرح موضوع ضعف المؤسسات التي تقوم بتوعية المجتمع حول مشكلة العنف ضد المرأة، وبأنها لا تعمل بما فيه الكفاية لتوعية الذكور، مما يوجد عدم توازن في المعلومات والتجربة، حيث أن المرأة سواءً تعرضّت للعنف أم لم تتعرض، تصبح ملمّة بمخاطره وتأثيره، وممتلكة لمعلومات كثيرة لا تستطيع تطبيقها أو استخدامها طالما الذكر في الأسرة جاهلاً لهذه المعلومات ولم يسمعها من قبل مؤسسة مما يعطيها قيمة أكبر لديه فيما لو سمعها من الأنثى نفسها، وهذا صحيح «إذا أردنا أن يكون تغيير المجتمع بشمل الجميع، وأن تكون المسؤولية على الجميع أيضاً، أي مسؤولية مجتمعية وليس على المرأة وحدها» **(مشاركة في ورشة جنين)**.

حول المجتمع: المجتمع وعلاقته بالمرأة أيضاً من بين القضايا التي تم طرحها في ورشات العمل. فقد قالت المشاركات في ورشات العمل، من تجاربهن الخاصة ومن تجارب غيرهن من النساء، أن للمجتمع قدرة على وضع حدود للتعبير والإفصاح عن العنف لدى المرأة، كما أن الخوف من المجتمع يعمل على تسيير قرارات النساء حيال البوح عن العنف، وحيال قرارات معظم القضايا التي تخصهن. وهنا نورد ما قالته إحدى المشاركات في ورشة جنين: *«نحن النساء لم نستطع أن نحيد موقف المجتمع منها»*. أو كما قالت أخرى: *«المرأة عندما تشكي تتعرض للعنف والتهديد، وبالتالي إلى خراب سمعتها في المجتمع»* **(مشاركة من بيت لحم)**. ومن الملاحظ هنا تقارب خطاب الحضور المشاركين في ورشات عمل والمنتمين لشريحة معينة من المتعلمات والعاملات في المؤسسات المختلفة، ومنها المؤسسات التي تقدم خدمات للنساء المعنفات، من خطاب النساء اللواتي شاركن في المجموعات البؤرية عندما يكون الحديث حول المجتمع.

وفي الوقت ذاته، رأى الحضور أن الحماية لا تأتي من شخص معين بل من مؤسسات وهياكل،

وعلى هذا الأساس كانت هناك تساؤلات كثيرة حول دور السلطة والوزارات المعنية من حماية المرأة، وبالتالي القانون والقضاء. فعلى جميعهم تقع مسؤولية حماية المرأة بل وحماية المجتمع ككل.

حول عمل المرأة: أدلى الحضور ببعض الآراء حول عمل المرأة، ورأوا أنه يساعد المرأة على نيل استقلاليتها، طالما هي مستقلة اقتصادياً، وأن العمل يطوّر فكر المرأة، ويعزّز ثقتها بنفسها ووعيها بحقوقها، ويساعدها على المساهمة بفعالية أكثر في قرارات الأسرة وقراراتها الشخصية، ويعطيها خيارات أكثر.

التربية والتنشئة: طرح موضوع التربية والتنشئة ودورهما في تكوين نظرة المرأة لذاتها ولأسرتها ولمجتمعها. وكان من الرؤى المرتبطة بهذا الموضوع أن التربية والتنشئة الحالية تربيان الأطفال على مفاهيم تجعل الأنثى في المحصلّة أقل ثقة بذاتها من الذكر، وهذا بفعل مفاهيم مجتمعية حول توقعات المجتمع لأدوار الأنثى والذكر، مما يؤثر بالضرورة على اتخاذ الأنثى لقراراتها في المستقبل.

تعليم المرأة: طرح التعليم بوصفه آلية لحماية المرأة، ولاحظنا هنا توافقاً بين المشاركين والمشاركات في المجموعات البؤرية حول أهمية التعليم. حيث رأى المشاركون والمشاركات أن الجوانب الإيجابية لتعليم المرأة متعددة، فهو يعطيها إمكانية الانخراط في سوق العمل ويزيد فرصة توعيتها من ناحية، وهو من ناحية أخرى يساعدها في اتخاذ قرارات لصالحها بقوة أكثر في حال تعرضت للعنف.

وفي الوقت ذاته، برز تباين أحياناً في الموقف من التعليم، فقد قالت إحدى المشاركات في ورشة الخليل: «يمكن أن يتحول التعليم لنقمة على المرأة لأنها تصبح أوعى لكن دون قانون يحميها». وفي الوقت ذاته قالت إحدى المشاركات: «أنا بشوف إنه قوة شخصية المرأة أهم من التعليم» (مشاركة في ورشة عمل الخليل). كما وتم ربط التعليم بالاقتصاد، مما يعطي المرأة الفرصة لأن تكون مستقلة اقتصادياً.

دعم المرأة للمرأة: طرحت المشاركات في الورشات ضرورة العمل على تطوير طرق دعم النساء للنساء. وكما قالت إحدى المشاركات « أحياناً النساء يحتجن إلى إذن صاغية، وإلى صديقة أو مرشدة، تساعدها على تفريغ وجداني لا أكثر، وأحياناً هذا يساعدها أكثر من القانون، لأنها لا تلجأ للقانون لعدة اعتبارات» (مشاركة في الورشة بنابلس). وفي هذا المجال نورد ما قالته إحدى المشاركات في ورشة العمل في جنين: «علينا أن نقوي أنفسنا، ونقوي الواحدة للأخرى، وعلينا أن ندعم بعضنا البعض حتى نستطيع كسر حاجز الصمت».

الخلاصة :

ثمة حقائق ومعطيات تبدّت لنا من خلال الدراسة، ومن أبرزها ما تعيشه النساء والفتيات الفلسطينيات -خاصة المشاركات في المجموعات البؤرية والمقابلات المعمقة- من حالة صعبة من العنف. وهو عنف على مستويات متعددة، فمنهن من تتعرض للعنف النفسي، ومنهن من تتعرض لعنف جسدي، وهناك من يتعرضنّ للعنف الجنسي، وهنّ جميعا يتعرضنّ -في المحصلّة- للعنف العسكري الناجم عن قمع الاحتلال الإسرائيلي.

ورغم وجود أطر رسمية -وغير رسمية- تلجأ المرأة إليها لدى تعرضها للعنف، إلا أن هذه الأطر على تعددها لم تستطع حتى اللحظة الراهنة توفير الحماية للمرأة إلا بشكل مؤقت ومنقوص، إذ تتم الحماية والتدخل -غالباً- لأجل المصالحة لا سعياً لوقف العنف بشكل نهائي.

وبالتدقيق في مفهوم المشاركات للحماية، يمكن القول إن تعريفاتهن للحماية ترتبط بتمنياتهن للعيش بطمأنينة، وأمان واستقرار، مع وجود إدراك واع من قبلهن -في الوقت ذاته- بأن تمكينهنّ وتقويتهنّ ذاتياً يشكل أيضاً نوعاً من أنواع الحماية لهنّ. وهنا يبرز السؤال حول إذا ما كان التمكين الذاتي كاف لتوفير الحماية؟ أم أن هناك تدابير أخرى يجب أن تساند تمكين النساء والفتيات، مثل: القوانين، والسياسات، والوعي المجتمعي، و-بالطبع- الاستقلال. كما أن هناك أمراً هاماً أيضاً وهو تمكين المجتمع برمتّه بوصفه حاضناً لأفراده حتى يكون للتمكين الذاتي صداه واستمرارية.

لقد وضح جلياً أن هناك اعتبارات عدّة أمام المرأة -والفتاة- التي تقرر طلب الحماية، ورغم أنه يمكن النظر لهذه الاعتبارات وكأنها ذات مستويين: ذاتي وموضوعي، إلا أن المستوى الموضوعي يظل هو الأبرز، حيث برز الخوف من المجتمع في هذا المجال مما يشكل عائقاً جدياً أمام طلب المساعدة، نظراً لتأثر النساء والفتيات بثقافة العار والعيب إذا خرج أمر التعنيف خارج إطار دائرة الأسرة الضيقة.

وفي إطار تعرض الفتيات والنساء لعنف جنسي داخل الأسرة والعائلة تطالعنا مشكلة جديّة تتمثّل في كون المُعنّف -المتسبب بالعنف- هو الأب، أو الأخ أو الخال (حسبما جاء في المقابلات المعمقة)، ممّا يجعل المعتدى عليها أكثر خوفاً وحساسية تجاه البوح بالأمر لباقي أفراد الأسرة أولاً، ولخارج نطاق الأسرة ثانياً، لتأخذ حياتها منحىً معيناً، تضطر فيه لعيش نمط حياتي يسوده العنف في كل لحظات وجودها، لتصبح فكرة طلب الحماية أكثر صعوبة، لا سيّما إذا كان بعض أفراد العائلة شهوداً على العنف الجنسي، ومتبنيّن لموقف يغلّفه الصمت.

وممّا يدل عليه واقع النساء والفتيات المشاركات في المجموعات البؤرية أن آليات الحماية المتوافرة حالياً بحاجة إلى تطوير، وإسنادها بآليات أخرى وإضافية. فهناك حاجة لوجود قانون يحمي الأسرة من العنف، وحاجة لرفع وعي المجتمع أكثر حيال تأثير العنف على مناحي حياة المجتمع كلّها، حيث أن العنف الأسري يعمل على إقصاء أفراد هذه الأسر وتهميشها عن عمليات الإنتاج الفعالة. فتأثير العنف الأسري لا يقتصر على من تتعرض أو يتعرض له فقط، بل يمتد ليطال من يقوم به، ومن يشاهده -ويشهد عليه -، وبالتالي يتأثر المجتمع بطريقة أو أخرى.

المؤسسات هي جزء من الأدوات التي تزيد العنف والضغط على المرأة الفلسطينية، وبالتالي لمن ستتوجه المرأة الفلسطينية وهي تحمل هذا الفكر؟ والحقيقة أن لهذا الرأي ما يبرره، خاصة فيما يتعلق بمؤسسة الأهل والحمولة والعشيرة، أو حتى فيما يتعلق بمؤسسات السلطة، وعلى رأسها الشرطة الفلسطينية.

لقد بينت نتائج المقابلات أنه وفي حالات كثيرة فإن طلب المرأة الفلسطينية للحماية يؤدي لزيادة حدة العنف والضغط عليها، وسواء أتوجهت إلى مؤسسات السلطة أم الأهل والعشيرة، أي أن المرأة الفلسطينية تدرك تماماً أن التوجه لطلب الحماية يحمل بين جنباته مزيداً من العنف والتمييز ضدها بشكل أكثر حدة، خصوصاً وأن الحلول التي تأتي بها تلك الجهات غالباً -بل في الغالبية العظمى من الحالات- ما تكون حلولاً مؤقتة سرعان ما تعود بالمرأة إلى أحضان السابق، مما يعني مزيداً من القمع. ومن هنا ترى نساء عديدات بأن ضرره أكثر من نفعه، إنها مفارقة!

التوصيات:

تعتبر التوصيات الخاصة بهذا التقرير انعكاساً لمضمون ما ولدتّه الدراسة من استنتاجات لها علاقة بالفكرة المركزية للبحث، وهي مفهوم الحماية كما تدركه النساء والفتيات اللواتي شاركن في المجموعات البؤرية والمقابلات المعمقة.

وبناءً عليه، فإن التوصيات التي سنقدمّها ستدور في فلك الفهم العام والخاص لما أدلت به النساء المشاركات في الدراسة حول إدراكهن لمفهوم الحماية من جانب، والسبل والآليات التي قد تعمل على حماية المرأة الفلسطينية من أنواع الظلم التي ترزح تحت نيره. وستأخذ هذه التوصيات طابعاً نظرياً، وآخر عملياً على أساس العلاقة الجدلية التي تحكم المستويين، ومدى تأثير -وتأثر- كل منهما بالآخر.

كما أن هذه التوصيات تعتبر محفّزاً لأصحاب القرار على المستويين السياسي التشريعي، وعلى مستوى المؤسسات المهتمة بقضايا المرأة لتأخذ بعين الاعتبار الوعي الذاتي للنساء، وإدراكهن الخاص لطبيعة المشاكل التي تواجههنّ عند السعي للحد من ظواهر القهر والتمييز والعنف التي تتعرض لها المرأة الفلسطينية -بل والقضاء عليها- بكافة السبل والوسائل التقليدية وغير التقليدية. وبتحديد أكثر، فإن أبرز التوصيات تتلخص في الآتي:

على صعيد السياسات:

ضرورة الوعي بأهمية الاختلافات في البنى الثقافية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، والتي تنعكس بالتالي على إدراك النساء أنفسهن لنوعية الحماية -بل ومفهومها- من فئة لأخرى تبعاً لاختلاف الشرائح، والمستوى الاقتصادي والثقافي.

هذه الاختلافات يجب مراعاتها لدى وضع سياسات خاصة بمعالجة الظواهر السلبية التي تعاني منها المرأة الفلسطينية. فالعديد من النساء يرين أن السبل العلمية والتعليمية، ورفع المستوى الثقافي للمرأة أحد أفضل وسائل حماية المرأة من العنف والقهر، فيما ترى أخريات أن البعد الاقتصادي هو الأنجع لحماية المرأة وتحسين وضعها بما يمكنها من محاربة ظاهرة العنف والتمييز ضدها، وهذا يستدعي تبني منهج تكاملي في علاج -وتشخيص- المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المرأة الفلسطينية.

تبني سياسات تكاملية في التعامل مع الظواهر الاجتماعية للوصول إلى نتائج على الصعد كافة، حيث أن المشكلات الاجتماعية تعتبر انعكاساً للظروف الاقتصادية-الاجتماعية التي يحياها أي مجتمع من المجتمعات، حيث أن المرأة الفلسطينية تعايش ظروفاً اقتصادية واجتماعية متباينة مما ينعكس بالتالي على نوعية المشكلات التي تعاني منها كل شريحة بمعزل عن الشرائح الأخرى.

لذا نوصي بعدم إعطاء البعد الواحد الأهمية القصوى، سواءً أكان هذا البعد اقتصادياً أم ثقافياً... الخ، بل ضرورة تبني سياسة تكاملية تجمع البعدين التربوي والاقتصادي، علاوة على البعدين الثقافي والقانوني كذلك، ومنح كل بعد أهميته تبعاً لكل حالة، أو حسب كل شريحة، بما يرى القائمون على وضع السياسيات أنه مناسب أكثر من غيره لحل مشكلات هذه الفئة أو تلك.

في مجال التشريع والقوانين:

ضرورة وضع تشريعات وقوانين تصون المرأة الفلسطينية، وتحميها من العنف الواقع عليها، وضرورة تفعيل هذه القوانين دون الاكتفاء بسنّها. وهنا نؤكّد ضرورة تفعيل قانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات.

نوصي بأن تعمل الجهات التشريعية المختصة على وضع قوانين تضمن -وتكفل- حماية أكبر للنساء المعنفات، والتعاطي مع مؤسسات المجتمع المدني العاملة على هذا الصعيد، والعمل على تغيير قانون العقوبات، وخاصة المواد 285 و286، لما تضمنته المادتان فيما يتعلق بجريمة سفاح القربى (وهو ما نفضل إطلاق اسم العنف الجنسي داخل الأسرة عليه، فمصطلح سفاح القربى يفترض اشتراك الجاني والضحية في المستوى ذاته من المسؤولية) إذ يكون الحكم بالحبس مدة لا تقل عن خمس سنوات، إلا أن هذه الجريمة لا تلاحق قانونياً إلا بناءً على شكوى من القريب أو الصهر حتى الدرجة الرابعة. وهذا يعني أنه إذا اشتكت الفتاة ضحية العنف الجنسي داخل الأسرة للجهة المختصة، فإن شكواها لا تقبل إلا إذا قام رجل من العائلة -سواءً أكان الأب أو الأخ أو الجد- بتقديم وتحريك هذه الشكوى، وهو ما لن يحصل خاصة إذا كان هذا الذكر هو المعتدي بعينه.

في مجال الخدمات:

نرى أنه من الضروري العمل على توزيع الخدمات الخاصة بالنساء بشكل شمولي أكثر، وفتح فروع للمؤسسات النسوية في المناطق البعيدة، إذ يتركز معظمها في المدن، وفي المحافظات الوسطى في الأغلب، ممّا قد يحول أحياناً دون توجه النساء المعنفات للمؤسسات.

اقتصادياً:

من الأهمية بمكان العمل على تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة الفلسطينية عبر تبني سياسات اقتصادية تحسّن المستوى الاقتصادي لها. وقد يتأتّى ذلك من خلال بلورة سياسات اقتصادية معتمدة على فتح مشاريع مدرّة للدخل، و/أو تبنّي سياسات تشغيلية تعتمد مبدأ «التمييز الإيجابي» لتشغيل النساء سواء ممّن يحملن الشهادات أو ممّن لا يحملن أيّة شهادات، لرفع مستوى الدخل الشهري لهنّ؛ وبالتالي الشعور بالذات والثقة بالنفس، مما يساهم في رفع درجة وعيهنّ بذاتهن ككيان إنساني عليه واجبات، وله حقوق جديرة بأن تحمى وتصان.

في مجال التعليم:

نظراً لما يشغله التعليم والحصول على شهادات من مكانة في إعداد الوسائل والآليات التي تشكّل آلية من آليات الحماية الذاتية للمرأة الفلسطينية، فإننا نرى أهمية لأخذ الوزارات والمؤسسات التعليمية الفلسطينية دورها على هذا الصعيد، وذلك بأن تعمل جاهدة على رفع المستوى العلمي للمرأة عبر منحها المزيد من الفرص التعليمية والمنح الخاصة بالدراسات الجامعية الأولى والعليا من أجل تسليح المرأة الفلسطينية بالوسائل التي يؤمّل أن توفّر لها حماية من عواقب الدهر.

التربية والرعاية داخل البيت:

في ظلّ تعرّض الفتيات صغيرات السنّ لعنف جنسي من الأقرباء -ورغم عدم التطرق في هذا التقرير إلى الأسباب الكامنة وراء سلوك كهذا يعتبر من أبشع أنواع العنف ضد المرأة- فإنه يتوجّب على الأسرة الفلسطينية إحاطة الفتيات صغيرات السن بمزيد من الرعاية والحنان للحيلولة دون تفرّد الجاني بالضحية، ومنح الفتيات -بشكل خاص- مزيداً من الثقة في التعامل مع الأهل، وخاصة الوالدين، في حال الشك في تعرضهنّ لعنف أياً كان شكله داخل الأسرة وخارجها. ومن هنا، يجب تبني سياسات تعليمية وتربوية وإعلامية تحد من هذه النظرة على المدى المتوسط، وكذا القريب، بل وتلغيها.

على صعيد الدراسات:

الدعوة إلى إجراء المزيد من الدراسات التخصصية فيما يتعلق بمفهوم الحماية بشكل خاص، وأهم الآليات التي ترى النساء أنها أكثر فعالية لحمايتهن من غيرها. ولهذه الدعوة ما يبررها إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم التباينات في النظرة الذاتية لمفهوم الحماية وفي آليات الحماية نفسها.

رغم أن العنف الجنسي ضد النساء في المجتمع الفلسطيني يعتبر من أبشع أنواع العنف الواقع على المرأة، إلا أنه أقلّها دراسة وتمحيصاً من قبل المتخصصين في هذا الشأن. وعليه ندعو إلى مزيدٍ من الدراسات المتخصصة في هذا الجانب بشكل أكثر شموليةً ودقة، للإحاطة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية للمعتدى عليهنّ، وبالتالي إدراك ومعرفة العوامل المسبّبة لهذه الظاهرة مما يُساعد في وضع سياسات تحد من آثارها السلبية على المجتمع عموماً وعلى النساء خاصة. ونوجّه من هنا دعوة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لتكرار مسح العنف الأسري لما فيه من إفادة وإنارة للمهتمين والمهتمات بدراسة ظاهرة العنف والقضاء عليه.

كما نوجه الدعوة لإجراء الدراسات التي توضح علاقة عنف الاحتلال بالعنف الأسري ومدى تأثيره، وهذا يساعد في التخطيط للبرامج المختلفة، ووضع التشريعات والسياسات الهادفة إلى القضاء على العنف المجتمعي، والعنف الأسري على حدّ سواء.

ولعل إجراء مزيد من الدراسات المتخصصة في كل جانب يوفر مزيداً من المعلومات حول كل بعد على حدة، بمعنى إجراء دراسة مثلاً عن الحماية القانونية، وأخرى لسبر غور مفهوم

الحماية النابعة من التعليم والشهادة العلمية كآلية دفاعية توفر للنساء مزيداً من الحماية والشعور بالذات. وهذه الدراسات المتعمقة في كل جانب تساهم عملياً في وضع السياسات التربوية والقانونية وحتى الاقتصادية التي تتراكم يوما بعد يوم لتشكل كلاً متحداً يوفر مزيداً من التكامل والتكافل للوصول إلى أفضل النتائج النظرية والعملية الملموسة على صعيد القضايا التي تهم المرأة الفلسطينية.

ملحق رقم (1)

تمهيد

رأينا أن من المهم إضافة هذا الجزء للتقرير، وذلك بهدف مشاركة التجربة التي مرت بها المرشدات خلال عملهن مع النساء اللواتي شاركن في المجموعات البؤرية، وبهدف إبقاء صوت النساء حيّاً من خلال المرشدة، حيث أنها تأتي من خلال تجربتها بأصوات، وتجارب، ومواقف وأفكار لم يتم طرحها خلال المجموعات البؤرية، ونحن لا نستطيع أن نجملها مع نتائج المجموعات البؤرية ولا يمكننا إضافتها مع النتائج التي تعرض في التقرير أعلاه، لأن النساء لم يعبّرن عنها خلال المجموعات البؤرية، بل خلال جلسات الإرشاد. ولعلهن استطعن التعبير بصراحة أكثر من اللقاءات الجماعية مع المرشدة. وهنا لا نورد الجهة الجغرافية للمرأة التي يتم ذكر ما قالته لاحترام الخصوصية، كما أننا لم نحلل ما جاء، واكتفينا بعرض بعض ما كتبته المرشدة.

تجربة مرشدة

هذا ليس تقريراً عادياً، وليس مكتوباً بالطريقة المعروفة والتقليدية للتقرير. هذه خواطر، ومراجعات مع الذات، ومراجعة تجربة من إحدى المرشدات اللواتي شاركن في فترتي جمع المعلومات وما بعدها. فقد تمثل دور المرشدات الأخصائيات في تقديم خدمة الإرشاد الجماعي والفردي للنساء اللواتي وافقن على المشاركة في المجموعات البؤرية و/أو المقابلات المعمقة. وعليه، يمكن اعتباره تأملات مرشدة، أو محادثة ذاتية تشاركنا بها، لعلنا نسمع صوت نساء يعاركن العنف ويبحثن عن الحماية من خلالها. وللتنويه فلم نقم بتحليل ما قالته المرشدة وكتبته أو التعليق عليه، بل نكتفي بعرضه من أجل سماعها بكلماتها، وسماع صوت النساء والفتيات اللواتي تتحدث عنهن في تجربتها هذه.

لكل فقرة من هذه الفقرات تاريخ خاص بها غير مدون، وزمان.
لكل فقرة قصة، أو بالأحرى تجربة.
أجد في كل فقرة نفسي بطريقة مختلفة تبعاً للمكان، ولمن أمامي، وللموضوع المطروح.
لكن وبالتأكيد في كل الفقرات أجد آلاماً، وحباً، وتعلماً، وتأملاً شخصياً.

لكل بداية نهاية

في البداية، تحضر إلي اللقاء مجموعة كبيرة من النساء، نتعرف عليهن، نقول لهن ما هو برنامجنا. انظر للمشاركات وبصدق -نتيجة الخبرة في مجالي- أصبحت أعرف من سترجع للمتابعة، وتلك التي لن تحضر ثانية، وتلك التي ستحضر بضع مرات حسب مزاجها، ربما لأن لدى كل واحدة حسب اعتقادها سبباً مقنعاً، أو ربما لأنها جاءت لغرض في نفسها، وليس في رؤوسنا نحن القائمين على المشروع. وبعد البداية فقط تحضر اللواتي يبحثن عن شيء محدد وهدف واضح. وفي ما بعد البداية، تلتزم مجموعة محددة تتفق عضواتها فيما بينهن على آلية التبليغ والتواصل في حال تأجيل لقاء معين أو تعارض لقاء مع لقائنا، يبقين ملتزمات لآخر لحظة لأنهن مستفيدات ومستمتعات، أو كما قالت إحداهن: «والله هاي اللقاءات أحسن من البيت».

وتأتي لحظة النهاية، بعد عدة جلسات، ومناقشات، واعترافات، ومعلومات لتخبرك إحداهن أنها وصاحباتها لم يشبعن بعد، يردن المزيد، فيختلقن الأعذار، ويطرحن مواضيع جديدة فقط لأجل البقاء معهن، ولأنك أصبحت جزءاً منهن، ومن حياتهن سواء أكن سعيدات أو غير سعيدات. وفي النهاية تأتي الحقيقة، ومفادها أن لكل بداية نهاية، وان النهاية هي بداية لهن في أمل وأمن وحماية.

أجد صعوبة في العمل مع الأطفال والشباب، فهم لا يريدونني مرشدة لهم، بل يريدونني صديقة، ويخبرونني أنهم لا يريدون أن أتعامل معهم كمرضى نفسيين، أو كواجب عمل فقط، بل أن أكون صديقة مميزة. إلا أن أخلاقيات المهنة والمسؤولية تجبرانني على وضع حدود دقيقة، ولكنهم يكسرونها ويريدون تحديها، يريدون صديقة أبدية لا تنتهي بنهاية المشروع. وتبقى الحقيقة، أن لكل بداية نهاية.

الأخوات

الأخت تقول لأختها: «خليك اتظلي اتعيطي طول عمرك، بتفكري إنهم راح يساعدونا، على الفاضي لو تقعدي ميّة جلسة راح اتظلك كل ليلة تبكي، نامي وبس ما تحكي، وجعتي قلبي ما بدي أسمعك، نامي نامي، ولا حدا راح يساعدنا». هذه أول جمل قيلت لي من إحدى المشاركات في إحدى الجلسات، وهي تنقل ما تقوله لها أختها. وبعد فترة فوجئت بطلب الأخت بأن تشارك هي أيضاً مع أختها في جلساتنا، حيث لاحظت على أختها التغيير. واليوم بعد عدة لقاءات مع الأختين، وهن ملتزمات بحضور الجلسات، أصبح لديهما أمل. لم أغير واقعهما الحقيقي، ولكني استطعت مساعدتهما على النوم بعيداً عن عينين تدمعان وصرخات ألم. أصبح لديهما هدف، تعلمتا كيف تستطيعان البقاء والثبات، وكيف تعبران عن نفسهما، تتحدثان، تبنيان علاقات، وترسمان طريقهما الخاص بهما، وأخيراً استطاعتا الاستماع إحداهما للأخرى وتقديم الدعم المتبادل. ولأول مرة عناق حقيقي، لدرجة أنهما قربتا (فرشة النوم) الخاصة بكل واحدة لتصبح الاثنتان روحين متلاصقتين. ربما كانت الأرض باردة، والغرفة مفتقرة لأبسط الاحتياجات ولا نريد القول «كماليات»، لكنهما أصبحتا أقوى من قبل والآن لديهما خطط وأهداف ستعملان على تحقيقها.

أنا... المتجددة

في هذا المشروع تكونت لي شخصية جديدة مختلفة عما سبق. وربما كان السبب أني كنت أبحث عن شيء مختلف. ما هو الاختلاف؟ فما زلت أمارس النوع ذاته الذي كنت أقوم به سابقاً. الاختلاف هنا في المكان والزمان، وفي النساء اللواتي أعمل معهن، تعلمت منهن الكثير والمزيد. أشعر أنني أصبحت شخصية تتسم بالعمق، والقدرة على التحليل، والبحث والمعرفة. ربما أكون صائبة، وربما لا، ولكني أعلم أن الإنسان يستطيع تجديد نفسه وإعادة الإنتاج من جديد، وإعادة تجديد طاقته، خاصة لشخص يعمل في مجال عمل مثل الإرشاد النفسي، والاجتماعي، والعلاجي، والأسري.

أعمل في هذا المجال منذ مدة، وربما أصبت بالاستنزاف والاحتراق، إلا أن هذه المرة كانت مختلفة. فالعمل ضمن الفريق الذي يعمل على دراسة مفهوم الحماية لدى النساء أعطاني الشعور بالنشوة والسعادة والتجديد. هناك شيء جديد اكتشفته في نفسي، وفي آليات عملي، وفي

تواصلي مع الآخرين. وربما كان هذا كله وما أتحدث عنه موجوداً بالفعل من السابق، ولكني لأول مرة أتوقف وأتأمل التجربة، وأفكر فيها، وأكتب عنها.

هل هناك مرشدة حقيقية؟

تصادفني في عملي شخصيات مختلفة، زملاء وزميلات يعملون في الميدان نفسه. وأصادف نساءً، ورجالاً، وفتيات يأتين من أجل الإرشاد. أصادف منهم التائه، والمشوش، والحائر. ألتقي فيهم وفيهن، وأكتشف أن هذه ليست أول مرة يتوجهون لطلب الإرشاد. ما زالت المشكلة قائمة، لا حل، لا نتيجة. ولا أستطيع أن أمنع نفسي من السؤال: أين المشكلة الحقيقية إذاً؟ هل نحن لا نعمل؟ أم أن الآليات لا تتوافر لنا من أجل تكاملية عملية الإرشاد؟ أم هي مشكلة حقيقية لدى المسترشد نفسه؟ أين المشكلة؟

من هو المرشد الحقيقي والمرشدة الحقيقية؟ هو ذلك الإنسان الذي يصدقك أيها المسترشد ويؤمن بك ويساعدك، ويستطيع أن يكون إنساناً معك قبل أن يكون مرشدك. تريدني النساء، والفتيات، والأطفال، أن أكون إنساناً قبل أن أكون مرشداً، لكن المرشد هو أيضاً إنسان. لكني أعتقد بأنهم/نّ ملوا من كونهم مرضى نفسيين، ومن كوننا معالجين نفسيين واجتماعيين، ومن أن يكونوا هم/نّ القادمين للإرشاد، ونحن من نعطيهم إياه. يودون إخباري بأنهم إنسان/إنسانة مثلي، فقط ظروفهم هي التي تقودهم للجنون، وتجعلهم/نّ يتحولون إلى «مسترشدات ومسترشدين». وأبقى أتساءل: أين المرشدة الحقيقية؟ والمرشد الحقيقي؟ هل له ولها وجود؟ هل هو إنسان مغلف بالمهنة؟ أم مرشد إنسان؟

السحر، والشعوذة، والنساء

السحر والشعوذة هما من الوسائل التي تستخدمها بعض النساء لتحقيق نوع من الحياة التي ترغب في وجودها، وتحقيق نوع من الحماية لنفسها ولعائلتها. وفي الوقت ذاته، تتحدث عن السحر والشعوذة كسبب من أسباب خراب حياتها وتهدم نفسيتها، وتعوق استمرارية حياتها، وتذهب بعيداً إلى إقناع نفسها بذلك السحر والشعوذة. وعندما يتحدثن عنه يتكلمن أيضاً عن أخواتهن، وسلفاتهن، وأمهاتهن، ممن كان موضوع السحر والشعوذة محور اهتمامهن، لكونه سبب تعاستهن، وآخر يبحث من خلاله عن الحماية والأمن الداخلي، وربما عن الأمل... الأمل بحياة أفضل، الأمل الذي لم نستطع نحن كمقدمي خدمات توفيره بأقصى درجاته للمتوجهات من النساء.

هناك بعد نفسي وثقافي - إذا جاز التعبير- ينطوي على شعور المرأة الفلسطينية بأنها سبب في وقوع الضغط والعنف عليها من قبل المجتمع، وهي لذلك تحمل ما يطلق عليه في بعض الأدبيات "بلوم الذات"، مما يؤدي بها إلى تحمّل أقصى درجات التحمل فيما تواجهه من ضغط وعنف، وبالتالي لا تتوجه لطلب الحماية إلا في أقسى الظروف.
علمنا من النساء اللواتي شاركن في المجموعات البؤرية والمقابلات المعمقة بأنهن فاقدات الأمل بشكل شبه كامل بكل ما يحيط بهن من أفراد وجماعات ومؤسسات كوسيلة، أو وسائط قادرة على منع العنف والتمييز ضدهن، بل إن كثيراً منهن يرين أن هذه الجماعات والأفراد وحتى

يعتبر هذا التقرير بداية لمناقشة ضرورة ربط العنف بالحماية. فمن خلال فهمنا للحماية وتحليلها نشارك في مناهضة العنف، ووضع الحلول المناسبة لوقفه -أو الحدّ منه على الأقل-، ونرى أهمية لوجوب أن يكون هذا الربط واضحاً خلال عمليات التوعية التي نقوم بها، وأن ينعكس ذلك على البرامج، والسياسات، والتشريعات التي من شأنها أن تتصدّى للعنف، وتقدّم حلولاً للمشكلة بما تتركه من تداعيات على المستويات كافة.

وكلنا أمل أن يكون هذا التقرير قد نجح في تقديم صورة واضحة حيال مفهوم العنف، وواقع الحماية من وجهة نظر النساء والفتيات من خلال مفاهيم وتجارب شاركن فيها، وأن نكون نحن وغيرنا قادرات وقادرين على تخطيط البرامج بناءً على ما جاء في التقرير حتى نقرّب عملنا أكثر من النساء ونتمكن من تلمس احتياجاتهن ونعمل من أجل تلبية هذه الاحتياجات.

المراجع العربية

بركات، حليم. الديمقراطية والعدالة الاجتماعية: في سبيل إغناء التجربة العربية. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. رام الله 1995

بهلول، رجا. المرأة وأسس الديمقراطية في الفكر النسوي اللبرالي. مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. رام الله 1998.

شرابي، هشام. النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 1993.

عبد المجيد، أيمن، معهد دراسات المرأة ، جامعة بير زيت 2007 ، دوريه دراسات المرأة د مجلد رقم 4 ،2007.

الناشف، تيسير. السلطة والفكر والتغير الاجتماعي. أزمنة للنشر والتوزيع. الأردن 2003.

نشاشيبي، رنا. في كتاب: وضعية المرأة الفلسطينية في ظل مشروع قانون العقوبات. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. القدس 2005

المراجع باللغة الانجليزية

Audre Lorde. Sister Outsider; Essays and Speeches. The Crossing Press Freedom, CA 1984.

Goldberger, Nancy; Tarule, Jill; Clinchy, Blythe; and Belenky, Mary. Knowledge, Difference and Power; Essays Inspired by Women's Ways of Knowing. Basic Books, 1996.

Grantz, Judith. Fundamental Feminism; Contesting the Core Concepts of Feminist Methodology; Challenges and Choices. Sage Publications, 2002.

Hill, Collins Patricia. Black Feminist Thought; Knowledge, Consciousness, and the Politics of Empowerment. Routledge, 2000.

Hirshmann, Nancy J. The Subject of Liberty; Toward a Feminist Theory of Freedom. Princeton University Press. 2003.

Hooks, Bell. Ain't I a woman; Black Women and Feminism. South End Press, Boston MA. 1981.

Moors, Annelies. Women, Property and Islam; Palestinian Experiences 1920-1990. Cambridge Middle East Studies, 1995.

Ramazanoglu, Caroline with Holland Juliet. Feminist Methodology; Challenges and Choices. Sage Publications, 2002.